وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم التأمين والمصارف

تسعير القروض في البنوك التجارية وفقاً لمدخل العائد على رأس المال الاقتصادي

دراسة تطبيقية على المصارف السورية

Loan Pricing in Commercial Banks According to Return on Economic Capital Method

A study on Syrian Banks

(بحث مقدم لاستكمال درجة الماجستير في الأسواق المالية)

إعداد الطالبة: ميشلين بسام الصويتي

إشراف الدكتور: عبد الرزاق القاسم

2014/2013 م

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم التأمين والمصارف

بناء على قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم /861/ المتخذ بالجلسة رقم /6/ تاريخ 2013/12/23، تم تشكيل لجنة المناقشة، والحكم على رسالة الماجستير في الأسواق المالية التي أعدتها الطالبة ميشلين بسام الصويتي بعنوان:

تسعير القروض في البنوك التجارية وفقاً لمدخل العائد على رأس المال الاقتصادي

دراسة تطبيقية على المصارف السورية

لجنة الحكم:

1- د. علي كنعان	الأستاذ في قسم المصارف والتأمين	عضواً
2- د. عبد الرزاق القاسم	الأستاذ المساعد في قسم التأمين والمصارف	عضواً
مشرفاً		
3- د. فريد الجاعوني	المدرس في قسم الإحصاء التطبيقي	عضواً

تصريح

أصرح بأن هذه الدراسة:

" **تسعير القروض في البنوك التجارية وفقاً لمدخل العائد على رأس المال الاقتصادي**

دراسة تطبيقية على المصارف السورية"

لم يسبق أن قبلت للحصول على أية شهادة ولا هي مقدمة حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشحة

ميشلين بسام الصويتي

الإهداء

إلى أمي

منصورة ميخائيل عرموش

إلى أبي

بسام توفيق الصويتي

كلمة شكر

– أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة دمشق، وإلى كلية الاقتصاد، على كل الرعاية والاهتمام، وأخص بالشكر الأساتذة أعضاء الهيئة التدريسية على كل ما يقدمونه من الجهد والدعم.

وكل الشكر والتقدير للدكتور عبد الرزاق القاسم لتفضله بقبول الإشراف على هذه الدراسة وتصويب الأخطاء للوصول إلى الغاية المنشودة.

– كما أتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة الحكم لما بذلوه من وقت وجهد لتصويب الدراسة وإتمامها.

ميشلين بسام الصويتي

ملخص الدراسة باللغة العربية

الباحثة: ميشلين بسام الصويتي

المشرف: الدكتور عبد الرزاق القاسم

بحث مقدم لاستكمال درجة الماجستير في الأسواق المالية في جامعة دمشق – كلية الاقتصاد – قسم التأمين والمصارف بعنوان

"تسعير القروض في البنوك التجارية وفقاً لمدخل العائد على رأس المال الاقتصادي"

دراسة تطبيقية على المصارف السورية – 2013

تختلف نماذج تسعير القروض المطبقة في المصارف التجارية باختلاف البيئات التي تعمل فيها وأساليب قياس التكاليف التي تعتمدها ومدخلات نماذج التسعير. ولما كانت هذه الدراسة تهدف إلى دراسة مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي لتسعير القروض، فقد قامت الباحثة بتحديد نطاق هذه الدراسة في بيان أثر البيئة الناظمة للعمل المصرفي في تبني المدخل لأغراض التسعير، وأثر استخدام المدخل في قياس التكاليف بشكل أكثر دقة وأثر استخدام المدخل في قياس الأداء لاتخاذ قرارات التسعير بناء على القياس الكمي.

ولاستكمال هذه الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبيان تم توزيعه على عينة من مجتمع الدراسة والمتمثل بأعضاء لجنة إدارة الأصول والخصوم وضباط الائتمان في المصارف التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية. حيث تم توزيع 65 استبيان وتم استرداد 49 استبيان من

الاستبيانات الموزعة. كما قامت الباحثة بتصميم طلب حصول على بيانات من المصارف لتطبيق نموذج تسعير القروض وفقاً لمدخل العائد على رأس المال الاقتصادي.

وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بما يلي:

أ- تؤثر البيئة الناظمة للعمل المصرفي في سورية على تبني نموذج تسعير القروض وفق مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي.

ب- إن استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي يؤثر على حساب تكاليف الإقراض بشكل أكثر دقة مقارنة مع أساليب التسعير التقليدية المعتمدة في المصارف.

ج- يوفر مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي مقياساً أفضل لتقييم الأداء واتخاذ القرارات كقرار التسعير بشكل أفضل من مقاييس الأداء التقليدية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ومن أهم هذه التوصيات:

أ- إعادة النظر في وضع ضوابط حقيقية لعملية تسعير القروض بناء على نماذج القياس الكمي للتكاليف التي تم تطويرها حتى أصبحت غاية في الدقة في الدول المتقدمة.

ب- تشجيع المصارف التجارية على تبني الأساليب الحديثة في التسعير والتي تربط بين المخاطر والعوائد وخاصة في ظل الأوضاع الحالية التي ترتفع فيها المخاطر ولابد أن تنعكس في قياس العوائد.

ج- تشجيع إدارات المصارف على تبني نماذج داخلية لقياس المخاطر بناء على البيانات الداخلية لكل مصرف وتطوير نماذج خاصة بها تشكل مدخلات النماذج الحديثة لتسعير القروض.

المحتويات

فهرس الأشكال والجداول 13

جدول بالاختصارات 15

الفصل الأول 17

الإطار العام للدراسة 17

مقدمة 18

أولاً– مشكلة الدراسة 19

ثانياً– أهمية الدراسة 20

ثالثاً – أهداف الدراسة 21

رابعاً – التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة 22

خامساً – الدراسات السابقة 23

سادساً – ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة 33

سابعاً – فرضيات الدراسة 34

الفصل الثاني 36

تسعير القروض في المصارف التجارية 36

أولاً– تمهيد 37

ثانياً– تسعير القروض في المصارف التجارية 40

أ– الخدمات المصرفية ومزاياها وأثر هذه المزايا على تسعير الخدمات 40

ب– مفهوم تسعير الخدمات المصرفية 43

ج– العوامل المؤثرة في قرار التسعير 44

1– العوامل الداخلية 44

2– العوامل الخارجية 48

د– أهمية سعر القرض وقرار التسعير 48

هـ– الأسباب التي تجعل المصرف قابلاً للسعر أو محدداً له 49

و– متخذو قرار التسعير / لجنة إدارة الأصول و الخصوم 51

ز– آثار سوء تسعير القروض 52

ح– تغيير سعر الخدمات الحالية 52

ثالثاً- العلاقة بين العائد والمخاطرة..... 52
أ- العوائد 53
ب- المخاطر 55
ج- أدوات قياس مخاطر الائتمان 60
رابعاً- البيئة الناظمة لعملية تسعير القروض في المصارف السورية 61
أ- القوانين والقرارات الخاصة بمعدلات سعر الفائدة المدينة والدائنة..... 62
1- القرارات قبيل دخول المصارف الخاصة مجال العمل في سورية..... 62
2- القرارات مع دخول المصارف الخاصة مجال العمل في سورية 63
ب- القوانين والقرارات الخاصة بقياس المخاطر 68
خامساً - مناهج تسعير القروض 74
أ- أساليب التسعير التقليدية 77
1- أسلوب التكلفة Cost-plus Method 77
2- أسلوب القيادة السعرية The price leadership Model 78
3- التسعير مادون معدل الأساس (نموذج الهامش Mark-up Model) 78
ب- أساليب التسعير المتقدمة 78
1- تسعير القروض وفق طريقة التكلفة – العائد (Cost-benefit Loan pricing) 78
2- تحليل ربحية الزبون Customer Profitability Analysis 79
3- أسلوب التسعير على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي 80
ج- إجراءات تسعير القروض 82
الفصل الثالث 84
مفهوم رأس المال الاقتصادي واستخداماته في نماذج التسعير وقياس الأداء 84
أولاً: مقدمة..... 85
ثانياً: دور رأس المال في المؤسسات المالية..... 87
أ- تصنيفات رأس المال 88
ب- رأس المال كأداة إدارية 90

ثالثاً: رأس المال الاقتصادي..... 91
أ- مفهوم رأس المال الاقتصادي 92
ب- حساب رأس المال الاقتصادي 94
1- أسلوب من الأعلى إلى الأسفل Top – Down Approach: 94
2- أسلوب من الأسفل إلى الأعلى Bottom – Top: 95
3- اختبارات الجهد لقياس خسائر المحفظة ورأس المال الاقتصادي 96
ج- تكامل رأس المال الاقتصادي 97
د- تعاريف رأس المال الاقتصادي 98
1- رأس المال الاقتصادي كمانع للخسائر غير المتوقعة..... 98
2- رأس المال الاقتصادي أو رأس المال الخطر كضامن لقيمة المنشأة..... 100
3- رأس المال الاقتصادي كأداة إدارية .....
ثالثاً- رأس المال الإلزامي والتشريعات الناظمة له وعلاقته برأس المال الاقتصادي 101
أ- رأس المال النظامي 101
ب-لجنة بازل للرقابة المصرفية ومقررات بازل 103
1- اتفاقية بازل الأولى 103
2- اتفاقية بازل الثانية..... 105
ت- مقاييس المخاطر 108
ث- اشتقاق رأس المال الإلزامي: 111
ج- تخصيص رأس المال و توزيع المخاطر 112
ح-مناهج توزيع المخاطر لتخصيص رأس المال الاقتصادي..... 113
1- التوزيع المستقل Stand-alone EC Contribution 113
2- التوزيع المستمر / المتزايد Incremental EC Contribution..... 113
3- التوزيع الحدي Marginal EC Contribution..... 114
خ- متطلبات تطبيق مفهوم رأس المال الاقتصادي: 115
رابعاً- أداء المصرف 117

أ- المقاييس المتعلقة بتقدير الأداء والقيمة 118
1- المقاييس المحاسبية المستخدمة في تقدير الأداء..... 118
2- المقاييس الاقتصادية المستخدمة في قياس الأداء 120
3- المقاييس المعتمدة على السوق في قياس الأداء 122
ب- مقاييس الأداء المرجحة بالخطر 123
1- هدف مقاييس الأداء المرجحة بالخطر 123
2- آلية عمل معدل العائد المرجح بالخطر على رأس المال 124
3- التسعير وفقاً للخطر..... 125
4- التسعير وفقاً للعائد على رأس المال الاقتصادي..... 127
5- مقاييس الأداء و مناهج تخصيص رأس المال..... 129
6- استخدام رأس المال على مستوى الأنشطة (الأعمال) 130
الفصل الرابع 133
الدراسة الميدانية 133
أولاً: منهجية الدراسة 134
ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة والاستبيان المستخدم في الدراسة..... 134
1- مجتمع وعينة الدراسة 134
2- الاستبيان المستخدم في الدراسة 135
3- الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات 137
ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات 138
1- الحالة العملية تطبيق نموذج تسعير القروض على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي 138
- تجميع البيانات 138
- لمحة عن بنك قطر الوطني – سورية المساهمة (شركة مساهمة مغفلة) 138
- التصنيف الائتماني المستهدف 139
- اختيار الفترة الزمنية 139
- اختيار مستوى الثقة المطلوب 140

- تشكيل المحفظة وصفاتها 141
- فرضيات الدراسة 141
- حساب معدل عدم السداد 144
- حساب معدل التغطية 146
- مدة القرض 147
- معدل الفائدة المدينة المطبقة 147
- حساب مجموع الخسائر المتوقعة أو تقدير القيمة الكلية للمحفظة 147
- CreditMetrics Model 147
- محاكاة مونت كارلو Monte Carlo Simulation 147

2- الاستبيان 154
- متوسط الأوزان النسبية للاستبيان 154
- نتائج اختبار الاستبيان للثبات 154
- خصائص توزيع عينة الدراسة 155

3- تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات 158

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات Conclusions And Recommendations 167

المراجع 169

1- الكتب والأبحاث باللغة العربية 169

2- الكتب والأبحاث باللغة الإنكليزية 171

3- مواقع الإنترنت 174

الملاحق 175

الملحق الأول: تكرارات الإجابات التي تم الحصول عليها من جمع الاستبيانات 175

الملحق الثاني: نموذج الاستبيان الذي تم استخدامه من قبل الباحثة 189

الملحق الثالث: طلب تسهيل مهمة 195

الملحق الرابع: طلب بيانات مالية 196

ملخص الدراسة باللغة الإنكليزية 199

فهرس الأشكال والجداول

جدول رقم (1) القرارات الصادرة بخصوص معدلات الفائدة المدينة والدائنة 67
شكل رقم (1) توزيع القيمة تحت الخطر بين الخسائر المتوقعة و غير المتوقعة..... 100
جدول رقم (2) صفات الأنواع الأساسية لمقاييس المخاطر 109
شكل رقم (2) ضرورة قياس / إدارة الأخطار 126
جدول رقم (3) الميزانية الحالية عند الزمن t = 0 129
جدول رقم (4) الميزانية المتوقعة عند الزمن t = 1 129
شكل رقم (3) المكونات الداخلة في حساب نموذج RAROC التقليدي 131
جدول رقم (5) النتائج النهائية لتطبيق نموذج تسعير الأصول وفقاً لمدخل العائد عل رأس المال الاقتصادي..... 132
جدول رقم (6) معلومات عن تأسيس بنك قطر الوطني 138
جدول رقم (7) رأس المال وعدد الأسهم لبنك قطر الوطني 139
جدول رقم (8) الصفات العامة لمحفظة القروض الفعلية لبنك قطر 142
جدول رقم (9) وسطي مبالغ القروض لكل فئة 143
جدول رقم (10) عدد القروض في محفظة بنك قطر الوطني حسب فئة التصنيف..... 143
جدول رقم (11) الصفات العامة لمحفظة القروض الفعلية لبنك قطر الوطني 144
جدول رقم (12) احتساب معدل عدم السداد حسب طريقة الانتقال من فئة التصنيف 145
جدول رقم (13) نتائج احتساب معدل عدم السداد..... 146
جدول رقم (14) نتائج حساب معدل التغطية 146
شكل رقم (4) نموذج عن تطبيق محاكاة مونت كارلو على منحنى الخسائر 148
شكل رقم (5) محاكاة مونت كارلو لقيم المحفظة..... 149
جدول رقم (15) تقديرات رأس المال الاقتصادي للمحفظة..... 150
جدول رقم (16) نتائج حساب الخسائر المتوقعة للمحفظة..... 151
شكل رقم (6) الخسائر المتوقعة للمحفظة 151
جدول رقم (17) النتائج النهائية لتطبيق نموذج تسعير القروض حسب مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي..... 153
جدول رقم (18) ملخص اختبار معامل ألفا كرونباخ للثبات 154
جدول رقم (19) تحليل تكرار عامل العمر للمستجيبين..... 155
شكل رقم (7) توضيح تكرار المستجيبين بناء على متغير العمر..... 155
جدول رقم (20) تحليل تكرار المستجيبين على المؤهل العلمي 156
شكل رقم (8) توضيح تكرار المستجيبين بناء على المؤهل العلمي 156
جدول رقم (21) تحليل عدد سنوات الخبرة للمستجيبين..... 157

شكل رقم (9) توضيح تكرار المستجيبين بناء على سنوات الخبرة..... 157
جدول رقم (22) ملخص اختبار T–Student للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الأولى..... 158
جدول رقم (23) ملخص اختبار T–Student للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى 158
جدول رقم (24) ملخص اختبار T– Student للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الأولى 159
جدول رقم (25) ملخص اختبار T– Student للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الأولى..... 160
جدول رقم (26) ملخص اختبار T–Student للفرضية الرئيسة الأولى 160
جدول رقم (27) ملخص اختبار T– Student للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية 161
جدول رقم (28) ملخص اختبار T–Student للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية..... 162
جدول رقم (29) ملخص اختبار T– Student للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية..... 162
جدول رقم (30) دملخص اختبار T–Student للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية 163
جدول رقم (31) ملخص T–Student للفرضية الرئيسة الثانية..... 163
جدول رقم (32) ملخص T–Student للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الثالثة 164
جدول رقم (33) ملخص اختبار T–Student للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثالثة..... 165
جدول رقم (34) ملخص اختبار T–Student للفرضية الرئيسة الثالثة 165

جدول بالاختصارات

الاختصار	باللغة الإنكليزية	باللغة العربية
EAD	Exposure At Default	حجم التعرضات لعدم السداد
PD	Probability of Default	احتمال عدم السداد
LGD	Loss Given Default	خسائر عدم السداد
EDF	Expected Default Frequency	احتمال عدم السداد
Moody's KMV	–	نموذج تصنيف لوكالة موديز
IRB	Internal Rating-based Approach	منهج التصنيف الداخلي
VAR	Value At Risk	مقاييس القيمة تحت الخطر
RAROC	Risk Adjusted Return on Capital	العائد على رأس المال الاقتصادي المعدل بالخطر
AMA	American Marketing Association	الجمعية الأمريكية للتسويق
BIS	Bank of International Settlements	بنك التسويات الدولية
ROA	Return On Assets	معدل العائد على الأصول
FCA	Farm Credit Farm	مؤسسة الائتمان
ALCO	Asset & Liabilities Management Committee	لجنة إدارة الأصول والخصوم
SPSS	Statistical Package for Social Sciences	برنامج التحليل الإحصائي
EC	Economic Capital	رأس المال الاقتصادي
RC	Regulatory Capital	رأس المال النظامي (الإلزامي أو التشريعي)
BC	Book Capital	رأس المال الدفتري
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
EL	Expected Loss	الخسائر المتوقعة
RAPM	Risk-Adjusted Performance Measures	مقاييس الأداء المعدلة بالمخاطر

الاختصار	باللغة الإنكليزية	باللغة العربية
UL	Unexpected Losses	الخسائر غير المتوقعة فقط
ES	Expected Shortfall	العجز المتوقع
QIS	Quantitative Impact Studies	دراسات التأثير الكمي
RORAC	Return On Risk Adjusted Capital	العائد على رأس المال المرجح بالخطر
L	Expected size of credit exposure at default	المبلغ المتوقع المعرض للخطر
ROE	Return On Equity	معدل العائد على حقوق الملكية
EPS	Earnings Per Share	ربحية السهم
NIM	Net Interest Margin	هامش الفوائد الصافي
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
MVA	Market Value Added	القيمة السوقية المضافة
RARORAC	Risk Adjusted Return On Risk Adjusted Capital	معدل العائد المرجح بالمخاطر على رأس المال المرجح بالمخاطر
PWC	PricewaterhouseCoopers	واحدة من أكبر شركات الخدمات في العالم

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة The General Framework Of The Study

مقدمة Introduction

أولاً– مشكلة الدراسة The study's Case

ثانياً– أهمية الدراسة Importance Of The Study

ثالثاً – أهداف الدراسة The Goals Of The Study

رابعاً – التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة The Procedural Definitions Of The Study

خامساً – الدراسات السابقة The Previous Studies

سادساً – ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة What Makes This Study Difference From Other Studies

سابعاً – فرضيات الدراسة The study's Hypothesieses

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

تلعب المصارف التجارية دوراً هاماً كوسيط بين أصحاب الأموال والباحثين عن فرصة للحصول على هذه الأموال وتشغيلها إضافة إلى العديد من الأنشطة والأعمال التي تقوم بها. ويرافق هذا الدور مخاطر عدة تعمل إدارة المخاطر في كل مصرف على تحديد هذه المخاطر وقياسها ووضع السياسات الملائمة لإدارتها. حيث تسعى الهيئات الناظمة لعمل المصارف على مستوى العالم لتطوير إدارة المخاطر والوصول لأساليب أكثر دقة لقياس هذه المخاطر وإدارتها، ليس فقط من خلال تجنب هذه المخاطر بل بقياسها على مستوى الأدوات المالية المرتبطة بهذه المخاطر كأسعار الفائدة على القروض مثلاً، من خلال النماذج الحديثة لقياس المخاطر وتوسع استخدام هذه النماذج ومنها نموذج رأس المال الاقتصادي.

حيث ازدادت أهمية العمل وفقاً لمنهج رأس المال الاقتصادي والمقاييس المرتبطة به بعد أن توسع استخدام رأس المال الاقتصادي من مقياس نسبي لقياس المخاطر والأداء إلى محدد لدقة إدارة المصرف في تحديد المستوى الأمثل لرأس المال. "لقد نما دور رأس المال الاقتصادي بشكل كبير في السنوات الأخيرة . وعلى الرغم من عدم كونه مطلباً تشريعياً، فإن عدداً متزايداً من المؤسسات المالية تستخدم رأس المال الاقتصادي لأغراض عديدة"[1].

إن مدى قدرة هذا المنهج على العمل بالمستوى المطلوب والاستفادة منه بالشكل الأمثل يعتمد على وجود التزام من الإدارة العليا في المصرف وتبني العمل وفق هذه الآلية. وحتى يحدث ذلك،

[1] Sundmacher, Maike and Ellis, Craig. Economic Capital, Loan Pricing and Rating Arbitrage, University of Western Sydney, School of Business, October 2, 2008

فمن الضروري أن تدرك الإدارة العليا أهمية استعمال مقاييس رأس المال الاقتصادي في تنظيم وتنفيذ أعمال المصرف. بالإضافة لذلك فالعمل وفق هذا المنهج يتطلب بيئة عمل قوية وموثوقة تدعم العمل وتوفر مدخلات دقيقة لنماذج القياس. كما أن البيئة الناظمة للعمل المصرفي والتشريعات والقوانين التي تدعم تبني هكذا توجهات على مستوى الجهاز المصرفي من الأمور الواجبة الأخذ بعين الاعتبار. وبالنهاية فمخرجات ونتائج العمل يجب أن تكون شفافة وتؤخذ على محمل الجد عند اتخاذ القرارات كقرار التسعير للقروض المصرفية للوصول إلى التكلفة الحقيقية المبنية على المخاطر الحقيقية المرتبطة بالقروض. وهذه النتائج ستشكل مقياساً أكثر موثوقية لقياس الأداء.

لذلك اتجهت الباحثة إلى دراسة البيئة الناظمة للعمل المصرفي فيما يخص تسعير القروض المصرفية وأثر استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي في قياس التكلفة الحقيقية للقرض وأخيراً أثر استخدام مخرجات هذا المدخل في قياس الأداء المصرفي بشكل أفضل.

أولاً- مشكلة الدراسة

تخضع عملية تسعير القروض في البنوك التجارية لعدد من العوامل التي تدفع البنوك لوضع سعر يحقق السياسة الائتمانية للمصرف. ولقد اعتمدت السياسات التقليدية لتسعير القروض على مبادئ رئيسية كتغطية التكاليف وتحقيق ربح من جراء الدخول كوسيط بين المقرض والمقترض.

وفي كثير من الأحيان يوضع البنك في ظروف منافسة تجبره على إعادة تسعير القروض الممنوحة للمحافظة على وضعه في السوق أو تحت قواعد وقوانين تحدد سعر الفائدة دون أي مراعاة للخطر الذي سيتحمله البنك أو يضطر لرفع أسعار الفائدة المدينة نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة الدائنة دون قياس حقيقي للتكلفة والخطر وخاصة في حالات تزايد المخاطر.

أما أساليب التسعير الحديثة التي تنطلق من مبدأ تحقيق العائد على الأموال الخطرة كالعائد على رأس المال الاقتصادي والتي تقارب بشكل أفضل أهداف المصرف في تحقيق الأرباح وضبط المخاطر تتطلب توافر عدة عوامل لتطبيقها للحصول على المزايا التي توفرها هذه الأساليب وخاصة بعد اعتمادها على نطاق عالمي. إن عدم توافر هذه العوامل يجعل من الأساليب التقليدية المتبعة في تسعير القروض بعيدة عن الدقة والواقعية بينما استخدام الأساليب الحديثة تؤثر من خلال:

- البيئة الناظمة للعمل المصرفي فيما يخص تسعير القروض.
- مداخل قياس المخاطر المعتمدة واستخدام نتائج هذه المقاييس كمدخلات في نماذج التسعير للوصول إلى التكلفة الحقيقية للقرض المصرفي.
- تبني الإدارة لمفهوم رأس المال الاقتصادي والمقاييس المستخرجة منه لقياس الأداء واتخاذ القرارات كقرار التسعير.

ثانياً- أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تدرس واقع تسعير القروض في البنوك التجارية السورية من خلال دراسة أثر القوانين التي تنظم العمل المصرفي في سورية وخاصة فيما يخص تسعير القروض، وقوة هذه القوانين وتماشيها مع المتطلبات الحديثة للعمل المصرفي التي تسعى الحكومة السورية لمواكبتها.

كما تهدف الدراسة إلى التعرف على أساليب التسعير المتبعة والعوامل التي تؤثر في اختيار منهج التسعير المتبع كمقاييس المخاطر المستخدمة ومدى تبني نتائج هذه المقاييس كمدخلات لنماذج التسعير.

بالإضافة إلى دراسة أثر تبني الإدارة العليا لأساليب التسعير الحديثة كأسلوب العائد على رأس المال الاقتصادي والتزام إدارة البنك بذلك في الوصول إلى أسعار موضوعية للقروض مبنية على أساس المخاطر التي يتعرض لها المصرف وبالتالي التكلفة الحقيقية للقروض.

وأخيراً دراسة أثر استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي في قياس الأداء المصرفي واتخاذ القرارات بناء على المخاطر المرتبطة بالأعمال التي يقوم بها المصرف.

ثالثاً – أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على آثار تبني أسلوب تسعير القروض على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي في المصارف التجارية السورية من خلال التعرف على النقاط التالية:

أثر البيئة الناظمة للعمل المصرفي في عملية تسعير القروض بحسب القرارات والقوانين ذات الصلة، وأثر هذه البيئة على تبني استخدام مدخل رأس المال الاقتصادي لأغراض تسعير القروض.

أثر استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي في قياس التكلفة الحقيقية للقروض من خلال استخدام نماذج قياس المخاطر المرتبطة بالمدخل وتبني نتائج هذه النماذج كمدخلات لنماذج التسعير.

أثر استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي في تقييم أداء المصرف بشكل أفضل من خلال تبني الإدارة العليا للمدخل في اتخاذ القرارات.

رابعاً – التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

تسعير القروض: Loan Pricing

قرار تحديد الأسعار الذي يتخذ من خلال عملية إدارية متكاملة مع مراعاة جملة أمور تتداخل في مفهوم السعر، فالتسعير هو وضع أسعار عالية بما يكفي لتغطية التكاليف والحصول على الأرباح من جانب، وأسعار منخفضة بما يكفي لاجتذاب الزبائن من جانب آخر، والتسعير الأمثل ليس طريقة لتغطية التكاليف وإحداث غطاء إيجابي فحسب بل إنه استراتيجية كبيرة يجب أن تأخذ بالاعتبار كل الأهداف التسويقية خلال عملية التسويق[1]

رأس المال الاقتصادي: Economic Capital

يعرف رأس المال الاقتصادي وفقاً للوثيقة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بعنوان "مجموعة من الاستخدامات والقضايا في نماذج رأس المال الاقتصادي"

Range of practices and issues in economic capital modeling[2]

يعرف بأنه المناهج والأدوات التي تسمح للمصرف بتوزيع رأس المال لتغطية الآثار الاقتصادية الناجمة عن مخاطر النشاطات التي يقوم بها المصرف.

ويقاس بمقدار من رأس المال الذي يحتاجه المصرف لامتصاص الخسائر غير المتوقعة خلال فترة زمنية معينة عند مستوى ثقة محدد.

[1] البكري ثامر ياسر، تسويق الخدمات الصحية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2005، صـ 56

[2] www.bis.org/publ/bcbs152.htm

خامساً – الدراسات السابقة

1- Guy Ford & Maike Sundmacher – "Bank Credit Rating Dynamics" – 2007 [1]

تهدف الدراسة إلى بناء نموذج لتسعير الأصول يفترض أن المصارف تقوم بتسعير أصولها على أساس عائد معدل بالخطر والتكلفة، بحيث تحقق الحد الأدنى من العائد على رأس المال الاقتصادي الذي يملكه المصرف. حيث تمت مقارنة نتائج انخفاض افتراضي لتكلفة التمويل في المصرف مع هامش الائتمان الفعلي لبيانات من الأسواق الأوروبية والأمريكية لتحديد إلى أي حد يكون مفيداً للمصرف رفع التصنيف الائتماني. وقد خلصت الدراسة إلى أن أقل درجة من انخفاض تكاليف التمويل في النموذج تتجاوز البيانات الافتراضية أي أن الانخفاض في التكاليف غير كاف ليعادل الزيادة في معدلات الفائدة على القروض المرتبطة بزيادة التصنيف الائتماني. والفرق يزداد كلما ازداد الجزء الممول من أموال التجزئة. كما وجدت الدراسة أن معدل العائد المستهدف على رأس المال الاقتصادي هو عامل أساسي في تحديد قيمة المصرف الذي يرفع من مستوى ملاءته.

ركزت الدراسة على دور التصنيف الائتماني الذي يطمح البنك لتحقيقه في تسعير القرض. وأوضحت تأثير هذا التصنيف في مصرفين مختلفين في التأثير على سعر قرض ممنوح لعميلين يتمتعان بنفس التصنيف الائتماني.

1 Ford, Guy and Sundmacher Maike, Bank Credit Rating Dynamics, International Review of Business Research Papers, Vol.3 No.4 October 2007

2- Maike Sundmacher & Craig Ellis – "Economic Capital, Loan Pricing and Rating Arbitrage" – 2007 [1]

اعتمدت هذه الدراسة على أهمية رأس المال الاقتصادي واستخدامه المتزايد من قبل المؤسسات المالية لأهداف قياس و إدارة الأداء سواء للأشخاص أو المنتجات أو المخاطر أو تحديد المستويات المستهدفة لرأس المال. فمن وجهة نظر إدارة المخاطر يعد تسعير القروض بناء على رأس المال الاقتصادي من الأساليب المفضلة نظراً لأنه يربط السعر بالمخاطر والتدفقات النقدية المرتبطة بخطر معين.

فالدراسة هدفت لاختبار رأس المال الاقتصادي واستخدامه في تسعير القروض. من خلال استخدام نموذج تسعير للقروض يعتمد على رأس المال الاقتصادي اختبرت الدراسة تأثير التصنيف الائتماني على سعر القرض، و كيف تستطيع المؤسسات المالية ربط "مراجحة التصنيف Rating Arbitrage" حتى تحصل على تصنيف ائتماني أعلى من دون الحاجة لزيادة مستوى رأس المال.

خلصت الدراسة للنتائج التالية:

من خلال استخدام توزيع بيتا، تم تحديد مكونات رأس المال الاقتصادي:

- حجم التعرضات لعدم السداد EAD
- احتمال عدم السداد PD
- خسائر عدم السداد LGD

1- Sundmacher, Maike and Ellis, Craig. Economic Capital, Loan Pricing and Rating Arbitrage, University of Western Sydney, School of Business, October 2, 2008.

ومن خلال البيانات المنشورة حول LGDs أظهرت الدراسة احتمال أن تحافظ المؤسسات المالية على مستوى رأس المال أو أن تخفضه بينما تقوم بزيادة معدل كفاية رأس المال للحصول على تصنيف ائتماني أعلى.

كما أظهرت الدراسة أن مزايا هذه المراجحة في التصنيف مضاعفة. فالمؤسسات ذات التصنيف الائتماني العالي هي أقل احتمالاً للتوقف عن السداد لذا فالمقرضون عادة سيقبلون بعائد أقل على التمويل المقدم لهذه المؤسسات. فإذا كانت المؤسسة قادرة في الوقت نفسه على المحافظة على مستوى رأس المال، عندها ستكون قادرة على إبقاء سعر القرض ثابت أو تخفيضه إذ لا يوجد ضغط الربح المطلوب على عملية زيادة رأس المال.

الأثر على السعر الحيادي للقرض سيكون أكثر وضوحاً إذا استهدفت المؤسسة التعامل مع مقترض ذو تصنيف ائتماني أعلى نظراً لأن الخسائر المتوقعة المرتبطة بهذه العملية تنخفض كنتيجة لانخفاض احتمال عدم السداد للمقترض EDF.

الدراسة تظهر أيضاً أن العائد المستهدف للمؤسسات ذات الرأسمالية العالية قد ينعكس هبوطاً نظراً لانخفاض الرافعة المالية كنتيجة لارتفاع الملاءة. الأثر سيكون بأن الربح المطلوب سيكون أقل على القروض (هذا بالتوافق مع تكاليف تمويل أقل ومخصصات أقل على خسائر القروض) وبالتالي تستطيع المؤسسة تخفيض سعر الفائدة أو إبقائها على حالها.

3- Alexis Derviz & Narcisa kadlcakova- Business cycle, credit risk and economic capital determination by commercial banks -2005 [1]

تركز الدراسة على أن التقدير الدوري لمخاطر عدم السداد لزبائن المصرف وحساب مخاطر الائتمان على مستوى المحفظة أصبحا ضرورة للمصارف خلال عملياتها اليومية.

التصميم الأمثل لعقود الإقراض والحاجة للامتثال للاتجاهات التشريعية الحديثة يشكلان على الأقل سببين يدفعان المصارف لإعطاء المزيد من الاهتمام للمناهج الكمية لقياس المخاطر الائتمانية للزبائن. إن الدور الرقابي للمصارف المركزية هو الذي يراقب أثر تغيرات الفائدة في اختبار نماذج المخاطر الائتمانية، بالإضافة لذلك فالتقدير الكلي للجدارة الائتمانية للشركات المحلية سيكون له تأثير في تشكيل السياسة النقدية. هذه الأسباب وغيرها دفعت العديد من المصارف المركزية في أوروبا لتطوير وتبني نماذج خاصة بها لمراقبة الوضع المالي للمؤسسات المالية والأداء الإقراضي للمصارف المحلية.

وتهدف الورقة إلى تطوير أداة لقياس أثر اختلاف قواعد متطلبات رأس المال الخطر Risk– based requirement economic capital على الحاجة الفعلية لرأس المال في قطاع المصارف التشيكية.

ولهذا تم تطبيق هذه المناهج على محفظة قروض خطرة مشكلة بحيث تعكس بعض صفات المقترضين غير الماليين. عند تحديد الجدارة الائتمانية لمحفظة القروض استخدمت الدراسة نموذج Moody's KMV لتصنيف الشركات الخاصة. ولتحديد متطلبات رأس المال للمحفظة استخدمت اتفاقية بازل ونماذج CreditMetrics و CreditRisk+

1- Derviz, Alexis and Kadlcakova, Narcisa, " Business Cycle, Credit Risk, and Economic Capital Determination by Commercial Banks, BIS Papers No22, 2005.

كما قدمت الدراسة نموذج مستقل لتقييم الديون يشبه KMV ويتميز بأنه يعطي حلولاً لثلاث مشاكل رئيسة بخصوص نماذج المخاطر الائتمانية

– يأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية الهيكلية مثل (الوضع في دورة الأعمال، معدل الفائدة، تذبذب أسعار الصرف، السياسة النقدية) عند تقييم مخاطر الإقراض المصرفية.

– يجمع بين خصائص نموذجي تقييم الديون :

- Structural Model

- Reduced Model

– يوفر إطاراً لقياس أثر عوامل المخاطر السوقية على المخاطر الائتمانية لمحفظة القروض في المصرف. كما أنه يواكب التوجهات الحديثة لمناهج التقدير الشامل للمخاطر المالية.

حيث اختبرت الدراسة الاختلاف عند تطبيق النماذج المختلفة على محفظة القروض المشكلة باستخدام بيانات المصارف التشيكية. بالإضافة إلى وضع طرق لتقدير المتغيرات النادرة والغير موجودة.

4- Guy, Ford & Maike Sundmacher, The Impact of Economic Capital on the Optimal Funding Equation for a Bank -2004 [1]

هذه الورقة تختبر مدى تأثير التصنيف الائتماني المستهدف على تسعير الأصول حيث تم تطوير إطار عمل لاختبار أسئلة أساسية حول التمويل الأمثل للعمل المصرفي، المزيج التمويلي، رأس المال الاقتصادي والعائد المستهدف على حقوق الملكية والقيود التشريعية. ولتحقيق هذا

1- Ford, Guy and Sundmacher Maike, The Impact of Economic Capital on The Optimal Funding Equation For a Bank, Macquarie University, Graduate School of Management, November 2004.

طورت الدراسة نموذج لتسعير القروض في المصارف التي تعمل بمفهوم أن المصرف يسعّر أصوله بحيث تولد حد أدنى من العائد على رأس المال الاقتصادي. تقوم الدراسة على أن المصرف عندما يزيد رأس المال الاقتصادي بالنسبة للأصول الكلية فهناك عاملان متعاكسان يؤثران على الحد الأدنى للفائدة الذي ينبغي على المصرف تسعير أصوله به (مع إبقاء العائد المستهدف على حقوق الملكية). إن قاعدة كبيرة من حقوق الملكية تتطلب زيادة العائد الصافي بعد الضريبة الذي على المصرف تحقيقه للمحافظة على معدل العائد المستهدف على حقوق الملكية، وهذا العائد الأعلى ينتج عنه معدل إقراض أعلى على أصول المصرف مع الإبقاء على العوامل الأخرى ثابتة. وبالجهة المقابلة لهذا فإن قاعدة أكبر من حقوق الملكية ستؤثر على التصنيف الائتماني الخارجي لديون المصرف. المصارف ذات رؤوس الأموال الكبيرة ستحقق تصنيفاً أعلى على ديونها وهذا بدوره سوف يخفض الهامش الائتماني (الهامش فوق معدل سندات الخزينة) الذي يدفعه المصرف على ديونه. انخفاض تكلفة التمويل سوف يؤثر في تخفيض الحد الأدنى لمعدل الفائدة الذي يجب على المصارف تسعير أصولها على أساسه لكي يحقق العائد المستهدف على حقوق الملكية.

تم وضع هذين العاملين المتعاكسين في نموذج باستخدام بيانات الأخطار الائتمانية لـ S & P (تكرار معدل عدم السداد المتوقع) للمقترضين بتصنيفات ائتمانية مختلفة. وبدأت بحالة مصرف يستهدف جدارة ائتمانية تعادل التصنيف الائتماني BBB ثم تم القياس الكمي للأثر على تسعير القروض وتكلفة التمويل للمصرف عند زيادة تصنيفه الائتماني إلى A، AA، AAA وتم إنشاء معدل عائد مستهدف على حقوق الملكية وتم بعد ذلك تنويع العائد المستهدف مع التغير في الرافعة المالية للمصرف.

وتم التوصل إلى أنه حتى يستفيد المصرف من التصنيف الائتماني الأعلى فإن تخفيض تكاليف التمويل المرتبطة بالتصنيف الأعلى يجب أن تكون أكبر من الزيادة في أسعار القروض. وهذا يعتمد على القيمة الدفترية للعناصر الداخلة في تمويل المصرف الحساسة للتغيرات في التصنيف الائتماني. فالدين المنشأ في أسواق رأس المال قد يكون حساساً للتغيرات ولكن قد لا يكون كذلك بالنسبة لودائع التجزئة.

5- Rafael, Repullo and Javer, Suarez, Loan Pricing Under Basel Capital Requirements -2004 [1]

تسعير القروض وفق متطلبات بازل لرأس المال:

تقوم الدراسة بتحليل تسعير القروض وفق المتطلبات التي حددتها اتفاقية بازل 2 لرأس مال المصرف. وتفترض الدراسة سوقاً تام المنافسة لتسعير القروض بناء على المنهج الداخلي IRB للتصنيف الذي حددته اتفاقية بازل 2، والذي يفترض أن عاملاً واحداً للخطر (Single Risk Factor) يفسر الارتباط بين حالات عدم السداد بين الشركات ويحدد هذا المنهج متطلبات رأس المال وفق التقديرات الداخلية في المصرف لمعدل عدم السداد PD.

النموذج الذي اعتمدته الدراسة لتسعير القروض يشير إلى أن الشركات منخفضة المخاطر سوف تنال تخفيضاً في معدل الفائدة على القرض عند الاقتراض من المصارف التي تتبنى نموذج التصنيف الداخلي IRB. بينما الشركات ذات المخاطر المرتفعة سوف تتجنب الزيادة في معدلات الفائدة على القروض من خلال الاقتراض من المصارف التي تتبنى المنهج الأقل حساسية للمخاطر كالمنهج القياسي Standardized Approach في بازل 2.

1- Rafael, Repullo and Javer, Suarez, Loan Pricing Under Basel Capital Requirements, Journal of Financial Intermediation, Vol. 13, No.4, October 2004.

تم في الدراسة حساب التكاليف الاجتماعية لإفلاس المصرف والتي قد تعدل متطلبات رأس المال وفق منهج التصنيف الداخلي في بازل2. الحجم الكبير والذي لا يصدق لهذه التكاليف يشير إلى أن التصميم الحالي يتضمن مصاريف عالية جداً، وخاصة للقروض ذات المخاطر الأعلى. وذلك يعود جزئياً إلى حقيقة أن بازل 2 لا تأخذ في الحسبان دخل الفائدة الصافي للقروض المنتجة، والذي يشكل مبلغاً احتياطياً إضافة لرأس المال في مواجهة الخسائر الائتمانية. لذلك تم في الدراسة تطوير معادلة بسيطة يدخل فيها تصحيح لدخل الفائدة الصافي في متطلبات رأس المال حسب نموذج التصنيف الداخلي.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه عند مستوى الملاءة الذي يحدده منهج التصنيف الداخلي في بازل 2، فالتغطية من تأمين الودائع تكون صغيرة جداً وبالتالي فلها تأثير محدود جداً في تسعير القروض. وهذه هي الحالة أيضاً حسب متطلبات بازل 1 في المصارف التي لديها محافظ آمنة نسبياً. وهذه النتيجة مفاجئة مقارنة مع الدراسات السابقة التي تناولت أثر انتقال المخاطر نتيجة تأمين الودائع.

متطلبات منهج التصنيف الداخلي تعتمد بشكل أساسي على تضمين كل قرض تقديرات غير متحيزة لمعدل عدم السداد لكل قرض. ونتائج الدراسة تقترح أن تتجه دراسات المخاطر في المصارف للتركيز على حوافز تدفع المصارف للتقدير الملائم والإفصاح الحقيقي عن مخاطر المحافظ لديها من خلال نظام العقوبات والمكافآت لضمان الالتزام.

6- Michel Dietsch, Joel Pety- The Credit Risk in SME Loan Portfolios: Modeling Issues, Pricing and Capital Requirements- 2002[1]

ركزت هذه الدراسة على المسائل المتعلقة بنماذج مخاطر الائتمان للقروض التجارية الصغيرة. وقدمت حلولاً تتعلق بأهم خصائص هذه المحافظ: الحجم الكبير، محدودية المعلومات حول الوضع المالي للمقترضين. حيث تم في الدراسة حساب احتمال الخسائر المستقبلية ومقاييس القيمة تحت الخطر لمحفظة من 220 شركة إقراض فرنسية. كما تم حساب التوزيع الهامشي للمخاطر من أجل تسعير القروض التجارية الصغيرة ومقارنة متطلبات رأس المال التي يحددها النموذج مع تلك التي حددتها متطلبات بازل.

وفي هذه الدراسة افترضت نموذجاً داخلياً لقياس المخاطر الائتمانية لقروض مؤسسات التمويل الفرنسية حيث يحتسب القيمة تحت الخطر VAR لأي محفظة كبيرة من القروض التجارية الصغيرة، بغرض اشتقاق رأس المال الملائم وتسعير القروض. حيث طبقت المنهجية على عينة كبيرة نسبياً من المؤسسات الفرنسية. واستطاعت الدراسة قياس المخاطر الائتمانية لقطاع مؤسسات التمويل الفرنسية. وتوصلت لنموذج يستطيع كل مصرف لديه قروض صغيرة ومتوسطة على حدى استخدامه وخلصت الدراسة إلى مايلي:

– متطلبات رأس المال التي حددها النموذج الداخلي أقل بكثير منن تلك التي حددتها نسبة رأس المال القياسي، وكذلك أقل من تلك التي حددها نموذج القياس الداخلي IRB. وفسرت الدراسة سبب هذا الاختلاف جزئياً كنتيجة لانخفاض قيم معامل الارتباط لعدم السداد في العينة التي اختارتها الدراسة خلال الفترتين بين (1995 – 1999) والتي اعتبر فيها الاقتصاد جيداً. أما

1- Michel Dietsch, Joel Pety, (The Credit Risk in SME Loan Portfolios: Modeling Issues, Pricing and Capital Requirements), Journal Of Banking And Finance- 2002- Volume 26- Pages 303- 322. Publisher Elsevier Science B.V.

خلال فترة أطول، فقد سجل تشتت أكبر لقيم معدل عدم السداد. السبب الآخر قد يكون اختيار فترة زمنية قصيرة الأجل (سنة واحدة)، أما إذا كانت الفترة أطول فالخسائر قد تتراكم وبالتالي ستزيد من متطلبات رأس المال. وهناك سبب آخر هو أثر التنويع Diversification Effect نظراً للحجم الكبير للعينة.

7- شملخ، ساطع سعدي، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة (دراسة ميدانية) 2008.[1]

تهدف هذه الدراسة للتعرف على العوامل التي تؤخذ بالاعتبار من قبل إدارات المصارف العاملة في قطاع غزة عند تسعير الخدمات المصرفية، والتعرف على الصعوبات التي تواجه المصارف محل الدراسة عند تسعير الخدمات المصرفية، وأثر بعض خصائص المصارف مثل رأس المال ونوع المصرف وعدد الفروع على عملية التسعير، والأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها من خلال عملية التسعير.

وخلُصت الدراسة إلى أن العوامل المحددة بالدراسة جميعها تؤخذ بالاعتبار عند تسعير الخدمات المصرفية وكانت هذه العوامل مرتبة حسب الأهمية (المخاطر، السيولة، الأرباح المحصلة من العميل، المنافسة، التكلفة، قرارات سلطة النقد، عدد الخدمات المباعة)، وأن أهم المعوقات التي تواجه المصارف هي سرية العمل المصرفي وتدخل الإدارة العليا في قرارات التسعير، وان خصائص المصارف مثل رأس المال وعدد الفروع ونوع المصرف لا تؤثر في قرارات تسعير الخدمات المصرفية.

[1] شملخ، ساطع سعدي، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة (دراسة ميدانية)، الجامعة الإسلامية غزة 2008.

8- سمير، مسعي، تسعير القروض المصرفية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

تهدف الدراسة إلى توضيح كيفية تسعير البنوك التجارية لتسهيلاتها الائتمانية، من خلال التركيز على التكلفة كأحد أهم العناصر التي تسمح للبنك بالتميز. بالإضافة لدراسة تطبيقية لأحد البنوك الجزائرية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)، حيث تم تحليل تكلفة القروض التي يمنحها البنك في ضوء التشريعات المعمول بها في الجزائر.

سادساً – ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة ذات الصلة في مجال تسعير القروض في البنوك التجارية، وتختلف هذه الدراسة عن تلك الدراسات أنها تناولت مدخل تسعير القروض على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي و دراسة العوامل التي تؤثر على تبني هذا الأسلوب في المصارف السورية من خلال التعرف على:

- أثر البيئة الناظمة للعمل المصرفي في سورية على عملية تسعير القروض وأثر هذه البيئة على تبني مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي لأغراض التسعير.
- أثر استخدام المدخل في قياس التكلفة الحقيقية للقروض
- أثر تبني الإدارة لمفهوم رأس المال الاقتصادي في قرارات التسعير على تقييم أداء المصرف بشكل أفضل

سابعاً – فرضيات الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها وضعت الباحثة الفرضيات الرئيسة والفرعية التالية:

الفرضية الأولى الرئيسة:

لا تؤثر البيئة الناظمة للعمل المصرفي في سورية على تبني أسلوب تسعير القروض على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي

و يتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1 -إن التشريعات الناظمة لعملية تسعير الأصول تشكل إطاراً كافياً لمثل هذه العملية.

2 -إن السياسة النقدية للمصرف المركزي ليست العامل الأكبر المؤثر في اتخاذ قرارات التسعير في المصارف السورية.

3 -يشكل أسلوب قياس المخاطر الائتمانية الذي حددته التشريعات إطاراً كافياً لأغراض التسعير.

4 -عدم تمييز الإدارة العليا لمفهوم رأس المال الاقتصادي لا يؤثر على تبني المفهوم لأغراض التسعير.

- **الفرضية الثانية الرئيسة:**

"لا يؤثر استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي في حساب تكاليف الإقراض بشكل أكبر دقة"

و يتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1 -يميز أسلوب تسعير القروض المعتمد في المصرف بين المخاطر الإفرادية للزبائن عند منح التسهيلات الائتمانية.

2 - إن بناء نموذج داخلي في المصرف لقياس المخاطر لا يؤثر على القياس الحقيقي لتكلفة الإقراض.

3 - لا توفر مدخلات نموذج رأس المال الاقتصادي نتائج أكثر دقة في قياس تكاليف الإقراض.

4 - لا يؤثر توزيع رأس المال الاقتصادي على محافظ المصرف في قياس تكلفة المخاطر بشكل أدق.

- **الفرضية الثالثة الرئيسة**

"**لا يوفر مدخل رأس المال الاقتصادي مقياس أفضل لتقييم الأداء** "

و يتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1 - توفر مقاييس الأداء التقليدية إطاراً كافياً لاتخاذ القرارات كقرارات التسعير وفق المخاطر المرتبطة بالعائد.

2 - لا يوفر مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي مقياساً أفضل لاتخاذ قرارات أكثر دقة

الفصل الثاني

تسعير القروض في المصارف التجارية

أولاً- تمهيد An Introduction

ثانياً- تسعير القروض في المصارف التجارية The Concept of Loan Pricing

ثالثاً- العلاقة بين العائد والمخاطرة Relation Between Return and Risk

رابعاً- البيئة الناظمة لعملية تسعير القروض في المصارف السورية Loan Pricing In Syrian Banks

خامساً- أساليب تسعير القروض Loan Pricing Method

الفصل الثاني

تسعير القروض في المصارف التجارية

أولاً- تمهيد:

إن طبيعة قطاع الخدمات المصرفية والميزات الخاصة به والأزمات الكبرى التي واجهت مسيرته وخاصة خلال السنوات الأخيرة، دفعت الهيئات الناظمة والمشرفة على عمل هذا القطاع إلى إيلائه المزيد من العناية والاهتمام. وذلك بالتركيز على المخاطر التي تواجه العمل المصرفي بدءاً من أسبابها ووصولاً إلى النتائج التي قد تكون كارثية على أسواق دول بحد ذاتها وما يرتبط بها من أسواق، بحكم عالمية العمل المصرفي وارتباطه ارتباطاً وثيقاً.

من هنا تسعى المصارف إلى تعزيز موقعها التنافسي وزيادة ثقة المصارف الأخرى والمستثمرين والأفراد على حد سواء بقدرتها على القيام بأعمالها وإدارة المخاطر التي تواجهها بكفاءة. أي أن العمل المصرفي لم يعد يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية بل أصبح سياسة وإستراتيجية شاملة تنطلق من مفهوم إدارة المخاطر المصرفية التي يتم بموجبها تحديد وتقييم المخاطر وقياسها ووضع استراتيجيات لإدارتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر والتقليل من آثارها، وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربح المستهدف. لذلك ترغب المصارف في الحصول على تصنيف ائتماني من شركات التصنيف العالمية أو رفع تصنيفها الائتماني الحالي بحيث يعكس قدرتها على إدارة الأصول. وترتبط بهذه الرغبة في الحصول على تصنيف ائتماني ما درجة الملاءة المحتسبة للمصرف، ويؤثر هذا التغير في درجة الملاءة على تسعير أصول المصرف. فدرجة تصنيف ائتماني أعلى تقلل من تكلفة تمويل الاقتراض بالنسبة للمصرف والتي يمول بها أصوله.

حيث يطلب حالياً من المؤسسات المالية (المصرفية) نوعان من رأس المال لإدارتها والوصول بها إلى غايتها[1]:

1- رأس المال النظامي: وهو القاعدة الرأسمالية التي يجب على المصرف امتلاكها للالتزام بالحدود الدنيا التي تتطلبها التشريعات الناظمة للعمل المصرفي في البلد الذي يعمل فيه.

2- رأس المال الاقتصادي: وهو القاعدة الرأسمالية التي ينبغي على المصرف امتلاكها لتحقيق متطلبات التصنيف الائتماني الخارجي التي يرغب المصرف في تحقيقها (والمرتبطة بدرجة ملاءة المصرف).

إن معظم المؤسسات المالية الكبيرة والعاملة على نطاق عالمي Internationally Active FIs تستخدم الآن أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر في تقدير توازن العائد – المخاطرة Risk- Return Tradeoff وهذا ما يعرف بإدارة رأس المال الاقتصادي أو كفاية رأس المال Capital Allocation.[2]

وهنا فإن تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة هو الأساس في إدارة العمل المصرفي، وترتبط بهذه العلاقة العديد من مؤشرات قياس الأداء مثل RAROC, RORAC, RARORAC ولعل أكثر هذه المقاييس انتشاراً واستخداماً هو RAROC والذي يربط بين العوائد المتوقعة خلال فترة معينة (سنة عادة) ودرجة التعرض للمخاطر من خلال ما يعرف برأس المال الاقتصادي. حيث تحتسب درجة التعرض من خلال مجموعة من النماذج التي يحتسب من خلالها المخاطر السوقية ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية.

[1] Ford, Guy and Sundmacher, Maike, The Impact of Economic Capital on The Optimal Funding Equation For a Bank, Macquarie University, Graduate School of Management, November 2004.
[2] Milne, Alistair & Onorato, Mario, Risk-Adjusted measures of value creation in financial institutions, Bank of Finland, Research discussion papers, P 6, 2009.

إن مقياس الأداء هذا يستخدم لدعم قرارات مثل توزيع الحصص في المحافظ، تركيبة الأعمال، تسعير المنتجات وحساب تعويضات الموظفين. وذلك على خلاف نموذجي تسعير القروض الرئيسين[1]:

- نموذج تسعير الخيارات Option – based Model
- نموذج تسعير أكثر تقليدية يكون معدل الإقراض يتألف من عنصرين هما معدل إقراض أساسي وعلاوة مخاطرة:

Base lending Rate + Credit Spread

إن المدخل الثاني يأخذ بعين الاعتبار الجدارة الائتمانية للمقترض ولكنه لا يأخذ بالحسبان المخاطر الخاصة بهذا المقترض ولا العائد المستهدف للمصرف. ولكن من المهم جداً أن يسعر المصرف أصوله بشكل مرتفع كفاية ليغطي المخاطر والتكاليف المرتبطة بالأصل لتوليد العائد المستهدف على حقوق الملكية.

أما نموذج التسعير وفقاً لمدخل العائد على رأس المال الاقتصادي فيقدم حلول لهاتين المشكلتين من خلال الربط بين المخاطر الخاصة بكل عميل ومعدل العائد المستهدف على رأس المال الاقتصادي.

وأمام كل السعي الحثيث من قبل الهيئات الناظمة للعمل المصرفي والمصارف الناشطة على حد سواء للبحث عن الأساليب الأكثر دقة لتسعير الأصول والتي تضمن الانطلاق من المخاطر التي تواجه الأعمال والأهداف المستهدفة للمصارف، ترى الباحثة ضرورة دراسة تسعير القروض

[1] Ford, Guy & Sundmacher Maike, Bank Credit Rating Dynamics, International Review of Business Research Papers, Vol.3 No.4 October 2007, P 45.

في الجمهورية العربية السورية للبحث في مدى مواكبة هذا التطور من خلال إصدار التشريعات التي تختص بتسعير الأصول في المصارف.

ثانياً- تسعير القروض في المصارف التجارية:

أ- الخدمات المصرفية ومزاياها وأثر هذه المزايا على تسعير الخدمات:

عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق AMA الخدمات المصرفية بأنها النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع بسعر معين أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة. ونجد في التعريف أنه يبين طبيعة هذه الخدمات كونها تمثل ربحاً بالنسبة للمصرف وبالنسبة للعميل أنها تلبي منفعة للعميل. كما تعرف الخدمة المصرفية بأنها "مجموعة من الأنشطة والعمليات ذات المضمون النفعي الكائن في العناصر الملموسة وغير الملموسة والمقدمة من قبل المصرف والتي يدركها المستفيدون من خلال ملامحها وقيمتها النفعية والتي تشكل مصدراً لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية وفي الوقت ذاته مصدراً لأرباح المصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين"[1]

من خلال التعريفين السابقين نلاحظ مايلي:

- يعرض كلا التعريفين العلاقة التبادلية بين المصرف والعميل من خلال الخدمات المصرفية كونها مصدراً لأرباح المصرف ومصدر لإشباع حاجة العميل ويبدو من خلال التعريفين أن سعر الخدمة المصرفية سيرتبط بمدى إشباع حاجة العملاء فقط.

- للخدمات المصرفية عناصر غير ملموسة أي يحتاج تسويقها لأشخاص أكفاء ومدربين لإقناع العملاء وهذا يؤثر على تكاليف الخدمة المصرفية وبالتالي على سعرها.

[1] العجارمة تيسير، التسويق المصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2005، صـ32.

– اعتماد الخدمة المصرفية في تسويقها على الأفراد بشكل خاص وارتباط الخدمة مع جملة الخدمات الأخرى التي يقدمها المصرف يضيف أعباء إضافية لتدريب وتأهيل الكادر الذي يمثل المصرف ويروج لخدماته المصرفية مما يؤثر في سعر الخدمة.

– لكن لعل أبرز خصائص الخدمات المصرفية التي أغفلها التعريفان وتؤثر بشكل أساسي على سعرها هي المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية. فالموازنة بين سعر الخدمات والمخاطر الناشئة عنها – والتي تلجأ المصارف إلى حلول متنوعة لتلافي هذه المخاطر كتنويع الخدمات[1] و/أو توسيع الانتشار الجغرافي و/أو تقديم أسعار مختلفة للخدمات تتناسب مع المخاطر المرتبطة بها[2]– هي من أهم ما يميز العمل المصرفي.

– أيضاً من مزايا الخدمات المصرفية كالقروض مثلاً أنها تعتمد على الودائع والتي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل المصارف[3]، حيث تعتبر تكلفة الودائع عاملاً مهماً في قرار تسعير القروض والتسهيلات الائتمانية والتي تتأثر ارتفاعاً وانخفاضاً بسعر الفائدة المدفوع على الودائع.[4]

– كلا التعريفين يعبران عن وجهة النظر التسويقية والتي ينظر فيها إلى الخدمة المصرفية (المنتج) على أنها أحد عناصر المزيج التسويقي، ويضاف لها السعر والتوزيع والترويج حيث ترتبط عناصر المزيج التسويقي مع بعضها بشكل متوازن لتحقق أهداف المصرف.

– ارتباط الخدمة المقدمة كالقروض مثلاً بالعميل (الظروف – الوضع المادي – الربحية – السمعة) وغيرها مما قد يؤثر على تسعير الخدمات وخاصة لكبار العملاء.

---

[1] معلا ناجي، أصول التسويق المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان 1994، صـ 89

[2] عبيدات محمد، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر: مدخل سلوكي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2004، صـ 3

[3] أحمد عماد الدين أحمد السندي، أثر طرق تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات في المصارف السودانية خلال الفترة 2000–2005 ، رسالة ماجستير، أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية 2007، صـ10

[4] الحاج حسن أحمد راغب، أنظمة ضمان الودائع، مجلة البنوك العدد 27، 2007، صـ30

وترى الباحثة أن النظر إلى الخدمة المصرفية من وجهة نظر تسويقية بحتة أي كأنها عنصر من عناصر المزيج التسويقي وتأثير ذلك على سعر الخدمة المصرفية هو رؤية غير شاملة نظراً لأهمية هذا العنصر – سعر الخدمة – سواء على مستوى المعاملات الفردية أو على مستوى المحفظة الائتمانية في تحقيق الأهداف العامة للمصرف في تعظيم قيمته. فتسويقياً ما يتوقع من سعر الخدمة هو زيادة رغبة العميل في التعامل مع المصرف من خلال تحقيق أعلى مستوى من رضا العميل، وتعظيم ربحية المصرف.

وبما أن الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف متنوعة ولا تتفق كلها في المزايا التفصيلية والتي تؤثر في سعر الخدمة (كرسوم فتح حساب وفوائد القرض) وأن النقاط السابقة هي نقاط عامة، ترى الباحثة أن البحث سيكون أكثر جدوى عند التخصص في دراسة الخدمات الائتمانية وخاصة القروض.

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.[1]

ويعرّف الائتمان بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد "[2]

وتعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال

[1] انجرو، إيمان. التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006.

[2] خطيب، منال. تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004، ص4.

وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.[1]

ب- مفهوم تسعير الخدمات المصرفية:

من التعاريف التي درجت الأدبيات على استخدامها:

من أهم القرارات المؤثرة في ربحية المصرف بل وفي قدرته على التكيف والبقاء في السوق، وهو ليس قراراً تسويقياً فحسب بل أنه يمس كل أوجه نشاط المصرف فهو يقرر لدرجة كبيرة قيمة الإيرادات السنوية للمصرف التي لا بد أن تقابل مصروفاته وتؤدي محصلة ذلك إلى ربح صاف كاف لمواجهة متطلبات كفاية رأس المال.[2]

قرار تحديد الأسعار الذي يتخذ من خلال عملية إدارية متكاملة مع مراعاة جملة أمور تتداخل في مفهوم السعر، فالتسعير هو وضع أسعار عالية بما يكفي لتغطية التكاليف والحصول على الأرباح من جانب، وأسعار منخفضة بما يكفي لاجتذاب الزبائن من جانب آخر، والتسعير الأمثل ليس طريقة لتغطية التكاليف وإحداث غطاء إيجابي فحسب بل إنه استراتيجية كبيرة يجب أن تأخذ بالاعتبار كل الأهداف التسويقية خلال عملية التسويق.[3]

- تندرج ضمن التعاريف السابقة الفوائد المدينة والعمولات والرسوم التي يتقاضاها المصرف على الخدمات التي يقدمها.

---

[1] عبد الحميد، عبد الطيف. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص103.

[2] جهماني عمر عيسى، عمري أحمد محمد، تطبيق نظم محاسبة التكاليف في البنوك التجارية العاملة في الأردن، دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (19) العدد (2) 2003، صـ 696.

[3] البكري، 2005، صـ 56

من كل ما سبق نجد أن وجهة النظر التقليدية لكل من مفهومي الخدمة والسعر المصرفي لم تعد كافية في ظل إطار عمل مصرفي يوجه جل اهتمامه لمواكبة التشريعات المصرفية الجديدة وخصوصية العمل المصرفي والخدمات المصرفية وخاصة القروض.

"تتأثر محفظة القروض لدى المصرف بشكل كبير بالضوابط التنظيمية التي تحكم العمل المصرفي في أي بلد من البلدان. ويرجع ذلك إلى تأثير نوعية محفظة القروض في عنصر المخاطرة وعنصر الأمان أكثر من أي عنصر آخر في إطار العمل المصرفي"[1]

أي أن أصول المصرف ومن بينها القروض، ينظر لها من حيث المخاطر والعوائد التي تحملها للمصرف ويجب أن يعكس السعر هذه النظرة.

ج- العوامل المؤثرة في قرار التسعير :

تؤثر مجموعة من العوامل في قرارات التسعير وتقسم بشكل عام إلى عوامل داخلية وخارجية، وتختلف أهمية هذه العوامل حسب سياسة التسعير المتبعة والهدف من إدارة المحافظ في المصرف.

1- العوامل الداخلية:

- الأهداف الإستراتيجية للمصرف: أي الأهداف التي يسعى المصرف لتحقيقها سواء أكانت أهدافه موجهة للسوق أو لتحقيق الربح أو للحفاظ على القيمة. فهي الإطار الذي يتم من خلاله تحديد السعر سواء أكان سعراً مرناً أو منخفضاً أو سعراً مرتفعاً.[2]

وترى الباحثة أن الهدف الاستراتيجي الذي يختاره المصرف يعكس رؤية المصرف للسعر المصرفي كأداة قوية سواء على مستوى المعاملات الفردية أو على مستوى المحفظة

[1]- الشعار محمد، أسس العمل المصرفي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد 2005، صـ 415.

[2] معلا ناجي، أصول التسويق المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان 1994، صـ 90.

الائتمانية ككل، بالإضافة لدوره في موازنة المخاطر والعوائد ولذا ستنطلق الباحثة من خلال المفهوم الشامل لإدارة المخاطر للمحفظة الائتمانية للمصرف من خلال احتساب العائد المتوقع على تحمل المخاطر المرتبطة بأصول المحفظة بهدف المحافظة على متطلبات كفاية رأس المال المستهدفة. أي أن الأهداف التسويقية لا تحتل أهمية كبيرة لأن الباحثة بصدد تطبيق نماذج تنطلق من البيانات الكمية الخاصة بكل مصرف.

- تنظيم عملية التسعير: أي الجهة المنوطة برسم السياسات الائتمانية وكل ما يندرج ضمنها من تسعير الأصول انطلاقاً من الدور المتزايد لكل مصرف على حدى بوضع نماذج خاصة به في ضوء ما تسمح به التشريعات المحلية بعد أن سمح المصرف المركزي في سوريا للمصارف بالقيام بهذه الخطوة عندما جعل معدلات الفائدة المدينة للاسترشاد فقط وفق القرار رقم 174\ م ن \ ب4 تاريخ 2005/12/03.[1]
- خصائص المصرف ويكون هذا العامل من الأهمية بمكان عند اختلاف طبيعة النشاط الذي يمارسه المصرف، وترى الباحثة أن هذا العامل غير مهم في الدراسة لأنها تأخذ المصارف التجارية بشكل خاص حيث يتشابه المصدر الرئيسي للأموال وبالتالي تكلفة الحصول على الأموال. كما تخضع لذات نسب الاحتياطي على الودائع أو نسب المخصصات على التسهيلات. كما تتشابه في سلة الخدمات التي تقدمها للعملاء.
- تكلفة الخدمة: وينطلق من هذا العامل منهج فكري في التسعير يعتمد على اعتبار تكاليف الخدمة – وتندرج ضمنها كل أشكال التكاليف– حجر الأساس في سعر الخدمة، ولا يمكن أن يحدد المصرف سعراً يقل عن التكلفة إلا في حالات نادرة يكون القصد منها تسويقي بحت بغض النظر عن أي عامل آخر وخاصة في بداية عمل المصرف. ويعتبر العامل الأكثر

[1] www.banquecentrale.gov.sy

أهمية في التأثير على سعر القرض ويندرج تحت هذا البند تكلفة الحصول على الأموال وتكاليف التشغيل وتكاليف المخاطرة. والشكل الأساسي لنموذج التسعير وفق مدخل التكلفة

Loan price = Cost + Profit Margin

وهناك الكثير من الاجتهادات في سبيل حساب الكتلتين السابقتين، فتكلفة القرض تأخذ بعين الاعتبار أنواع التكاليف (ثابتة ومتغيرة) والتكاليف التي تدخل في احتساب هيكل التكلفة والتكاليف التي تدخل في هامش الربح، بالإضافة لأسلوب تخصيص التكاليف سواء المشتركة بين الخدمات أو الثابتة.

أما هامش الربح فقد يكون نسبة من التكلفة أو مستمد من العائد على الاستثمار أو العائد المطلوب على حقوق الملكية. ومن الحالات السابقة ظهرت الأساليب التالية[1]:

1 -التسعير على أساس التكلفة الكاملة

2 -التسعير على أساس استيعاب هامش الربح لبعض التكاليف والمصارف

3 -التسعير على أساس التكلفة الإضافية (الناشئة من تقديم الخدمة الجديدة فقط)

- ربحية العميل: حيث بدأ التركيز على هذا الأسلوب في المصارف الحديثة مع كبار العملاء ثم اتسع استخدامه إلى كل زبائن المصرف. حيث ينظر إلى العميل من خلال علاقته الشاملة بالمصرف فالعميل قد لا يستخدم جميع الخدمات وبالتالي على المصرف تحديد أسعار كل خدمة كما أن المدراء الماليين للشركات ينتهجون الأسلوب الانتقائي في تعاملهم مع المصارف بدلاً من الاكتفاء بعلاقة مصرفية كاملة.

[1] جعفر، عبد الإله نعمة، محاسبة التكاليف في البنوك التجارية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، صـ 191.

- مخاطر العمل المصرفي: إن طبيعة العمل المصرفي مرتبطة بالمخاطر التي قد تسبب خسائر ضخمة للمصرف إذا لم تخضع لإدارة جيدة. وتعرف المخاطر بأنها تقلبات غير متوقعة في أسعار الأصول و/ أو الأرباح. وهناك مصدران رئيسان للخطر: مخاطر الأعمال Business Risk ومخاطر مالية Financial Risk.

إن المؤسسات المالية FIs تعمل كوسيط مالي لإدارة المخاطر المالية، فالمؤسسات المالية تخلق الأسواق والأدوات لمشاركة المخاطر والتحوط منها، وتوفر خدمات استشارية عن المخاطر وتدخل كطرف من خلال تحمل المخاطر عن الآخرين. بسبب هذا الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية عليها أن تكون رائدة في قياس وتسعير المخاطر المالية.[1]

من هنا ترى الباحثة أن هذا العنصر غاية في الأهمية لأن سياسة التسعير المتكاملة توازن بين الخطر والعائد ولذلك لابد من تحديد مستوى المخاطر التي يستطيع المصرف تحملها بحيث لا يتعرض لمخاطر عالية بهدف تحقيق أرباح استثنائية.

كما أن الأساليب المتعارف عليها لقياس الأداء وتسعير الأصول كانت تعتمد على أصول المحفظة كمقام للمقياس أو العائد مثل العائد على الأصول ROA ولكن هناك الكثير من الأسباب التي تجعل هذه الأدوات بعيدة عن المثالية ومنها أن ROA لا يميز بين الأنواع المختلفة للأصول مع ما ترتبط من مستويات مختلفة من المخاطر. بالإضافة إلى كون الأصول يصرح عنها في الميزانية بالقيمة الدفترية وليس بالقيمة السوقية. ومن هنا ظهرت الحاجة للاعتماد على مقاييس الأداء المرجحة بالمخاطر والتي توفر مقياس ثابت يناسب كل الأصول وتصنيفات المخاطر.

[1] Philip Jorion, Value-at-Risk: The New Benchmark for Managing Financial Risk, 3rd Edition (New York: Mcgraw –Hill, 2007)

2- العوامل الخارجية:

- طبيعة السوق والمنافسة: حيث يقيد السعر الفرصة البديلة المتاحة للمقترض وشكل المنافسة التي تسود سوق الخدمات المصرفية والتي قد تجبر المصارف على التسعير بشكل ينافس المصارف الأخرى مع إهمال عوامل أكثر أهمية كالمخاطرة التي سيتعرض لها المصرف[1].
- مرونة الطلب وتتعلق بتغير الطلب على الإقتراض عند حدوث تغير في أسعار الفوائد[2].
- التشريعات والقوانين: فالتشريعات القائمة ودرجة تدخل السلطة النقدية والمالية ممثلة بالمصرف المركزي قد تفرض قيوداً على أسعار الفائدة المدينة والدائنة ومعدلات الخصم ونسب الاحتياطيات المفروضة. وقد يكون هذا التدخل لدرجة تحديد الفوائد كما كان الحال في سورية قبل دخول المصارف الخاصة أو بوضع حدود دنيا وعليا أو معدلات فوائد تأشيرية غير ملزمة[3] كما هو الحال بعد دخول المصارف الخاصة السوق السورية.

د- أهمية سعر القرض وقرار التسعير:

هناك الكثير من العوامل التي قد تجعلنا ننظر لسعر القرض على أنه أداة غير مرنة ومنها:

- المنافسة الشديدة في القطاع المصرفي والتي تقيد من قدرة المصرف على التحكم بالسعر وهنا هل يضع المصرف سعراً يقل فيه عن ما يتكبده من مخاطر ليكسب الزبون أم أن المصرف لن يتنازل عن سعر تم احتسابه على أساس المخاطر المتعلقة بهذا القرض؟

- التشريعات المصرفية التي قد تحدد أسعار فائدة مدينة ودائنة وتلزم المصارف على التقيد بها، وبالمقابل فإنها قد تتيح هامشاً بنسبة مئوية معينة للمصارف نرى من المناسب استغلاله لأن أي تغير طفيف في سعر الفائدة ولو بمقدار 0.001 سيسبب تغيراً مقداره 0.001 في صافي الربح

---

[1] معلا، ناجي، أصول التسويق المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1994ص 161.

[2] رجب، معين محمد، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين بقطاع غزة، 1996 صـ36

[3] عبيدات، محمد، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر: مدخل سلوكي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، 2004 ص60.

من الفوائد. مثلا إذا كان مبلغ القرض 100 مليون ليرة سورية لثلاث سنوات فإن تغيراً مقداره 0.001 في سعر الفائدة يحدث فرقاً مقداره 300 ألف ليرة سورية.

– بشكل عام تقع إدارة المصرف عند تحديد سعر الفائدة على القروض بين فرض سعر فائدة مرتفع يضمن ربحية القرض وتعويض المصرف بالكامل عن جميع الأخطار المترتبة على القرض وبين سعر فائدة منخفض بما يحقق التنافسية للمصرف ويوفر القدرة للعميل على سداد القرض.

وتؤثر قرارات التسعير على مستويات عدة:

– من وجهة النظر الاقتصادية: ينظر إلى الأسعار على أنها المحدد الأساسي لمستوى المبيعات من السلع والخدمات. لذلك يدخل السعر كمتغير أساسي في جميع النظريات والنماذج الاقتصادية.

– على المستوى الحكومي: تؤثر الأسعار على معدلات التضخم و بالتالي الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

– التأثير على الربحية: تشكل القروض الجزء الأكبر من المحفظة الإئتمانية للمصرف وتعتبر المصدر الأساسي في البنوك التجارية لتحقيق الأرباح وبالتالي يؤثر سعر الفائدة الذي يحدد على مبلغ القرض بشكل مباشر على صافي الربح من الفوائد وبالتالي صافي الربح النهائي.

هـ– الأسباب التي تجعل المصرف قابلاً للسعر أو محدداً له

Price Maker or Price Taker?

إن من أهم الأسباب التي تدعو المصرف ليحدد سعر الفائدة هو استغلال فرصة وضع معدلات فائدة على القروض تتماشى بشكل منطقي مع أسعار الفائدة المحددة وفقاً للوضع التنافسي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل عميل على حدا وخاصة عندما تسمح السلطات التشريعية

بذلك. وعلى الرغم من التكلفة التي قد يتكبدها المصرف من وضع سياسات للتسعير إلا أنها قد توضع على مستوى المحفظة ككل وليس على مستوى المعاملات الفردية.

بالإضافة لقدرة كل مصرف على وضع سياسة التسعير الملائمة لأهدافه ولحجمه ووضعه وتكاليفه ونماذج قياس الأخطار التي يتبعها والتي تسمح بها السلطات التشريعية.

يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.

لذا يبرز السؤال التالي:

لماذا ينبغي على البنك أن يستغل فرصة تحديد السعر؟

على الرغم من الانتقادات لضآلة حجم تأثير تغير سعر الفوائد كما ذكر العديد من الكتاب " إن إدارة البنك يمكنها توجيه اهتمام أكبر نحو القروض ذات العائد الأعلى مثل القروض التجارية. إلا أن أفضل الفرص بصفة عامة في غالبية البنوك لزيادة الدخل تكمن في فئة إيرادات التشغيل الأخرى مثل العمولات ومصروفات الخدمات"[1] إلا أن استغلال فرصة التسعير يجعل المصرف ينطلق من بياناته الخاصة لتحديد الأسعار بما يضمن أخذ المخاطر والعوائد المتوقعة بعين الاعتبار.

[1] Kevin J. Stiroh. Diversification in Banking: Is Noninterest Income the Answer? Journal of Money, Credit and Banking, Vol 36, No 5 2004.

و – متخذو قرار التسعير / لجنة إدارة الأصول و الخصوم

Price Maker / Assets & Liabilities Management committee

إن سياسة التسعير المتكاملة توازن بين العائد والمخاطرة، ولذلك لابد من تحديد مستوى المخاطرة التي يستطيع المصرف تحملها بحيث لا يعرض المصرف نفسه لمخاطر عالية بهدف تحقيق أرباح استثنائية بل يحافظ على مستوى أكثر تحفظاً وثباتاً من خلال الصلاحيات والمهام والحدود والسقوف التي يوافق عليها مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة إدارة المخاطر. بالإضافة إلى الحدود التي يفرضها مجلس النقد والتسليف من خلال القرارات الصادرة عنه.

حيث تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 390/م ن/ب4[1] تاريخ 2008/05/05. والتي تعمل بشكل متواصل مع وحدة أو مديرية إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر في المصرف بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج جديد.

إن المهمة المباشرة للجنة إدارة الأصول والخصوم في المصرف والمشكلة على مستوى الإدارة العليا، أن تتولى مسؤولية الإشراف على الأصول والخصوم وإدارتها وتأثير مخاطر السيولة ومخاطر السوق على المصرف، حيث تشمل مسؤوليات اللجنة:

- مراقبة هيكلية وتركيبة أصول المصرف وخصومه والبت في تسعير جميع منتجاته.
- وضع رؤية المصرف لسعر الفائدة وإقرار إستراتيجية العمل المستقبلية.
- التحليل التفصيلي للأصول والخصوم من أجل تقييم بنية الميزانية العامة ووضع المخاطر في المصرف.

[1] www.banquecentrale.gov.sy

ز – آثار سوء تسعير القروض Mispricing:

إن ما يقصد بكلمة سوء هو اختلاف سعر القرض عن التكلفة الحقيقية سواء بالزيادة أو النقصان. هذه المشكلة يندرج ضمنها ثبات سعر الفائدة وعدم مرونته. فإذا كان لدينا عميلان أحدهما تصنيفه الائتماني AAA والآخر تصنيفه BB فمن غير المعقول أن يحصلا على سعر فائدة واحد. فالعميل سيختار المصرف الذي يمنحه سعر فائدة عادل. والمصرف سيضّمن السعر مستوى مخاطرة واحد على الرغم من الاختلاف الواضح في التصنيف.

ح– تغيير سعر الخدمات الحالية:

إن قرار التسعير لخدمة جديدة يختلف كلياً عن إعادة تسعير خدمات موجودة، ولكن نتيجة أحد الظروف التالية قد يلجأ المصرف لتغيير سعرها:

- حدوث تغير مفاجئ في عناصر التكلفة الخاصة بالبنك
- قيام المنافسين بإحداث تعديلات على أسعار خدماتهم الحالية
- قيام السلطات النقدية بوضع تشريعات سعرية جديدة
- تغير الأهداف الاستراتيجية للمصرف

ثالثاً– العلاقة بين العائد والمخاطرة:

يتمثل هدف المؤسسات المالية بتعظيم أسعار أسهمها وحتى تكون قادرة على تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون قادرة على تقييم وقياس العوامل الأساسية التي تؤثر وتحدد سعر السهم وهي: العائد والمخاطرة.

وحتى يتخذ مدراء هذه المؤسسات قرارات سليمة يجب أن تتخذ في ضوء قياس هذين العاملين. وهذه القرارات قد تكون على مستوى المحافظ الائتمانية في المصارف أو على مستوى المعاملات الفردية.

أ- العوائد:

تتمثل هذه العوائد في الإيرادات البنكية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-إيرادات الفوائد:

وهي مجموع الفوائد المكتسبة على كل أصول البنك، كالقروض والودائع لدى مؤسسات أخرى، والأوراق المالية[1]، فهي إيرادات تنتج عن استثمار أموال البنك[2] وهي كما يلي:

- **فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية والمراسلين في الخارج:**

حيث أنه عوضا من أن يحتفظ البنك بالمبالغ عاطلة دون استخدام، فإنه يودعها لدى أحد المصارف المحلية التي تكون بحاجة إليها، ويحصل مقابل ذلك على فائدة بالسعر السائد في السوق، أما بالنسبة للأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج، فهي تتعلق بالتجارة الدولية فهناك بلاد تمنح عليها فوائد وأخرى لا تمنح عليها فائدة .

- **فوائد القروض والسلفيات ومحفظة الأوراق المالية والتجارية:**

حيث تمثل القروض والسلفيات أهم عنصر من عناصر إيرادات هذه البنوك، أما بالنسبة للأوراق المالية، فالمصارف تستثمر جانبا من أموالها في شراء هذه الأوراق، وتتمثل أهم عناصر إيرادات الاستثمارات المالية في :أرباح الأسهم، فوائد السندات، أرباح بيع الأسهم والسندات ،أما الجزء

[1] - طارق عبدالعال حماد ، تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد و المخاطرة- مرجع سبق ذكره ص 69

[2] - -عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، إدارة البنوك و تطبيقاتها –دار المعرفة الجامعية 2000- ص220

الآخر الذي تحقق البنوك منه إيراد، فهو قيامها بخصم الأوراق التجارية، خاصة الكمبيالات المخصومة.

2-عمولات مقبوضة:

أهمها تلك التي يحصلها المصرف التجاري من فتح الاعتمادات المستندية. وإصدار خطابات الضمان[1] وأيضا إيرادات خدمات الأوراق المالية مثل شراء أو بيع الأوراق المالية لمصلحة العملاء.

3-عوائد الأسهم:

- **العائد المتوقع:** وهو الزيادة المتوقعة في ثروة المستثمر خلال فترة الاستثمار. وتشمل الثروة الزيادة في الثروة قسمين: الأول الزيادة في القيمة السوقية للاستثمار والثاني توزيعات الأسهم

$$\text{معدل العائد المحتمل} = \frac{\text{(سعر بيع السهم-سعر شراء السهم) + توزيعات الأسهم}}{\text{سعر شراء السهم}} \times 100$$

- **معدل العائد المطلوب :**

هو العائد الذي يطلبه (يأمل في تحقيقه) المستثمر حتى يقبل على شراء السهم، ويساوي:

العائد المطلوب = العائد الخالي من الخطر + بدل المخاطرة

حيث أن العائد الخالي من الخطر هو سعر الفائدة الخالي من الخطر. أما بدل المخاطرة فهو جزء من العائد يحصل عليه المستثمر لكي يعوضه عن المخاطرة[1].

[1]- صلاح الدين حسن السيسي ن نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية ، دار الوسام للطباعة والنشر بيروت 1998 ، ص42-45

4- عوائد السندات

ب- المخاطر:

تعرف المخاطر بأنها الانحراف غير المتوقع لأسعار الأصول و/أو أرباحها. وهناك مصدران رئيسان للمخاطر: مخاطر الأعمال والأعمال المالية.[2]

- مخاطر الأعمال: هي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة خلال العمليات اليومية وتتضمن المخاطر الناشئة عن قرارات الأعمال وبيئة الأعمال.
- المخاطر المالية: هي المخاطر الناشئة من الأنشطة المالية السوقية للمنشأة.

النشاط المصرفي لم يعد يعمل على تلافي المخاطر بل أصبح لزاماً عليه التعامل معها، حتى بات العمل المصرفي يعرف في الآونة الأخيرة على أنه «فنّ التعامل مع المخاطر وليس تجنبها».

(Banking industry is the art of Dealing with Risks not avoiding them)[3]

الأنواع الرئيسية للمخاطر المالية:

1 ÷مخاطر الائتمان.

2 ÷مخاطر السوق.

3 ÷مخاطر التشغيل.

4 ÷مخاطر السيولة.

---

[1]- محمد عبده مصطفى ، تقييم الشركات و الأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة ، الدار الجامعية مصر ، 1998 ص 20-22

[2] Schweser, Kaplan. Foundations of Risk Management. Kaplan, Inc.2012. p10.

[3] د شهابي، عماد أمين، خريطة طريق تطبيق بازل المصارف العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة، الدراسة للبلاد العربية، 2008.

1- مخاطر الائتمان «Credit Risk»

لا تزال مخاطر الائتمان تتصدر قائمة الأهمية بالنسبة للمخاطر التي تتعامل معها البنوك، وذلك على الرغم من استحواذ مخاطر السوق ومخاطر التشغيل على النسبة الأكبر من إجمالي المخاطر التي تتعرض لها البنوك. وتشير الدراسات التي تناولت تحليل الأزمات في القطاعات المصرفية في مختلف الدول أن معظم تلك الأزمات كان تعثر الائتمان هو أهم أسبابها[1].

مخاطر الائتمان هي احتمال عدم السداد من قبل طرف في المعاملات المالية، والتعرض النقدي لمخاطر الائتمان هو دالة لاحتمال التوقف عن السداد والخسائر الناتجة عند حدوث التوقف عن السداد.

ويمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها «الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان سداد ديونهم أو عدم قدرتهم على سدادها بالكامل وفي الوقت المحدد»[2]. وتعتبر مخاطر الائتمان أحد أشكال مخاطرة الطرف الآخر لأنها وببساطة تمثل الخسائر التي تنجم عند إخلال أحد طرفي اتفاق القرض بما ترتب عليه بموجب العقد.

2- مخاطر السوق «Market Risk»[3]:

أدى انخراط البنوك وخاصة الكبرى منها في أنشطة التداول إلى تعرضها إلى مخاطر السوق.

وتعرّف مخاطر السوق بأنها:

«الخسائر المحتملة والناجمة عن انخفاض أو تذبذب الأسعار في الأسواق المالية».

وتصنف مخاطر السوق إلى أربعة أنواع هي:

1 . مخاطر تقلبات أسعار الفائدة Interest – rate risk

---

[1] الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر في البنوك، منهج عملي وتطبيقي، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2005.

[2] عبد الله، خالد أمين، إطار إدارة المخاطرة الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2002.

[3] حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل II، الجزء الثاني، 2005.

2 . مخاطر تقلبات أسعار الصرف Foreign exchange.

3 . مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية Securities prices movements risk

4 . مخاطر تقلبات أسعار السلع Commodity prices fluctuations risk.

وتختلف مخاطر السوق عن مخاطر الائتمان، بأن مخاطر السوق التي يواجهها البنك لا تنتج بالضرورة عن أداء ضعيف للبنك أو عن بيع أدوات مالية أو أصول، وإنما تنتج عن التغيرات المعاكسة والتي ليست في صالح البنك وذلك بالنسبة لأسعار السوق.

3- مخاطر التشغيل «Operational Risk»[1]:

تعتبر مخاطر التشغيل في البنوك من الموضوعات الحديثة نسبياً، وإذا كانت مخاطر الائتمان بالنسبة للمحللين، السبب المباشر لإفلاس وانهيار البنوك فإن الفشل الائتماني في معظم الأحيان، لا يكون سوى نتيجة تراكمية لأخطاء ومخاطر التشغيل عبر الوقت، ودوما كان للأسباب الصغيرة نتائج كبيرة.

قامت لجنة بازل ولأغراض رقابية، بتعريف مخاطر التشغيل بأنها[2] مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن إخفاق أو عدم كفاية كل من:

- العمليات الداخلية
- الأخطاء البشرية
- أنظمة الرقابة في البنك
- فشل الإدارة
- ضوابط غير فعالة Defective Controls

[1] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، دراسة حول إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

2 Basel Committeeon Banking Supervision, Operational Risk Supporting, Consultative Document to the New Basel Capital Accord Issued for comment by 31 May 2001 January 2001

ومنه نستطيع أن نستنتج أن مخاطر التشغيل ترتبط بالعمل اليومي للبنك، ولذلك فهي واسعة ومتجددة مع استمرار العمل يوماً بيوم.

ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[1]:

(الاحتيال الداخلي أو الخارجي / سرقة البنك / خطأ من موظفي الكوة «Tellers» / اختلاس/ رشوة / أخطاء محاسبية / فقدان الوثائق أو تلفها أو نقص توثيق ضمانات وصفقات البنك / إعطاء معلومات لأطراف لا يجوز لها الإطلاع عليها من باب الخطأ / فشل في أنظمة التكنولوجيا المستخدمة / خسائر قضايا قانونية / إهمال الموظفين في تنفيذ المهام / كوارث طبيعية.

4- مخاطر السيولة Liquidity Risk[2]:

تعرف بأنها «احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل المطلوب أو الأصول السائلة».

وبالنسبة للبنوك تعد إدارة السيولة هامة جداً، حيث أن الفشل في المحافظة على سيولة الميزانية يعني فشل البنك كمؤسسة مالية، لذلك تؤلف البنوك وخاصة البنوك الكبيرة وضمن هيكلها الإداري لجنة لإدارة الأصول والخصوم ((Asset liability committee)) والتي تعد إدارة السيولة مكوناً رئيسياً لها.وتتحقق مخاطر السيولة نتيجة لعوامل عديدة يمكن تصنيفها في مجموعتين[3]:

العوامل الداخلية وتتضمن:

[1] الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر للبنوك منهج عملي وتطبيقي، منشأة المعارف بالإسكندرية 2005.

[2] حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل II . الجزء الثاني . 2005.

[3] الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج عملي تطبيقي، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2005.

- ضعف تخطيط السيولة : من حيث أن الوضع المنشود هو عدم التعارض بين الأصول والخصوم بالنسبة لآجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة من حيث إمكانية التسييل.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية بسبب ضرورة الوفاء بها دون وجود موارد كافية.

العوامل الخارجية وتتضمن:

- حالة الركود الاقتصادي والتي تؤدي لتعثر المشاريع وعدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه البنوك.
- الأزمات الحادة في الأسواق المالية.

5- مخاطر أخرى نذكر منها[1]:

أ . المخاطر الإستراتيجية: تنشأ نتيجة غياب وجود إستراتيجية مناسبة للبنك، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل

ب . مخاطر الالتزام: يقصد بها مخاطر تعرض البنك لإجراءات مالية أو عقوبات نتيجة ارتكاب المخالفات.

ج . المخاطر القانونية: تنشأ نتيجة انتهاك القواعد والقوانين المحددة من قبل الدولة التي يعمل ضمنها البنك.

د . المخاطر السيادية:هي المخاطر الناجمة عن جوانب تتعلق بالدولة التي يعمل البنك على أراضيها من حيث:

[1] الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج عملي تطبيقي، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2005 المرجع السابق.

. أوضاع وسياسات هذه الدول.

. شكل الملكية السائد لعوامل الإنتاج فيها.

. نوع الدولة تدخليه أم حيادية.

. القوانين والقرارات المفاجئة التي تتخذ ،و التي تؤثر على نشاط البنك.

ويمكن دراسة تأثير هذا العامل على قرارات التسعير من خلال الإحاطة بالجوانب التالية:

أ- القوانين الخاصة بتحديد وقياس وإدارة المخاطر.

ب- أهمية النتائج الصادرة عن وحدة إدارة المخاطر في اتخاذ قرارات التسعير.

ج- أدوات قياس مخاطر الائتمان[1]:

- JP Morgan's CreditMetrics^{TM}
- CSFP's CreditRisk+^{TM}
- KMV's Credit Monitor^{TM}
- McKinsey's CreditPortfolio View^{TM}

هذه النماذج تعتمد على فكرة أن هناك عامل أو مجموعة من العوامل الشائعة المسببة لمخاطر الائتمان والتي تسبب التوقف عن السداد لكل التعرضات[2].

1- Altman, Edward I. Managing Credit Risk: The Challenge For The New Millennium. New York University, 2002

2- Alessandri, Piergiorgio & Drehmann, Mathias. An Economic Capital Model Integrating Credit and Market Risk in the Banking Book. European Central Bank. Working Paper Series No 1041. April 2009.

رابعاً– البيئة الناظمة لعملية تسعير القروض في المصارف السورية

البيئة الناظمة لعملية تسعير القروض تشمل القوانين التي تشكل الإطار الذي تتم فيه عملية التسعير، سواء القوانين والتشريعات العالمية أو القوانين المحلية.

عالمياً:

لا يخفى علينا متطلبات تسعير القروض وفقاً لتشريعات إعادة هيكلة رأس مال المصارف والمعروفة ببازل 2. ووفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل 1 عام 1988 فقد طالبت المصارف بحد أدنى من رأس المال هو 8% من الأصول المثقلة بالمخاطر. وكل أنواع القروض تندرج ضمن فئة الأصول المثقلة بنسبة 100% أي أصبح 8% هو السعر العالمي للإقراض المصرفي[1] حسب تكلفة رأس المال. كما أن تاريخ صناعة الائتمان يشير إلى أن المقرضين التقليديين في أواخر التسعينات كانوا يضعون معدلاً موحداً للإقراض لكل نوع من أنواع القروض ويرفضون المقترضين ذوي المخاطر العالية[2]. لذا اتفاقية بازل تسعى إلى الوصول إلى إدارة أفضل لرأس المال من خلال تفعيل نظم قياس الأداء المعدل حسب المخاطرة ونظم تسعير القروض المعدلة مع درجة المخاطرة (RAROC).

إن هذه المتطلبات الجديدة زادت من تكلفة التمويل بالنسبة للمصارف، وفي ظل المنافسة الكاملة، فإن هذه التكلفة الإضافية سوف تنقل إلى المقترضين من خلال سعر فائدة أعلى.

1- Rafael Repullo, Javer Suarez, Loan Pricing Under Basel Capital Requirements, 2004, Journal of financial intermediation. - Amsterdam [u.a.] : Elsevier, ISSN 1042-9573, ZDB-ID 10537818. - Vol. 13.2004, 4, p. 496-521

2- Edelberg, Wendy. Risk-based Pricing of Interest Rates in Household Loan Markets. 2003. Federal Reserve Board, University of Chicago.

محلياً:

إن سعي مصرف سورية المركزي للعمل وفقا لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمتمثل بحزمة من القرارات التي تحاول جعل العمل المصرفي منسجماً مع المتطلبات الدولية، يجعلنا أمام تحول كبير ونقلة في مستوى الأداء المصرفي.

أ- القوانين والقرارات الخاصة بمعدلات سعر الفائدة المدينة والدائنة:

1- القرارات قبيل دخول المصارف الخاصة مجال العمل في سورية:

إن قرار مجلس النقد و التسليف رقم 4\م ن \ب[1]4 تاريخ 2003\05\28 جاء ليقر أن جمود معدلات الفائدة المعتمدة من قبل المصارف العامة أصبح غير مقبول وخاصة مع دخول المصارف الخاصة مجال العمل.

حيث تم بموجب القرار تخفيض الفوائد المدينة بمقدار 1.5% [2] وتوحيد العمولات على القروض بمعدل 1% من قيمة القرض[3]. وعلى الرغم من رغبة المجلس في ضرورة المرونة إلا أن القرار كان مجرد تحديد للفوائد.

جاء قرار مجلس النقد والتسليف رقم 43\ م ن \ ب4 ليتابع نتائج تطبيق القرار السابق وجاء في المادة 3- آ :

" توحد وتعدل معدلات الفائدة المدينة المطبقة لدى المصارف العامة... وتعتبر هذه المعدلات معدلات قصوى، ويجوز لمجالس إدارات المصارف تخفيضها عن الحدود (المحددة) ضمن حد أدنى مقداره (1%) للاعتبارات التي تقتضيها عملية تنشيط الإقراض"

[1] نصوص كل القرارات من موقع مصرف سورية المركزي www.banque**central**e.gov.sy
[2] عدا المصرف الزراعي التعاوني
[3] إضافة لتفاصيل عن سحب القرض.

من خلال هذا القرار تقيدت أسعار الفائدة بحدود عليا أما الهامش الذي سمح به المصرف فهو لغرض تنشيط الإقرض أي لأسباب تسويقية وجذب فئة أكبر من المقترضين.

أما قرار مجلس النقد و التسليف رقم 119/ م ن/ب4 تاريخ 2005/03/09 فقد جاء حرصاً عل تهيئة المناخ الملائم لتطور السوق النقدية وحفاظاً عل التوازن بين مصالح صغار المدخرين والأهداف الاستثمارية المتوخاة. وتم بموجبه تعديل الفوائد الدائنة لتصبح 5.5 للودائع لأجل لسنة و 7% للودائع لأجل لأكثر من سنة.

2- القرارات مع دخول المصارف الخاصة مجال العمل في سورية:

- القرار رقم 160\ م ن \ب4 تاريخ 18\ 09\2005 ركز على ذات الهدف من حيث تصحيح هيكل الفوائد وألغى القرارات الثلاثة السابقة، حيث أعطى معدلات فوائد مدينة ولكنه اعتبرها "معدلات تأشيرية غير ملزمة تسترشد بها المصارف الخاصة عند تحديدها لمعدلات الفائدة المدينة المطبقة لديها" واعتبر هذه الفوائد سارية من تاريخ 1\10\2005 (مع بعض المزايا لبعض أنواع القروض)

ولكن حسب الفقرة 2 من المادة العاشرة منع المصارف من زيادة معدلات الفوائد المدينة في حال عدم أهلية القروض لإعادة التجهيز لدى المصرف المركزي.

أما العمولات فهي 0.5% إذا كان القرض يصرف على دفعة واحدة، و 1.5% إذا كان القرض يصرف على دفعات ويحتاج لمتابعة مستمرة.

المادة 12: منحت مجلس إدارة المصرف حرية الحركة المتاحة سواء في معدلات الفائدة المدينة أو الدائنة وإبلاغها للمصرف المركزي.

- قرار رقم 174\ م ن \ ب4 تاريخ 2005/12/03 ورد في نص القرار أنه جاء " استكمالاً للخطوات التي اتخذها المصرف بقراراته السابقة حول الفوائد المصرفية والهادفة إلى تصحيح

هيكل الفوائد المصرفية وجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتطور السوق النقدية ولإعطاء المصارف حيزاً أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة بينها".

وقد حدد سعر الفائدة الدائنة للودائع لأجل بين 7.5-8.5 % للودائع لأجل (شهر واحد، 3 أشهر، 6 أشهر) و 9% للودائع لأجل لسنة وما فوق. وأجاز للمصارف في المادة الثانية تخفيض معدلات الفائدة أو رفعها بمقدار 0.5% بحيث تضع مجالس إدارات المصارف معايير وضوابط التمييز في معدلات الفائدة على الودائع لأجل بما يؤمن حسن التطبيق الموضوعي.

وفي المادة 4- أ حدد معدلات للفوائد المدينة للمصارف العامة فحددها بين 7 -8.5% للقروض والسلف القصيرة والمتوسطة الأجل أما الطويلة الأجل بين7-9%، وسمح لها برفع معدلات الفائدة المدينة بما لا يتجاوز 1%[1]. وفي المادة 4- ب اعتبر هذه المعدلات تأشيرية وغير ملزمة للمصارف الخاصة وإنما تسترشد بها عند تحديد المعدلات المدينة.

وفي المادة 12 من القرار سمح للمصارف بأن تضع القواعد والضوابط الموضوعية لتحديد وتطبيق معدلات الفائدة والعمولة، ولاستخدام حرية الحركة المتاحة سواء في معدلات الفائدة المدينة والدائنة.

- قرار رقم 298\ م ن \ ب4 تاريخ 2007/06/18 جاء " لاستكمال ...تصحيح هيكل الفوائد المصرفية وإعطاء المصارف حيزاً أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة بينها" و القاضي بالسماح لمجالس إدارات المصارف العاملة تخفيض معدلات

[1] شريطة عدم تجاوز مدة القرض 5 سنوات أما في حال تجاوزها فيحق للمصرف رفع معدلات الفائدة بما لا يتجاوز 1.5%.

الفائدة الدائنة لديها فقط بهامش 2% زيادة أو نقصان دون التعرض للفوائد المدينة. و لكن القرار لم يشمل إلا الفوائد الدائنة.

- قرار مجلس النقد و التسليف رقم 462/م ن /ب4 تاريخ 2009/01/31
- قرار مجلس النقد و التسليف رقم 698/م ن /ب4 تاريخ 2010/08/24 عدل المادتين 2 و 3 من القرار السابق، حيث حدد الفوائد الدائنة على الودائع لأجل بين 5.5% – 7.5% سنوياً حسب الآجال مع إعطاء هامش حركة ± 2% حول هذه المعدلات شريطة ألا يقل الفرق بين أعلى معدل و أدنى عن 3% و لم يتطرق إلى موضوع الفوائد المدينة.
- قرار مجلس النقد و التسليف رقم 728/م ن /ب4 تاريخ 2010/12/28 حدد الفوائد الدائنة على الودائع لأجل وشهادات الإيداع بين 5% – 7% سنوياً حسب الآجال مع إعطاء هامش حركة ± 2% حول هذه المعدلات شريطة ألا يقل الفرق بين أعلى معدل وأدنى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 3%
- قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 5937 تاريخ 2011/04/28 حدد الفوائد الدائنة على الودائع لأجل وشهادات الإيداع بين 7% – 9% سنوياً حسب الآجال مع إعطاء هامش حركة ± 2% حول هذه المعدلات شريطة ألا يقل الفرق بين أعلى معدل وأدنى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 2%
- قرار مجلس النقد و التسليف رقم 747/م ن /ب4 تاريخ 2011/7/18 حدد الفوائد الدائنة على الودائع لأجل وشهادات الإيداع بين 7% – 9% سنوياً حسب الآجال مع إعطاء هامش حركة ± 2% حول هذه المعدلات شريطة ألا يقل الفرق بين أعلى معدل وأدنى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 2%

- قرار مجلس النقد و التسليف رقم 795/م ن /ب4 تاريخ 2011/12/14 حدد الفوائد الدائنة على الودائع لأجل بين 9% – 11% سنوياً، أما شهادات الإيداع فـ 8% سنوياً.
- قرار مجلس النقد و التسليف رقم 818/م ن /ب1 تاريخ 2012/02/15 حدد الفوائد الدائنة على الودائع لأجل بدءاً من 7% للودائع بين 1 – 3 أشهر بحيث تزيد 1% لكل زيادة مقدرها 3 أشهر بحيث تبلغ من 10 – 11% للودائع لأكثر من سنة.

وفيما يلي جدول يظهر القرارات التي أثرت على أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

جدول رقم (1)

القرارات الصادرة بخصوص معدلات الفائدة المدينة والدائنة

رقم القرار	تاريخ القرار	سعر الفائدة الدائنة على الودائع لأجل (سنة فأكثر)	سعر الفائدة المدينة للقروض لمدة (سنة فأكثر)	العمولات
4 /م ن /ب4	2003/05/28	%7	أقل بـ 1.5% من أسعار الفائدة السابقة	1% من قيمة القرض
43/م ن/ب4	2004/01/05	(%1-0) + %6	(%1-0) – 7.5 – 5.5	0.5% من قيمة القرض
119/م ن/ب4	2005/03/09	%7	لم يذكر	–
160/م ن/ب4	2005/09/18	%7	7 – 8% [1]	0.5% من قيمة القرض
172/م ن /ب4	2005/11/14	%8		
174/م ن/ب4	2005/12/03	%0.5 ± %9	7 – 8.5 + (%1-0) [2]	0.5% من أصل القرض
298/م ن/ب4	2007/06/18	%2 ± % 9	لم يذكر	
393/ م ن/ب4	2008/05/05	%2 ± %9 – 7	لم يذكر	
462/ م ن/ب4	2009/01/31	%2 ± %8 – 6	لم يذكر	
698 /م ن/ب4	2010/08/24	%2 ± %7.5 – 5.5	لم يذكر	
728/ م ن/ب4	2010/12/28	%2 ± % 7 – 5	لم يذكر	
قرار مجلس الوزراء 5937	2011/05/02	%1 ± %9 – 7	لم يذكر	
747/ م ن/ب4	2011/07/18	%2 ± %9 – 7	لم يذكر	
795/ م ن/ب4	2011/12/14	%11 – 9	لم يذكر	
818/ م ن/ب1	2012/02/15	% 11 -10	لم يذكر	

المصدر: من إعداد الباحثة

[1] معدلات استرشادية للمصارف الخاصة.
[2] للمصارف العامة

ب- القوانين والقرارات الخاصة بقياس المخاطر:

ستركز الباحثة على القرارات المتعلقة بمخاطر الائتمان مع لمحة بسيطة عن مخاطر سعر الفائدة. حيث سعت السلطات التشريعية للاستناد في إعداد هذه القرارات على "مبادئ إدارة مخاطر الائتمان" الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 2000، وعلى "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة" الصادرة عن اللجنة المذكورة عام 1997، وتماشياً مع الممارسات المصرفية السليمة.

1- التعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة بالقرار رقم 93/ م ن/ ب4 تاريخ 2004/09/19 عن مجلس النقد والتسليف:

الخاص باعتماد معايير إدارة مخاطر الائتمان والذي حدد محاور أساسية للتقيد بها وهي:

- إقامة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان حيث طالب مجلس إدارة المصرف بوضع استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر الائتمان تحدد: 1- مدى إمكانية تحمل المصرف لمخاطر الائتمان

2- مستوى الأرباح التي يطمح في تحقيقها في ظل هذه المخاطر

وتنفيذ هذه السياسة وتطويرها والتأكد من التقيد بهذه السياسة. وكانت ضوابط مخاطر الائتمان تتحدد حسب وجهة نظر مجلس النقد والتسليف من خلال التنويع (الجهات والنشاطات والقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية المنوي التعامل معها)، صلاحيات منح التسهيلات، وحدود التسهيلات المسموح بها الحدود القصوى التي يحددها مجلس النقد . ومن الواضح أن مجلس النقد والتسليف يؤكد على العلاقة الجوهرية بين المخاطر والأرباح ولكن تكمن القوة في القدرة على قياس المخاطر خاصة أنه طالب بتحديد قدرة المصرف على تحمل المخاطر أي عليه أن يحدد مصادر المخاطر ويقيسها. وحدد أسلوب قياس بعض المخاطر الائتمانية باختبارات الجهد Stress Testing وقد طالب مجلس النقد أن يوضع موضع التنفيذ نظام خاص لمراقبة ومتابعة شروط كل حالة على حدة طالب الإدارة العامة أن تعمل على تحديد وقياس ومراقبة ومتابعة المخاطر الائتمانية الإفرادية والإجمالية.

وفرض على المصارف أن تعمل على تحديد مخاطر الائتمان المحتملة وإدارتها في كل نشاط ائتماني جديد أو أداة مالية جديدة. وترى الباحثة أن مجلس النقد يركز على العلاقة بين قياس المخاطر الائتمانية ومستوى الأرباح المستهدفة سواء على المستوى الإفرادي أو الإجمالي.

كما حدد القرار المعايير السليمة عند منح التسهيلات الائتمانية من خلال تحديد أهداف التسليف والنشاطات والقطاعات المنوي منحها ومدى قدرة المصرف على تحمل الخسائر التي قد تنتج عن عدم سداد التسهيلات الممنوحة.

أما بالنسبة للمحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة التسليف فقد كان من أهم ما جاء في القرار اعتماد أنظمة معلومات إدارية وتقنيات تحليلية متطورة تمكن إدارة المصرف من قياس مخاطر الائتمان الكامنة في نشاطاته المختلفة ومن أهم المعلومات التي ينبغي أن توفرها:

- شروط العقود من حيث معدل الفائدة، وتواريخ الاستحقاق و برنامج التسديد
- وجود أو عدم وجود ضمانات
- ومدى التجاوز على خطوط الائتمان ومخاطر المجموعات المترابطة
- احتمال عدم السداد حسب تقييم المصرف لكل ملف ائتماني. وترى الباحثة أن المعلومة الأخيرة غاية في الأهمية لأنها المحدد الأساسي للمخاطر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بكل عميل.

2- التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة وتعديلاته وخاصة القرار 597 / م ن / ب4 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في 2009/12/09:

صدرت أولاً تعليمات الرقابة المصرفية رقم 13 تاريخ 2004/12/19 ثم التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة، والصادرة عن مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 94 / م ن/ب4 والذي صنف الديون إلى خمسة فئات طبقاً لمؤشرات وصفات يتسم بها كل دين يتم تصنيفه:

1- الديون المنتجة للفوائد (ديون عادية)

2- الديون المنتجة للفوائد (ديون تتطلب اهتماماً خاصاً)

3- الديون غير المنتجة للفوائد (ديون دون المستوى العادي والمقبول)

4- الديون غير المنتجة للفوائد (ديون مشكوك بتحصيلها)

5- الديون غير المنتجة للفوائد (ديون رديئة)

جاء القرار رقم 597 / م ن / ب4 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في 2009/12/09 ليلغي القرار السابق ويحدد مؤشرات جديدة للتصنيف مع المحافظة على الفئات السابقة. ترى الباحثة أن المهم من هذا القرار أن المؤشرات المعتمدة فيه للتصنيف لا تتوقع حدوث احتمال عدم السداد والانتقال من فئة تصنيف لأخرى وإنما تعتمد على مؤشرات قد حصلت فعلاً كعدم السداد بين (90 و 179) يوماً لتصنيف الدين كدين دون المستوى العادي والمقبول أو جمود الحساب الجاري لجهة التسديدات.

كما حدد القرار أنواع الضمانات المقبولة لتغطية الديون وهي الضمانة النقدية والعقارية والأوراق المالية والسيارات والآلات والمعدات.

وقد عدل القرار السابق بالقرار رقم 902 / م ن /ب4 تاريخ 2012/11/13 ولكن الباحثة ستعتمد على القرار 597 لأن البيانات التي استخدمتها الباحثة في الدراسة كانت تخضع لقرار التصنيف رقم 597.

3- القواعد العامة لإدارة الأخطار المصرفية الصادر بالقرار رقم 196/ م ن /ب4 عن مجلس النقد والتسليف تاريخ 2006/04/05:

طالب القرار كل مصرف من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية أن يزود قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي ببيانات شهرية اسمية توضح مبلغ ونوع التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستعملة لكل زبون. ويقوم المصرف المركزي بتجميع البيانات من كل المصارف العاملة وعرض هذه النتائج ليتسنى للمصارف الاستعلام عن وضع الزبائن وتصنيفهم لدى المصارف الأخرى عند منح التسهيلات الائتمانية.

ترى الباحثة أن هناك بعض الملاحظات على استخدام بيانات هذا القرار تتلخص في مايلي:

– لا يقدم برنامج مركزية المخاطر (البيانات المجمعة التي يوفرها مصرف سورية المركزي والتي تم تجميعها من كل المصارف) أي بيانات إلا عن الزبائن الذين لديهم تسهيلات ائتمانية في أحد المصارف السورية.

– عند منح المصرف تسهيلات ائتمانية جديدة لزبون ليس لديه استعمال سابق في المصرف المذكور، يقدم المصرف طلب استعلام إلى المصرف المركزي ليزوده ببيانات تظهر وضع الزبون وتصنيفه في المصارف الأخرى. لكن نتائج الاستعلام تقدم بيانات تاريخية لأنها تعود لـ 6 أشهر سابقة من تاريخ تقديم الطلب. وترى الباحثة أنه في ظل ظروف صعبة تتزايد فيها المخاطر لا يمكن الاعتماد على بيانات تعود لستة أشهر لأن وضع الزبون قد يتغير بسرعة أكبر في ظل ظروف ضاغطة.

– البيانات كلها مصنفة حسب قرار التصنيف الصادر عن مصرف سورية المركزي والتصنيف النهائي للزبون هو أقل تصنيف بين كل المصارف.

4– التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسليفات الصادر بالقرار رقم 395/ م ن /ب4 عن مجلس النقد والتسليف تاريخ 2008/05/29:

يهدف القرار حسب ما ينص على حصر التركيز في المخاطر الائتمانية ويطالب المصارف بألا يتعدى الحد الأقصى للتسليف الذي يمكن منحه لشخص واحد طبيعي أو اعتباري أو إلى مجموعة مترابطة من الأشخاص نسبة 25% من الأموال الخاصة الصافية للمصرف.

ويطبق هذا الحد على التسهيلات الممنوحة أو المستعملة أيهما أكبر سواء خارج الميزانية أو داخل الميزانية ووفق أوزان تثقيل يحددها القرار بعد تنزيل الضمانات.

ترى الباحثة أن هناك بعض الملاحظات على استخدام بيانات هذا القرار تتلخص في مايلي:

– عند منح التسهيلات الائتمانية يقوم المحلل الائتماني بحساب نسبة حجم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من العميل من حجم الأموال الخاصة للمصرف. وحد التسهيلات الائتمانية وهو 25% من الأموال الخاصة هو واحد سواء لزبون طبيعي أو اعتباري أو مجموعة مترابطة من الأشخاص. وهذه النسبة واحدة لجميع المصارف دون

الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مصرف على حدى سواء من حيث أهداف المحافظ الائتمانية لكل مصرف أو القطاعات التي يتخصص بتمويلها أو الأنشطة والخدمات التي ينفرد بتقديمها.

- رقم الأموال الخاصة يشمل في أهم بنوده:

1- رأس المال المكتتب به

2- الاحتياطيات

3- صافي أرباح الفترة والأرباح أو الخسائر المدورة من السنة السابقة.

4- يخفض منه أقساط رأس المال المكتتب بها وغير المسددة

5- يخفض منه خسائر الفترة.

6- يخفض منه النقص في المؤونات.

وترى الباحثة أن العمود الفقري لرقم الأموال الخاصة هو رأس المال المكتتب به والذي يخضع للمتطلبات التشريعية السورية ولا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

- إن نسب التثقيل الواردة في القرار موحدة لكل الزبائن ولكل أنواع التسهيلات حسب فئاتها ولا تعود للمخاطر التي تعود لكل زبون (سواء طبيعي أو اعتباري أو مجموعة مترابطة) أو نوع التسهيل بحد ذاته فهي مثلاً 100% لكل التسهيلات المباشرة.

5- مسؤولية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر الصادر بالقرار رقم 390/ م ن /ب4 عن مجلس النقد والتسليف تاريخ 2008/05/05:

طالب القرار مجلس الإدارة في المصرف بتحمل مسؤوليات من أهمها:

- فهم وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بكافة أشكالها وذلك على كافة المستويات العاملة في المصرف.

- تحديد مستويات المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها أو قبولها.

– تأسيس وإيجاد بنية ملائمة وكافية بما فيها الهيكل التنظيمي والسياسات والإجراءات والكادر الكفء والأنظمة التكنولوجية التي تكفل باستمرار تحديد وحصر وقياس وضبط المخاطر.

– أن تأخذ سياسة إدارة المخاطر بعين الاعتبار أي منتج أو نشاط جديد للمصرف بحيث يتم إيجاد إجراءات وضوابط كافية قبل تقديمه أو البدء به.

6– مخاطر سعر الفائدة:

لقد طالب مصرف سورية المركزي من خلال القرار رقم 107\م ن\ ب4 تاريخ 13\2\2005، والخاص بتعليمات الرقابة المصرفية الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة، جميع المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية تطبيق وتنفيذ ما ورد فيه. فقد طالب في:

المادة 1– الفقرة أ مجلس الإدارة والإدارة العامة في المصرف "فهم طبيعة ومستوى المخاطر التي سيتحملها المصرف"

وحسب المادة 6 "ينبغي تعديل الفوائد دورياً بما يتناسب وتغير نشاط المصرف وتنوع الأدوات المالية التي يتعامل بها وقدرته على تحمل المخاطر التي قد تنتج عنها"

الفقرة ب فهم المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة واتخاذ الخطوات المناسبة لمراقبة ومتابعة هذه التقلبات

مراقبة تقلبات أسعار الفائدة وحسب المادة 7 تقاس باختبار الآثار الضاغطة Stress Test

متابعة تقلبات أسعار الفائدة

الفقرة هـ: السياسة العامة لإدارة المخاطر في المصرف

وبالنسبة لقياس مخاطر سعرالفائدة فبعد أن طالب القرار من خلال المادة 3 المصرف تأمين أنظمة معلوماتية كافية لقياس مخاطر سعر الفائدة ويجب على هذا النظام حسب المادة 4 أن يوفر كافة مصادر المعلومات الخاصة بمخاطر إعادة التسعير (Repricing) : 1– تاريخ إعادة تسعير الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة

2– تاريخ استحقاق الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت

مخاطر تبدل منحنى العائد (Yield Curve)

مخاطر تغير أساس معدلات الفوائد المستعملة للتسعير (Basis Risk) و مخاطر الخيار (Option Risk)

خامساً – مناهج تسعير القروض Loan Pricing Methods

من المهم لواضعي سياسة التسعير أن يكون لديهم تمييز لكل منهج من مناهج تسعير القروض حتى يكونوا قادرين على القيام بهذه المسؤولية الهامة. وتتدرج مناهج التسعير من المناهج البسيطة التي تتبع ظروف المنافسة إلى نماذج العائد على رأس المال/الاقتصادي المعدلة بالمخاطر (RAROC)، (RORAC)، (RARORAC) وغيرها.

1- أحد أبسط مناهج وضع أسعار لمحفظة القروض في المؤسسة المالية هو مواكبة أسعار المنافسة. وفق هذا السيناريو تغير المؤسسة الأسعار بحيث تتماشى مع المنافسين ولضمان تعظيم العوائد في بيئة تتزايد فيها معدلات الفائدة. هذا الأسلوب يضمن أن إجراءات التسعير تتماشى مع السوق وتجعل المؤسسة بمنأى عن الانتقادات حول الأسعار المرتفعة المرتبطة بالبيئة التشغيلية للمؤسسة. المؤسسات عادة تأخذ بالحسبان معدلات فائدة تأشيرية لمتابعة حركة السوق كمعدل الإقراض الأساسي Prime rate وهو معدل الفائدة الافتراضي المقدم في البنوك التجارية لأفضل العملاء. ونقطة الضعف الرئيسة في هذا الأسلوب أنه لا يضمن أن معدل الفائدة يغطي بشكل كاف المصاريف والمخاطر والأرباح.

2- الأسلوب الآخر يعتمد على هامش مستهدف صافي لمعدل الفائدة حيث يوضع هذا الهامش خلال وضع خطة عمل المؤسسة ويبنى على حجم القرض والمصاريف والمخصصات لخسائر القروض. ويضمن أن مستوى الفائدة يولد عوائد كافية لتحقيق أهداف خطة العمل في المؤسسة، ولكن يبقى غير كاف لتغطية مخاطر الأحداث غير المتوقعة بالإضافة لظروف المنافسة. والعيب الرئيسي فيه أن المؤسسة قد تسعر قروضها خارج السوق كما لا يأخذ بالحسبان المخاطر الخاصة بكل قرض.

3- نماذج تسعير القروض تستعمل في الكثير من المؤسسات المالية للمساعدة في تسعير القروض وتأخذ هذه النماذج شكل أوراق برمجية تدخل لها بيانات متنوعة وتحسب معدل الفائدة المطلوب لتحقيق أهداف المؤسسة. هذه النماذج تستخدم عادة لتسعير القروض الفردية أكثر من تسعير المحافظ الائتمانية.

النماذج البسيطة منها بحاجة لمعلومات أساسية كحجم القرض، معدلات الفائدة، الرسوم، تكلفة التمويل، المصاريف التشغيلية، شروط القرض التعاقدية لحساب العائد على الأصول ROA.

أما النماذج الأكثر تعقيداً بحاجة لبيانات مثل نوع القرض، الدفعات على القرض وتحتسب ROA و ROE لعدة فترات زمنية.

بعض المؤسسات تستخدم نماذج تسعير القروض التي تعتمد على العائد المرجح بالمخاطرة RAROC وتتميز بأنها[1] تخصص رأس المال لكل قرض حسب المخاطر المرتبطة بالقرض فكلما ازدادت المخاطر المرتبطة بالقرض كلما ارتفع رأس المال المخصص لها. وحتى تكون القروض مربحة يجب أن تصل للعائد المطلوب على رأس المال. كلما ازدادت المخاطر يرتفع معدل الفائدة وتستخدم هذه النماذج العوامل التي تدخل في نماذج تسعير القروض كمدخلات. الميزة الأساسية في هذه النماذج أنها تنطلق من علاقة التسعير بمخاطر القروض. بناء على رأس المال المخصص للقرض فإن هذا النموذج يستخدم لاستبعاد القروض ذات المخاطر العالية والتي قد تحقق أعلى العوائد وفق المناهج التقليدية. وكغيره من النماذج فهو معقد وبحاجة للكثير من البيانات التي قد يكون الحصول عليها صعباً.

رأس المال الاقتصادي يمكن تعريفه بأنه مجموعة الأساليب والوسائل التي تسمح للمصارف أن تخصص رأس مال لتغطية المخاطر الاقتصادية الناشئة عن القيام بنشاطات خطرة Risk – taking activities[2]

[1]- James, Christopher. RAROC Based Capital Budgeting and Performance Evaluation: A Case Study of Bank Capital Allocation. Journal of Applied Corporate Finance, September 22, 1996.

2- Ong, M.K. 1999. Internal Credit Risk Models: Capital Allocation and Performance Measurement. London: Risk Books.p 57

رأس المال الاقتصادي طوّر بالأصل من المصارف كأداة لقياس كفاية رأس المال وكمقياس للأداء. ولهذا الغرض فإن مؤشرات رأس المال الاقتصادي تستخدم غالباً للتأكد من الدقة والقدرة على الاعتماد على قياس المخاطر، وبدرجة أقل أهمية لقياس المستوى الكلي للمخاطرة أو رأس المال. ولكن مؤخراً تم توسيع مجالات استخدام رأس المال الاقتصادي ليشمل التطبيقات التي تتطلب تقديرات دقيقة لمستوى المخاطرة أو رأس المال كالقياس الكمي لرأس المال الداخلي Internal Capital الذي يحتاجه المصرف.

التوجه لاستخدام رأس المال الاقتصادي أتى من سببين:

- الحاجات الداخلية لإدارة رأس المال
- المتطلبات التشريعية الحديثة

وقد ترافق هذا مع أساليب متطورة للقياس الكمي للمخاطر وبنية تحتية تكنولوجية داعمة.

ونستطيع التمييز بين مدخلين رئيسيين لتسعير القروض:

- التسعير على أساس الخيارات Option – based models
- نموذج تسعير أكثر تقليدية حيث يكون: معدل الإقراض = معدل إقراض أساسي + علاوة مخاطرة

حيث تعتمد علاوة المخاطرة على مخاطرة المقترض أو نوع التسهيل الذي يغطيه القرض. وعليه فهي تتنوع تبعاً لحجم التسهيل أو التصنيف الائتماني أو أي بيانات مالية عن المقترض.[1] ومن أساليب التسعير نذكر

1- Risk adjusted measures of value creation in financial institutions. Bank of Finland research 2009

أ- أساليب التسعير التقليدية:[1]

1- أسلوب التكلفة Cost-plus Method:

إن المدخل التقليدي الذي اتبعته البنوك لفترة زمنية طويلة يقوم على تحديد الأسعار على أساس التكاليف بالدرجة الأولى، و يأخذ بعين الاعتبار تكلفة الحصول على الأموال المقترضة والتكاليف التشغيلية لإدارة عمل المصرف.

معدل الفائدة على القرض = التكلفة الحدية للأموال المقترضة + التكلفة التشغيلية للمصرف + الهامش المتوقع لعلاوة المخاطرة + هامش الربح المنشود

ونلاحظ من المعادلة السابقة أن معدل الفائدة على أي قرض من القروض يتكون من أربعة أجزاء[2]:

- تكلفة الحصول على الأموال اللازمة للإقراض
- التكاليف التشغيلية للمصرف (مثل الأجور والرواتب التي يقدمها لطاقم العاملين في التسليف والقروض وتكلفة المواد والتجهيزات المادية المستخدمة في منح القرض و متابعته)
- التعويض عن درجة مخاطرة عدم السداد Default Risk التي تترتب على القرض
- هامش الربح الذي ينشده المصرف على كل قرض وذلك لتعويض حملة أسهم المصرف بعائد مناسب على رؤوس أموالهم المستثمرة

هذا الأسلوب يضمن تحديد السعر بشكل جيد، صحيح ومربح ويتطلب بالمقابل نظام معلومات مصرفي قادر على تحديد التكاليف بشكل دقيق. بالإضافة إلى أن السعر المصرفي الذي يتحدد وفق هذا الأسلوب سيكون مرتفعاً دون إعطاء الكثير من الانتباه للمنافسة المصرفية.

---

[1] الشعار محمد نضال، أسس العمل المصرفي، الجندي للطباعة والنشر، حلب 2005 صـ 453

2 أبو النصر، عصام، 2010، دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي-دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والأوربية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ص24.

2- أسلوب القيادة السعرية The price leadership Model:

و يأخذ سعر الفائدة الشكل التالي:

معدل الفائدة على القرض = المعدل الأساس + علاوة مخاطرة عدم السداد + علاوة مخاطرة الأجل الزمني

حيث أن المعدل الأساس يغطي هامش الربح الذي يطلبه المصرف كعلاوة على جميع التكاليف الإدارية و التشغيلية. هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار الأجل الزمني و يفرض بالتالي سعر فائدة أكبر على القروض الأطول أجلاً و بالتالي القروض الأكثر احتمالاً لتحقيق خسائر نتيجة التعثر في سداد هذه القروض. كما يفرض علاوة مخاطرة أعلى و بالتالي سعر فائدة أعلى على الزبائن الذين لا يتمتعون بالموثوقية الكاملة.

3- التسعير مادون معدل الأساس (نموذج الهامش Mark-up Model):

كان سبب ظهور هذا الأسلوب دخول المصارف الكبيرة في منافسة حادة نتيجة توسع سوق الأوراق التجارية، حيث تقوم المصارف بإقراض الأموال عند معدلات فائدة قريبة من تكلفة الأموال لديها

معدل الفائدة = تكاليف الاقتراض في سوق النقد + هامش المخاطرة و الربح

إن هذا النموذج خاص بالزبائن التجاريين ذوي السمعة الائتمانية الممتازة فهامش المخاطرة والربح لن يتجاوز ربع نقطة مئوية كما أن مصادر الأموال هي سوق النقد وبالتالي فهي تختص بالأوراق المالية قصيرة الأجل. وعلى الرغم من ميزتها التنافسية لأنها تقدم معدل إقراض أقل بنقطة مئوية أو أكثر عن معدل الأساس إلا أنها تستهدف فئة معينة من المقترضين (ذوي تصنيف ائتماني عالي).

ب- أساليب التسعير المتقدمة:[1]

1- تسعير القروض وفق طريقة التكلفة – العائد (Cost-benefit Loan pricing):

تتكون هذه الطريقة من ثلاث مراحل:

[1] الشعار محمد، أسس العمل المصرفي، الجندي للطباعة والنشر، حلب 2005 صـ 463

المرحلة الأولى: تقدير العائد الإجمالي الذي سيولده القرض في ظل أسعار فائدة متنوعة، وغير ذلك من الرسوم الأخرى.

المرحلة الثانية: تقدير حجم الأموال القابلة للإقراض والتي ينبغي على المصرف تسليمها للمقترض (بعد اقتطاع أي إيداعات تعهد المقترض بالاحتفاظ بها لدى المصرف وإضافة متطلبات الاحتياطي الإلزامي التي يحددها المصرف المركزي)

المرحلة الثالثة: تقدير الريع ما قبل الضريبة Yield Before-Tax المتحصل من القرض وتقسيم الناتج على القيمة الصافية للأموال المقرضة.

2- تحليل ربحية الزبون Customer Profitability Analysis:

يركز تحليل ربحية الزبون على معدل العائد الذي يحققه المصرف من علاقته الكلية بالزبون والذي يحسب بالصيغة التالية:

معدل العائد الصافي = (الإيرادات – المصاريف) / صافي الأموال المتاحة للإقراض

حيث معدل العائد الصافي هو معدل العائد الصافي ما قبل الضريبة والذي يحققه المصرف من مجمل علاقته مع الزبون.

الإيرادات هي جميع الإيرادات التي يحققها المصرف من القروض والخدمات الأخرى المقدمة للزبون.

المصاريف هي جميع النفقات التي ترتب على القروض والخدمات الأخرى المقدمة لهذا الزبون.

أما صافي الأموال القابلة للإقراض فهي مقدار الائتمان الذي يستخدمه الزبون منقوصاً منه وسطي الإيداعات المحصلة (حسب الاحتياطيات المطلوبة).

3- أسلوب التسعير على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي

تعمل مؤسسات الخدمات المالية في قبول المخاطر، فهي تجمع وتدير المخاطر بالنيابة عن زبائنها لتحقق الأرباح للمساهمين في حقوق الملكية. ونتيجة لتقبل هذه المخاطر فالإدارة الفعالة تقوم على خطط إدارية ملائمة وحساب كفاية رأس المال على أساس الخطر.

يعرف رأس المال الاقتصادي بأنه مبلغ رأس المال الذي يتطلبه عمل المؤسسة لضمان قيمتها السوقية الحقيقية وملاءتها المالية خلال فترة معينة مع احتمال محدد لأحداث غير متوقعة وغير مستحيلة الوقوع. [1]

معظم المؤسسات المالية الكبيرة والعاملة على نطاق عالمي تستخدم الآن أنظمتها لإدارة المخاطر في تقدير توازن العائد– المخاطرة Risk – Return trade off وهذا ما يعرف بإدارة رأس المال الاقتصادي أو كفاية رأس المال

$$\text{RAROC} = \frac{\textit{Expected Revenues}}{\textit{particular Exposure to its risk capital}}$$

يستخدم هذا المقياس في قياس أداء البنك المعدل بالمخاطر. فإذا كان لدينا مصرف ينوي تقديم قرض 100 مليون لمدة 10 سنوات مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية:

- احتمال العجز السنوي للمقترض 0.3% بانحراف معياري 0.1%.
- يرغب المصرف في تغطية العجز باحتمال 99.9%، لذا عليه اختيار مجال ثقة مساو لأربعة أضعاف الانحراف المعياري.

منحة الخطر = 4 * 0.1% * 100 = 0.4 مليون

- معدل المردودية RAROC المرغوب به هو 20% وعليه فإن:

تكلفة الأموال الخاصة = منحة الخطر * معدل المردودية المرغوب

= 0.4 * 20%

- حجم الأموال الخاصة الواجب تأمينها = 100 * 0.1 * 4 = 0.4 مليون

وبالتالي الهامش التجاري 0.332 مليون أي 0.33% من تكلفة القرض فإذا كانت تكلفة القرض المتوسطة 6% يصبح عندها العائد = 6% + (6% * 0.33) =8%

1 Tapadar, Pradip,An Introduction to Economic Capital for Financial Services Firms, University of Kent, 2007

على الرغم من أنه وفقاً للتشريعات التي تنظم عمل المؤسسات المالية فإنها تستخدم كلاً من رأس المال الاقتصادي ورأس المال النظامي، الذين يتفقان مع متطلبات بازل 2 لمخاطر رأس المال. وفقاً لبازل 2 فإن أهمية مفهوم رأس المال الاقتصادي تزداد في المؤسسات المالية. ووفقاً لـ PWC فإن عددا متزايداً من المؤسسات المالية يستخدم رأس المال الاقتصادي بغرض تحديد كفاءة رأس المال، تطوير التخطيط الاستراتيجي، وضع حدود المخاطرة وتبني مقاييس أداء للوحدات المالية على أساس العائد والمخاطرة.[1]

حيث يوفر رأس المال الاقتصادي للمصرف مفهوماً موحداً لقياس ومراقبة وضبط [2]:

- أنواع مختلفة من المخاطر
- مخاطر وحدات مختلفة من الأنشطة

إن المخاطر التي تغطى عادة في نماذج رأس المال الاقتصادي هي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق (بما فيها مخاطر أسعار الفائدة بالقيمة الدفترية) والمخاطر التشغيلية. يضاف لها عادة مخاطر التركزات كشكل من أشكال مخاطر الائتمان. المخاطر الأخرى التي يشملها النموذج هي المخاطر الإستراتيجية ومخاطر أطراف الائتمان ومخاطر التأمين ومخاطر النموذج.[3]

المداخل الكمية تطبق بشكل عام عند احتساب المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، أما المداخل غير الكمية تستخدم مع المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر القانونية. ولذلك رأس المال الاقتصادي يوفر:

- مقياس نسبي للأداء
- هيكلة رأس المال، التخطيط الاستراتيجي، وضع الأهداف وإعداد التقارير
- تحاليل الاستحواذ

1- PWC and Economist Intelligence Unit. 2005. Effective Capital Management: Economic Capital as an Industry Standard? PWC FS Briefing Programme. 13th Briefing

2- Basel Committee on Banking Supervision, Range of practices and issues in economic capital modeling, Consultative Document, August 2008, p 11.

3- Economic Capital. (2010). In Encyclopedia of Quantitative Finance. Retrieved from http http://www.credoreference.com/entry/wileyqf/economic_capital

- التواصل مع الجهات الخارجية
- تحديد كفاية رأس المال

إن توسع نطاق استخدام رأس المال الاقتصادي من أداة لقياس الخطر والأداء إلى تحديد الخطر الكلي للمصرف جعل من ضوابط وآلية قياسه أمراً غاية في الأهمية. وإمكانية الاستخدام والاستفادة من آلية عمل رأس المال الاقتصادي في المصرف تعتمد بشكل أساسي على وجود لجنة موثوقة في الإدارة العليا ولكي يحدث هذا فمن الضروري أن تدرك الإدارة العليا أهمية استخدام مقاييس رأس المال الاقتصادي في العمل المصرفي. آلية العمل تتطلب مصادر دقيقة للتأكد من تواجد بنية تحتية قوية وموثوقة. ومخرجات هذه الآلية يجب أن تكون شفافة وتؤخذ بجدية لتكون مفيدة في اتخاذ القرارات و إدارة المخاطر[1].

ج- إجراءات تسعير القروض:

تحددت إجراءات تسعير القروض من قبل Farm Credit Association (FCA) عام 1971 في FCA book letters و FCA Examination manual.

ومن الضروري عند وجود أي مشكلة في إجراءات تسعير القروض العودة للشروط التي حددتها اللجنة والتي تضمن سلامة الإجراء وصحة التطبيق. أما الشروط الأساسية الموضحة من قبل خبراء FCA عند تقييم ملاءمة إجراءات التسعير في المؤسسات المالية، فقد تحدد بالتعليمات الصادرة عن FCA رقم 12 CFR 614.4150(f) أنها تطلب من كل مؤسسة مالية وضع سياسة رسمية لتسعير القروض حيث ينبغي أن تحتوي على الأقل على النقاط التالية:

- أهداف تسعير القروض ويجب أن تكون محددة وقابلة للقياس ومتفقة مع رؤية وأهداف وخطة المؤسسة المالية.

1- Basel Committee on Banking Supervision, Range of practices and issues in economic capital modeling, Consultative Document, August 2008, p 19.

- تحديد أنواع القروض التي تمنحها المؤسسة.
- العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع وتعديل معدلات الفائدة.
- صلاحيات وضع وتعديل معدلات الفائدة.
- وضع شروط نوعية لمعدلات الفائدة لكل برنامج أو فئة من القروض.
- مراجعة داخلية وضوابط لضمان التوافق مع سياسة مجلس الإدارة.
- دليل يختص بمسح أسعار المنافسين.
- دراسة تختص بتكرار ونوع ومعلومات تسعير القروض وإعداد تقارير لمجلس الإدارة لضمان سلامة آلية اتخاذ القرار.
- توضيح الحالات الاستثنائية ومتى وكيف تتم معالجتها.

ويقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ترشيح لجان أو ضباط عملية تسعير القروض في المؤسسة. وعليه القيام بمراجعة سنوية على الأقل للإجراءات المتبعة بما يختص بتكلفة التمويل والمخاطر المرتبطة ببرامج الإقراض، بالإضافة لضمان خبرة اللجان المسؤولة عن تسعير القروض.

بناء على سياسة مجلس الإدارة على الإدارة العليا ممثلة بلجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO أن تضع إجراءات ودليل لتسعير القروض. وتتم مراجعة هذا الدليل ربعياً على الأقل من قبل الإدارة العليا و ALCO وسنوياً من قبل مجلس الإدارة. بحيث يوضح الدليل الهامش الأدنى للأهداف، المخاطر، المصاريف، تكلفة التمويل، الأرباح، مراقبة أداء التسعير ووضع ضوابط داخلية تضمن الاتفاق مع أهداف مجلس الإدارة.

الفصل الثالث

مفهوم رأس المال الاقتصادي واستخداماته في نماذج التسعير وقياس الأداء

أولاً: مقدمة

ثانياً: دور رأس المال في المؤسسات المالية Role of Capital in Financial Institutions

ثالثاً: رأس المال الاقتصادي Economic Capital

رابعاً: أداء المصرف Bank Performance

الفصل الثالث

مفهوم رأس المال الاقتصادي واستخداماته في نماذج التسعير وقياس الأداء

أولاً: مقدمة

إن رأس المال الفعلي أي رأس المال الذي تمتلكه المؤسسة المالية ينبغي أن ينطلق من المستوى الأمثل من رأس المال. ورأس المال الأمثل يعتمد على عدة نقاط، منها رأس المال المستهدف المرتبط مع المستوى المرغوب من كفاية رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة للمؤسسة. كفاية رأس المال تقدر من خلال نماذج خاصة بالمؤسسة (نماذج رأس المال الاقتصادي)، وبالنسبة للمصارف خاصة فهناك مستوى من رأس المال يحدد وفق معايير خارجة عن سلطة المصرف ويسمى (رأس المال الإلزامي). وكفاية رأس المال هي مقياس لقدرة المؤسسة على الاستمرار ولذا فالمستويات المستهدفة من رأس المال تتبع بشكل مباشر لخطورة الأنشطة التي تقوم بها أو من وجهة نظر محاسبية تتبع مخاطرة الأصول.

إن رأس المال الاقتصادي والذي يعرف بأنه المناهج والآليات التي تمكن المؤسسات المالية من استخدام رأس المال لتغطية الآثار الاقتصادية الناشئة عن تحمل المخاطر (risk-taking activities)، أصبح و بشكل متزايد عنصراً مقبولاً يدخل في آلية اتخاذ القرار في مستويات عدة في المصارف .

أي هو مبلغ يحمي ويمتص الخسائر غير المتوقعة ويوفر الثقة للمستثمرين والمودعين، وهو أداة هامة لصنع القرارات، فمقاييس رأس المال الاقتصادي هي واحدة من العناصر الرئيسية التي تستعمل للاتخاذ القرار في مجالات عدة كالربحية، التسعير، تحديد المحفظة المثلى وخاصة على مستوى الأعمال (business-line level) هذه المقاييس تستخدم أيضا وبشكل أساسي على المستوى الكلي للمنشأة للتأكيد على كفاية رأس المال .

إن الاستخدام المتزايد لرأس المال الاقتصادي من قبل المصارف كان نتيجة لأسباب منها[1] :

- التطور السريع للأساليب الكمية لقياس الخطر
- ازدياد درجة تنوع و تعقيد محافظ المصارف
- المتطلبات الرقابية التي تتوقع من المصارف تطوير آليات داخلية لتحديد كفاية رأس المال، على خلفية الخطوط الرقابية الأساسية لكفاية رأس المال

إن المصارف تسعى إلى تضييق مجال معالجة المخاطر ومواجهة المخاطر الكبرى التي تشكل المكونات الرئيسية في نماذج احتساب رأس المال الاقتصادي وتركز على المخاطر القابلة للقياس الكمي حالياً. وفي الوقت نفسه فإن الانتشار الكبير لمفهوم رأس المال الاقتصادي والخاضع للتغيير السريع والتطور جعل من المصارف تتقبل توسيع المدى الذي يحتسب به رأس المال الاقتصادي ليشمل أنواع أخرى من المخاطر .

إن المصارف التي تستخدم مفهوم رأس المال الاقتصادي أصبحت على درجة من الوعي في التعامل مع هذا المفهوم وخاصة في تعاملها مع حملة الأسهم . فقد أصبحت تصرح عن المقاييس الكمية والنوعية لرأس المال الاقتصادي بما فيها وصف نموذج القياس المستخدم، مستوى المخاطر، مناهج التعامل مع مخاطر معينة، استخدام رأس المال الاقتصادي ،تخصيص رأس المال وفقا لنوع الخطر ونوع النشاط الاقتصادي.

إن دور رأس المال الاقتصادي قد ازداد بشكل كبير في السنوات الأخيرة وعلى الرغم من عدم كونه مطلباً ملزماً للمصارف، فإن عدداً متزايداً من المؤسسات المالية تستخدم رأس المال الاقتصادي لأغراض متعددة مثل إدارة و قياس أداء الأشخاص، المنتجات، التعرضات للمخاطر والوصول للمستوى الأمثل لرأس المال.

ومن وجهة نظر إدارة المخاطر فإن تسعير القروض على أساس رأس المال الاقتصادي أفضل من التسعير على أساس رأس المال النظامي لقدرته على احتواء المخاطر والتدفقات النقدية المرتبطة بالمخاطر.

1- Greenspan, Alan. The Role of Capital in Optimal Banking Supervision and Regulation. FRBNY Economic Policy Review, October 1998, P 164.

ثانياً: دور رأس المال في المؤسسات المالية

Role of Capital in Financial Institutions

تولد المصارف العوائد من خلال أخذ التعرضات عن زبائنها وتحقيق عوائد ملائمة لتعويض المخاطر من هذه التعرضات. بشكل عام عندما تأخذ المصارف مخاطر أكبر فهي تتوقع الحصول على عوائد أعلى، وتتم الموازنة بحيث أن المصرف سيزيد من احتمال تعرضه للخسائر للحد الذي يتوقف فيه عن السداد لدائنيه ويخرج من نطاق العمل.

المصارف التي تتم إدارتها بشكل جيد ستحاول تعظيم عوائدها فقط من خلال تحمل المخاطر بشكل متعقل وحذر، فالدور الأساسي لإدارة المخاطر في المصرف هو ضمان أن المخاطرة الكلية التي تأخذها المنشأة ليست أكبر من قدرة المصرف على تحمل أسوأ حالة من الخسائر عند مستوى محدد من الثقة.

إن الشكل الأساسي لرأس المال يتمثل في الفارق بين القيمة السوقية للأصول والالتزامات، ولأنه يمكن اعتباره كالضامن لملاءة المصرف فإن كفاية رأس المال هي مؤشر لقدرة المصرف على الاستمرار في ظروف غير مناسبة.

خلافاً للمؤسسات المساهمة العادية فالدور الأساسي لرأس المال ليس تقديم مصدر لتمويل المؤسسة.[1] فالمصارف لديها إمكانية الحصول على التمويل من خلال الودائع التي يمكن زيادتها بشكل كبير. فالدور الأساسي لرأس المال في المصرف – بعيداً عن الملكية – هو أنه يشكل مصدراً لـ:

- امتصاص الخسائر الكبيرة غير المتوقعة.
- حماية المودعين وغيرهم من أصحاب الحقوق.
- توفير الثقة للمستثمرين الخارجيين ووكالات التصنيف حول الصحة المالية للمصرف واستمراره ونجاحه.

[1] Aziz. A. & Rosen, D. (2004) Capital allocation and RAPM, Professional Risk Manager (PRM) handbook, Chapter 3, PRMIA Publications.

إن التصنيف الائتماني للمصرف يرى كمقياس لكفاية رأس المال وعادة ما يرتبط باحتمال معين لعدم قدرة المصرف على سداد التزاماته خلال فترة معينة. وإذا افترضنا أن التزامات المصرف عديمة المخاطر Riskless فعندها يعتمد التصنيف الائتماني للمصرف على المخاطرة الكلية لأصوله ومقدار رأس المال الذي يمتلكه المصرف. فالمصارف التي تمتلك رأس مال أكبر ستكون قادرة على امتلاك أصول أكثر مخاطرة مقارنة مع غيرها من المصارف التي لديها ذات التصنيف الائتماني ولكن تمتلك رأس مال أقل.

وعادة فإن مصادر الأخطار المرتبطة بأصول المصرف تصنف إلى:

- المخاطر الائتمانية: الخسائر الناجمة عن عدم السداد (أو انخفاض التصنيف الائتماني) للمدين (طرف في التزام، مقترض أو صاحب الدين)
- المخاطر السوقية: الخسائر الناجمة عن تغيرات القيمة السوقية.
- المخاطر التشغيلية: الخسائر الناجمة عن أخطاء التشغيل.

رأس المال يمثل المقياس المثالي للمخاطر الكلية لكل من التصنيفات المختلفة للأصول والأنواع المختلفة للمخاطر.

أ- تصنيفات رأس المال:

نستطيع تصنيف رأس المال إلى ثلاثة أنواع عامة[1]:

1- رأس المال الاقتصادي Economic Capital (EC) : وهو تقدير لمستوى رأس المال الذي تحتاجه المؤسسة لتدير أعمالها عند المستوى المرغوب من الملاءة المالية ويشار إليه أحياناً برأس المال الخطر Risky Capital [2]

2- رأس المال النظامي (الإلزامي أو التشريعي) Regulatory Capital (RC): هو رأس المال الذي ينبغي أن يمتلكه المصرف ويحدد من قبل الجهات التشريعية حتى يكون بإمكانه العمل في البلد صاحب التشريع.

[1] هذا تصنيف عام لأنواع رأس المال، و هناك العديد من التعاريف المختلفة والمصطلحات العديدة لوصفه.

[2] Kupiec. P, (2002(. Calibrating your Intuition. Capital Allocation for Market and Credit Risk, working paper, IMF, at http:www.Imf.org/external/pubs/ft/wp/2002/wp0299.pdf

3- رأس المال الدفتري Book Capital (BC): هو رأس المال الفعلي الذي يمتلكه المصرف. وفي التعاريف الأكثر تحفظاً يعرف على أنه رأس المال المدفوع أما في تعاريف أكثر شمولاً فيمكن أن يشمل أصول أخرى كالديون السائلة وبعض الأدوات الهجينة.

على أرض الواقع فإن الكثير من المنشآت تحتفظ برأس مال يتجاوز رأس المال الاقتصادي، وحتى رأس المال الإلزامي، وهذا يعود لأسباب تاريخية ونتيجة الممارسة (فمثلاً وفقاً لحجم المصرف قد يكون غير قادر على إدارة هذه الزيادة في رأس المال بشكل فعال)، وكذلك الحال عندما تستخدم المصارف نظرة أكثر تحفظاً لنماذج رأس المال. إن عدم وجود ضوابط تشريعية وازدياد التذبذب في الأسواق في أواخر 1970 دفع الكثير من المصارف لزيادة حصصها السوقية بشكل كبير وأن تمتلك أصولاً أكثر خطراً في ميزانياتها. هذا التركيز على النمو أدى إلى انخفاض مستويات رأس المال خلال الثمانينات وأدى إلى تخوف من ازدياد وعدم الاستقرار في النظام المصرفي العالمي.

هذه المخاوف دعت إلى وضع معايير دولية لكفاية رأس المال كالتي تم وضعها من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS). إن متطلبات بازل1 عام 1988 أثبتت نجاحها في هدفها لرفع مستوى رأس المال إلى المستوى المرغوب بحلول 1993 وفي النهاية تقليل المخاطر الإجمالية للنظام المصرفي العالمي[1].

وبشكل عام فقد صمم رأس المال الاقتصادي ليعكس القيمة السوقية العادلة للفارق بين الأصول والالتزامات، ولذا فهو محدود بقدرة المصرف على نقل قيم الميزانية إلى القيم السوقية بأسلوب مقنع لكل المتعاملين مع المصرف من مؤسسات مالية، مشرعين والمستثمرين أنفسهم. ولذلك أصبح تقديره أكثر خصوصية للمنشأة بحد ذاتها.

الهدف الأول للمشرعين هو تحديد معايير لا يتنازل عنها للمقارنة بين المصارف وخلق بيئة عمل مشتركة ومستوى معين للعمل بين المؤسسات المالية. ولذا فرأس المال الإلزامي أصبح يحدد بشكل تقليدي من القيم الدفترية أكثر من اعتماده على القيم السوقية (مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في بعض الحالات يسمح بالإفصاح عن عناصر الميزانية بالقيمة السوقية).

[1]- Jackson, Patricia. Capital Requirements and Bank Behavior: The mpact of Basle Accord. Basle Committee on Banking Supervision working papers, No 1- April 1999.

أي أن رأس المال الاقتصادي يقصد به القيمة السوقية العادلة للفارق ما بين الأصول والخصوم في حين أن رأس المال الإلزامي يعرف في كتب المحاسبة حسب القيم الدفترية بدلاً من القيمة السوقية[1]. فهدف المتطلبات الإلزامية لرأس المال توفير الحماية للنظام المالي ككل وضمان استمراره و خلق بيئة عمل مشتركة لكل المؤسسات المالية.

ب- رأس المال كأداة إدارية

Capital as a Management Tool

يمكن استخدام رأس المال كأداة إدارية فعالة لأنه يوفر مقياس ثابت لتحديد:

- المخاطر الكلية
- قياس الأداء
- التوزيع المناسب للأصول والأنشطة

إن هدف مقاييس الأداء المعدلة بالمخاطر RAPM هو توفير مقياس ثابت وملائم لكل أنواع الأصول والمخاطر أي توفير مقياس مقارن لتقييم الفرص البديلة، ولذلك أصبح PARM الأداة المثالية لأغراض توزيع رأس المال. فمن خلال توزيع المقدار الملائم من رأس المال لكل أصل فإن الدفعات المتوقعة يمكن اعتبارها كعائد على رأس المال. ولذلك فكل أصل يمكن تقييمه على أساس ثابت مع تقدير العوائد بشكل يتلاءم مع مقدار الخطر الناشئ.

تكامل الأخطار يعني تطوير المقاييس الكمية للمخاطر التي تجمع المصادر المختلفة للمخاطر. والمنهج الأكثر شيوعاً هو تقدير رأس المال الاقتصادي الضروري لامتصاص الخسائر المتوقعة المرتبطة بكل نوع من المخاطر لأنه يضمن قياس المخاطر سواء:

- على مستوى الأنشطة و الأعمال المختلفة
- على مستوى الأنواع المختلفة للمخاطر

[1] Matten. C. (2002). Managing Bank capital. Wilev. Chichster. He defines EC = risk capital + good will.

ثالثاً: رأس المال الاقتصادي

Economic Capital

يعمل رأس المال الاقتصادي كحاجز يوفر الحماية من المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية التي تواجهها المؤسسة المالية. ويتحدد رأس المال الاقتصادي عند مستوى معين من الثقة أقل من 100% (99% مثلاً) لأن من المكلف جداً احتسابه عند مستوى 100% ويتم اختيار مستوى الثقة بشكل داخلي في المؤسسة بحيث يحقق التوازن بين العوائد العالية على رأس المال من أجل حملة الأسهم، وتوفير الحماية لدائني المصرف، وتحقيق التصنيف الائتماني المستهدف، وأيضاً توفير الثقة للأطراف ذات العلاقة كأصحاب الودائع.

يقاس رأس المال الاقتصادي بالكمية من رأس المال التي يحتاجها المصرف لتلافي الخسائر غير المتوقعة خلال فترة زمنية محددة وعند مستوى ثقة معين. أي للمحافظة على التصنيف الائتماني المستهدف لرأس المال ويمكن تحديد مستوى الثقة عند نقطة عالية جداً من منحنى توزيع الخسائر.

فلتحقيق تصنيف BB حسب S&P فإن احتمال عدم السداد خلال السنة القادمة ينبغي ألا يتجاوز 0.3% لذا مستوى الثقة ينبغي أن يتحدد على الأقل عند 97%، وبشكل معاكس فلكي تحقق المنشأة ذاتها تصنيف BBB يجب أن تخفض احتمال عدم السداد ليصبح 0.05%على الأكثر عند مستوى ثقة 99.5%.

إن الرغبة في تحقيق تصنيف BBB والمحافظة على الملاءة 99.5% خلال السنة على المؤسسة أن يكون لديها رأس مال كاف للمحافظة على 0.05% كأسوأ سيناريو محتمل للتوقف عن السداد خلال السنة. أي باحتمال قدره 99.5% خلال فترة سنة ينبغي أن تكون القيمة المستقبلية للأصول التي لم تتوقف عن السداد مساوية للقيمة المستقبلية للالتزامات.

فرأس المال الاقتصادي يخصص للخسائر غير المتوقعة[1] لأن الخسائر المتوقعة تؤخذ بالحسبان في تسعير المنتجات (الخدمات) المصرفية وعند تشكيل المؤونات لخسائر القروض.

مرت المصارف بعدة مراحل تاريخياً باستخدامها لمفهوم رأس المال الاقتصادي:

- على مستوى الأنشطة والأعمال، المحفظة، التسعير وفقاً لتحاليل الربحية.
- مقاييس الأداء على مستوى المنظمةالسوق وصولاً إلى هيكلية رأس المال، تحاليل الاستحواذ، التقارير الخارجية، الآليات الداخلية لتحديد كفاية رأس المال.

أ- مفهوم رأس المال الاقتصادي:

ليكن At و Dt القيمة السوقية للأصول والالتزامات عند الزمن t على الترتيب. رأس المال المتاح Ct عند الزمن t، عند بداية السنة t = 0 و عند نهايتها t = 1:

إذا كانت العوائد الاسمية على الأصول و الخصوم هي rA و rD على الترتيب فعندها أسوأ سيناريو للخسائر من كل المصادر L (أي عندما C1 = 0 عند مستوى ثقة معين عندما يتآكل رأس المال) ستكون قيمة الأصول عند t = 1 كاف ليغطي قيمة الدين:

$$C_1 = 0$$

$$C_1 = A_0 (1 + r_A) (1 - L) - D_0 (1 + r_D)$$

و بما أن EC0 هو أقل قيمة مطلوبة من رأس المال لتحمل هذه المخاطر

$$EC_0 = A_0 - D_0$$

[1]- Englemann, Bernd. A Framework for Pricing and Risk Management of Loans with Embedded Options. Frankfort, October, 2012. P 2

$$EC_0 = A_0 - A_0 (1 + r_A) (1 - L) / (1 + r_D)$$

$$\mathbf{1} \qquad EC_0 = A_0 [1 - (1 + r_A) (1 - L) / (1 + r_D))]$$

وهو أقل مقدار مطلوب من رأس المال للمحافظة على هذا المستوى من الخسائر. العائد المتوقع على رأس المال الاقتصادي خلال الفترة من يعطى بالعلاقة:

$$[E (EC_1) / EC_0] -1$$

العائد على رأس المال يعكس أثر الرافعة على الخطر والمكافأة، فالزيادة في العوائد تظهر في البسط أما الزيادة في المخاطر تظهر في المقام.

إن المعادلة رقم **1** يعبر عنها وفق منهج القيمة تحت الخطر كالتالي:

$$\mathbf{2} \qquad EC_0 = A_0 - VaR / (1 + r_D)$$

حيث القيمة تحت الخطر تمثل قيمة الأصول Ai المرتبطة بأسوأ حالة خسائر L عند مستوى ثقة داخلي تقريبي Xi لسهولة العمل نعتبر أن الخطر الائتماني هو المصدر الوحيد للخطر الذي تواجهه المنشأة أي أن الفرق بين العوائد الاسمية على الأصول والعوائد على الالتزامات مساو تقريباً لخسائر التوقف عن السداد μ عندها تصبح المعادلة **1** على الشكل التالي:

$$EC_0 = A_0 [1 - (1 + r_D) (1 + \mu) (1 - L) / (1 + r_D))]$$

$$EC_0 = A_0 [1 - (1+\mu)(1-L)]$$

وبتجاهل تأثير الترتيب الثاني يمكن تبسيط المعادلة الأخيرة لنحصل على المعادلة الشائعة عن رأس المال الاقتصادي

$$\mathbf{3} \qquad EC_0 \approx A_0 . (L - \mu)$$

إن المعادلتين 2 ، 3 تضيئان على العلاقة بين مقاييس القيمة تحت الخطر VaR و EC. إن الافتراض الذي قمنا به للحصول على المعادلة 3 وما يوضحه هو المدخل الأكثر استخداماً ويعطي تقديرات متحفظة. ولذلك فإن رأس المال الاقتصادي في أكثر تعاريفه شيوعاً يعرف على أنه يمتص الخسائر غير المتوقعة فقط Unexpected Losses (UL) عند مستوى معين من الثقة أي ($A_0.(L-\mu)$). الاحتياطيات الائتمانية عادة ما توضع لامتصاص الخسائر المتوقعة (EL) خلال فترة معينة أي ($A_0.\mu$)

ب- حساب رأس المال الاقتصادي:

هناك مناهج لحسابه يمكن تصنيفها إلى:

أ- من الأعلى إلى الأسفل Top – Down Approach

ب- من الأسفل إلى الأعلى Bottom – Up Approach

وبالإضافة إلى الأساليب الإحصائية يستخدم الخبراء عادة اختبارات الجهد.

1- أسلوب من الأعلى إلى الأسفل Top – Down Approach:

يعتبر رأس المال الاقتصادي مقياس شائع لاختصار ومقارنة الأخطار المختلفة التي تتحملها المنشأة من خلال أنشطة وأعمال مختلفة سواء كانت المخاطر سوقية أو تشغيلية أو ائتمانية. فيمكن تقديره بناء على المعلومات المتكاملة عن أداء المنشأة. وهذا الأسلوب يستخدم عادة معلومات عن الأرباح أو أسعار الأسهم.

الأسلوب الذي يعتمد على تذبذب الأرباح يفترض أن القيمة السوقية لرأس المال يساوي قيمة التدفقات النقدية المستمرة والمتوقعة من الأرباح. وبما أن تقدير رأس المال الاقتصادي يعتمد على القدرة على تحمل أسوأ حالة خسارة عند درجة محددة من الثقة ولذلك[1]:

EaR: الفرق بين التدفقات المتوقعة و التدفقات في حالة أسوأ سيناريو للخسائر عند مستوى ثقة محدد

[1] Saita, F (2003), Measuring risk-adjusted performances for credit risk. Working Paper 89/03, March.

K: العائد المطلوب المرتبط بمخاطر الأرباح

وعادة في هذا المدخل هناك فرضية إضافية أن الأرباح تخضع للتوزيع الطبيعي ولذا مستوى الثقة يمكن تحديده كمضاعف للانحراف المعياري. ولكن هناك قيود على هذا المدخل:

- أنه يعتمد على بيانات موثوقة وتاريخية عن الأداء لتقدير المتوسط والانحراف المعياري للأرباح، وشركات قليلة لديها بيانات تاريخية كافية لمثل هذه التقديرات.
- وعدم قدرته على ربط رأس المال الاقتصادي مباشرة مع مصادر الخطر.

هناك طريقة أخرى تعتمد على نموذج Black – Scholes– Merton لتسعير الخيار، ويفترض أن القيمة السوقية لرأس المال يمكن تمثيلها بخيار شراء بقيمة أصول المنشأة حيث يكون سعر التنفيذ هو القيمة الاسمية للدين. فعند نهاية الفترة إذا كانت قيمة الأصول أكبر من قيمة الدين فقيمة رأس المال هي الفرق بين الأصول والدين وإلا فالقيمة تساوي صفر. وهناك الكثير من الافتراضات التي يجب أخذها بعين الاعتبار حتى يصبح هذا النموذج قابلاً للتطبيق بالإضافة للكثير من المعلومات كالقيمة السوقية لصافي أصول المنشأة ومتوسط عمر الأصول ومعدل العائد الخالي من المخاطرة. والميزة الرئيسية فهي هي إمكانية الحصول على بيانات سوق الأسهم ولكن المحدد الأساسي لهذا الأسلوب أنه لا يسمح بتوزيع رأس المال حسب الأنواع المختلفة للمخاطر والأنشطة في المؤسسة[1].

2- أسلوب من الأسفل إلى الأعلى Bottom – Top:

حيث يقدر رأس المال الاقتصادي بدءاً من الأنشطة والتعاملات الفردية ومن ثم تجميع هذه الأخطار من خلال استخدام أساليب إحصائية متقدمة كنموذج المحفظة واختبارات الجهد. وقد أصبح هذا الأسلوب الأفضل من بين الأساليب المستخدمة لأنه يوفر شفافية كبيرة في عزل الأخطار وتوزيع رأس المال.

وتقدير رأس المال الاقتصادي على مستوى المؤسسة ككل يتطلب دمج المخاطر على مستويين:

[1] www.Encyclopedia.com. Rosen, Dan & Saunders, David." Economic Capital" Encyclopedia of Quantitative Finance. Hoboken: Wiley, 2010. Credo Reference. Web. 24 February 2012

أولا: يجب حساب كل من الخطر السوقي والائتماني والتشغيلي على مستوى المنشأة ولتحقيق هذا تستخدم نماذج القيمة تحت الخطر لكل نوع من أنواع المخاطر.

ثانياً: تجميع رأس المال من خلال دمج المخاطر، وفي هذه المرحلة فإن أبسط أسلوب لتكامل المخاطر هو جمع رأس المال الائتماني والسوقي والتشغيلي وبالنتيجة نحصل على تقدير متحفظ لرأس المال على فرض الارتباط التام بين المخاطر. وهناك أساليب أكثر تقدماً لتجميع الأخطار مثل Copula Function، وتبذل الكثير من الشركات جهوداً ذاتية لقياس العلاقة بين المخاطر.

3- اختبارات الجهد لقياس خسائر المحفظة ورأس المال الاقتصادي

Stress Testing and Economic Capital

بالإضافة إلى المقاييس الإحصائية المستخدمة في نماذج المحفظة الائتمانية فالخبراء عادة يستخدمون اختبارات الجهد كجزء أساسي لاحتساب رأس المال الاقتصادي.

وتنطوي على تطوير سيناريوهات صعبة وخطيرة لتقدير الخسائر في المحفظة. ويفترض أن تكون هذه السيناريوهات سيئة جداً وتتجاوز مستوى الثقة المطلوب. وقد تعتمد هذه السيناريوهات على الخبرة التاريخية أو تقديرات الإدارة.

إن الترجمة العملية لاختبارات الجهد والجمع بينها وبين المقاييس الإحصائية لتطوير مقاييس رأس المال الاقتصادي أصبح اليوم فناً أكثر من كونه علماً وذلك اعتماداً على أهداف الإدارة و تقييمها. فالمنشأة تعتمد على قراراتها الداخلية في تقدير الأوزان النسبية للنتائج الإحصائية واختبارات الجهد في تقدير المقدار المطلوب من رأس المال الاقتصادي لدعم المحفظة. فقد تقدر المنشأة EC للمخاطر السوقية أنه مساو لـ:

$$50\% \cdot (VaR_{99\%}(\text{Market Risk})) + 50\% \cdot (\text{loss from Stress testing})$$

ج- تكامل رأس المال الاقتصادي

Economic Capital Aggregation

إن المنشآت المالية الكبيرة كالمصارف تتعرض لأنواع مختلفة من المخاطر نظراً لقيامها بأنشطة وأعمال متعددة. وكما ذكرنا فرأس المال هو أداة فعالة لفهم ومقارنة وتجميع المخاطر لتقدير الصحة المالية للمنشأة ودعم اتخاذ قرارات أفضل.

إن منشأة كهذه سيكون لديها مناهج مستقلة لقياس كل من الخطر السوقي والخطر التشغيلي والائتماني. إضافة إلى أنه قد يكون لديها مناهج مختلفة لقياس المخاطر الائتمانية للقروض التجارية الكبيرة وأخرى لقروض التجزئة. أي مناهج مختلفة لكل خطر ولكل قطاع. وإذا كان كل نوع من المخاطر مقاساً بشكل منفصل عن غيره فعندها مقارنة رأس المال الاقتصادي لكل نوع يجب جمعها لمعرفة رأس المال الكلي المطلوب للمنشأة. وعند القيام بعملية التجميع على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار الارتباطات الواضحة أو الضمنية بين الأخطار. وأساليب التجميع قد تكون:

- جمع رأس المال القائم لكل نوع من الأنشطة ولكل نوع من المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار افتراض الارتباط التام بين الأنواع المختلفة للمخاطر والأنشطة وعدم وجود تنويع بينهم.
- أسلوب Ad–hoc أو Top –Down لتقدير الارتباط بين الأنشطة وبين المخاطر. وحتى يمكن التنويع بين الأنشطة والتنويع بين المخاطر على المنشأة أن تكامل تقديرات رأس المال القائم لكل نوع من خلال نماذج التحليل وتقديرات الارتباط بين الأنشطة (الأصول)

مع العلم بأن تكامل رأس المال على مستوى المنشأة هو موضوع لمزيد من البحث اليوم. لذا فالمشرعون والمصارف عادة ما يحللون كل نوع من المخاطر بشكل مستقل عن الآخر ويشتقون رأس المال الاقتصادي عادة بأبسط أسلوب وهو جمع المخاطر[1]

1- Alessandri, Piergiorgio & Drehmann, Mathias. An Economic Capital Model Integrating Credit and Market Risk in the Banking Book. European Central Bank. Working Paper Series No 1041. April 2009.

د- تعاريف رأس المال الاقتصادي:

1 رأس المال الاقتصادي كمانع للخسائر غير المتوقعة

Economic Capital as a buffer for unexpected losses

حيث يمثل الحد الأدنى للحاجز من رأس المال الذي يوفر الحماية من كل أنواع المخاطر التي تواجهها المؤسسة عند مستوى ثقة مستهدف. وبما أنه من المكلف تغطية كل الخسائر عند مستوى 100%، لذلك يحدد رأس المال الاقتصادي عند مستوى ثقة أقل (مثلاً 99.9%). اختيار مستوى الثقة هذا ينطوي على موازنة بين الحصول على عوائد مرتفعة لحملة الأسهم وتوفير الحماية لممولي المصرف وأصحاب الديون الأخرى كأصحاب الودائع من خلال تحقيق التصنيف المطلوب.

مثلاً: احتمال عدم السداد للمنشأة ينبغي أن يبلغ كحد أقصى 0.5% لتحقيق تصنيف BBB من S & P. أي عليها الحصول على رأس مال كاف لتحصل على 0.5% كأسوأ حال للخسارة خلال فترة زمنية قدرها سنة.

المدخل المتعارف عليه من قبل المختصين هو تحديد EC لامتصاص الخسائر غير المتوقعة فقط عند مستوى ثقة معين، أما الاحتياطيات فتوضع لامتصاص الخسائر المتوقعة. ولذا فرأس المال الاقتصادي يقدر بالقيمة تحت الخطر value at risk عند مستوى ثقة $a\%$ مطروحاً منه الخسائر المتوقعة:

إن طرح الخسائر المتوقعة من أسوأ حالة للخسائر يمثل تقديراً تقريبياً مبسطاً لرأس المال الاقتصادي وعادة يقود لتقديرات متحفظة. باختصار رأس المال الاقتصادي ينبغي أن يقيس الخسائر المرتبطة بالمحفظة حسب قيمتها السوقية Market to Market وليس وفقاً للخسائر المتوقعة عند نهاية الفترة الزمنية للتوزيع ويجب أن يأخذ بالحسبان دفعات الفائدة الواجبة الدفع على الديون:

A_0: *القيمة السوقية للأصول عند الزمن.*

r_D: *القيمة الاسمية للعائد على الخصوم.*

تقدير كل من معدل العائد والقيمة السوقية للمحفظة MTM عادة ما يتطلب استعمال نموذج تسعير الأصول الرأسمالية Capital Asset Pricing Model.[1]

وهذه المعادلة مبنية على فرض أن الأصول A_0 تمول من خلال الديون L_0 و حقوق الملكية E_0 أي:

$$A0 = L_0 + E_0$$

وعندها يصبح المقدار الذي تمتلكه الشركة عند الاستحقاق :

$$L_0(1 + r_D) = (A_0 - E_0) \times (1 + r_D)$$

ولتحقيق المستوى المطلوب من عدم السداد a – إذا جاز القول– فإن رأس المال الاقتصادي هو E_0 المختار بحيث تصبح المعادلة السابقة مساوية لقيمة VaR (A_1)

ويختص رأس المال الاقتصادي بقياس الذيل في منحنى توزيع الخسائر عند مستوى محدد من الثقة خلال زمن ما. فالخسائر في منحنى توزيع القيمة تحت الخطر تقسم إلى جزأين:

1– الخسائر المتوقعة Expected Losses وهي المبالغ التي يتوقع المصرف خسارتها وسطياً خلال فترة محددة من الزمن حيث تشكل مؤونات لتغطية مثل هذه الخسائر المتوقعة من أرباح المصرف

2– الخسائر غير المتوقعة Unexpected Losses وهي عبارة عن انحراف الخسائر المحققة عن معدل الخسائر المتوقعة

ويكون رأس المال الاقتصادي هو مضاعف للخسائر غير المتوقعة ويعتمد على منحنى توزيع الخسائر ودرجة الثقة المتوافقة مع درجة التصنيف الائتماني لدين المصرف

[1] Merton, R. C. & Perold, A. F (1993). Theory of Risk Capital in Financial Firms, Journal of Applied Corporate Finance, (Fall), 16 – 32.

شكل رقم (1)

توزيع القيمة تحت الخطر بين الخسائر المتوقعة و غير المتوقعة

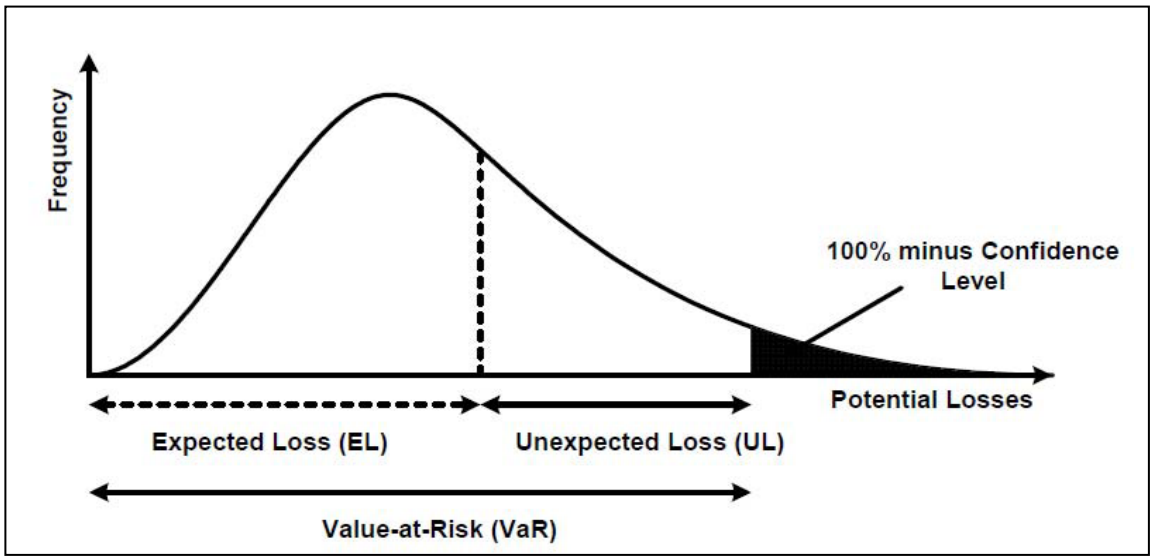

المصدر [1]

إن طرح مفهوم رأس المال الاقتصادي يجعل بشكل موازي لرأس المال النظامي و يمكن تلخيص نقاط الاختلاف فيما يأتي:

– رأس المال النظامي: هو القاعدة الرأسمالية التي يجب على المصرف امتلاكها لتحقيق الحدود الدنيا التي تتطلبها التشريعات الناظمة للعمل المصرفي أي يحدد من قبل الجهات الناظمة للعمل المصرفي كالمصرف المركزي.

– رأس المال الاقتصادي: هو القاعدة الرأسمالية التي ينبغي على المصرف امتلاكها لتحقيق متطلبات التصنيف الائتماني الخارجي التي يرغب المصرف في تحقيقها و المرتبطة بدرجة ملاءة المصرف) حيث يحدد من قبل المصرف باستخدام بياناته ونماذجه الداخلية. حيث يمثل رأس المال الاقتصادي الخطر الخاص بالمصرف.

2 رأس المال الاقتصادي أو رأس المال الخطر كضامن لقيمة المنشأة

Economic capital or "Risk Capital" as insurance for the value of the firm

إن المتعارف عليه أن رأس المال الاقتصادي صمم للوقاية من الخسائر غير المتوقعة ولذا فيتم تقديره من ذيل منحنى توزيع الخسائر باستخدام مقاييس القيمة تحت الخطر.

[1] Perold, A. F. (2005). Capital allocation in financial firms, Journal of Applied Corporate Finance 17(3),p 110-118.

وكما ذكرنا في بعض الأحيان يستخدم مصطلح رأس المال الخطر للإشارة إلى أقل مبلغ يمكن استثماره لضمان قيمة أصول المنشأة مقابل الخسارة في القيمة مقارنة مع الاستثمارات العديمة المخاطر.[1]

3 -رأس المال الاقتصادي كأداة إدارية:

Economic Capital As A management tool

يوفر رأس المال الاقتصادي مقياس ملائم لتحديد مفهوم تكامل الأخطار ومواءمة الأصول والأعمال وكمقياس للأداء. فبالإضافة إلى حساب رأس المال الاقتصادي للمحفظة، فمن المهم أيضاً توزيع رأس المال على محافظ متعددة كنشاطات المؤسسة ووحدات الأعمال حسب الجهات التي يتم التعامل معها وحتى على مستوى المعاملات الفردية لتعظيم العائد المعدل بالخطر. ويوفر رأس المال الاقتصادي أساساً مهماً لاحتساب مقاييس الأداء المعدلة بالخطر Risk Adjusted Performance measurement وأيضاً يشار إليها بالعائد على رأس المال Risk Adjusted Return on Capital (RAROC) نظراً لأنه يوفر مقياس ثابت يشمل كل الأصول وتصنيفات المخاطر. حيث يمكن تقدير العوائد لكل أصل من الأصول على حدة وفقاً لمقدار الأخطار المرتبطة المقدرة.

ثالثاً- رأس المال الإلزامي والتشريعات الناظمة له وعلاقته برأس المال الاقتصادي:

أ -رأس المال النظامي:

هو رأس المال الذي ينبغي أن يمتلكه المصرف ويحدد من قبل الجهات التشريعية حتى يصبح المصرف قادراً على العمل في البلد صاحب التشريع. وهو مقياس محاسبي يحدد من قبل السلطات التشريعية ليكون بمثابة رأس المال الاقتصادي. كفاية رأس المال هي بشكل عام المقياس الأكثر أهمية الذي يستخدم للرقابة على الصحة المالية للمنشأة.

[1] Perold. A. F. (2005). Capital allocation in financial firms, Journal of applied corporate finance 17(3), 110-118.

من وجهة نظر داخلية (للمنشأة) فرأس المال يصمم لامتصاص الخسائر الكبيرة غير المتوقعة وحماية المودعين والأطراف الأخرى الدائنة، كما يوفر الثقة الكافية للمستثمرين الخارجيين وشركات التصنيف عن وضع المنشأة واستمراريتها.

أما من وجهة نظر خارجية (المشرعين) فمتطلبات كفاية رأس المال تحقق مايلي:

– تقليل المخاطر الهيكلية: لحماية النظام المصرفي ففي الواقع تعمل الحكومات المحلية كضامن للنظام المصرفي فتهتم بضمان قدرة المصارف على تلبية التزاماتها وتقليل التأثيرات المحتملة على الاقتصاد. فرأس المال الإلزامي يؤكد قدرة المصارف على تحمل حصتها من الأعباء. فاختيار تعريف رأس المال ومتطلباته من قبل المشرعين يؤثر بشكل كبير على سلامة وفعالية التشريعات[1].

– خلق بيئة عمل مشتركة للمصارف: وذلك لضمان إفساح المجال أمام المصارف الناشطة دولياً، من خلال خضوع المصارف جميعها لذات القواعد.

ولا يخفى عند الحديث عن رأس المال الإلزامي الانتباه لنقطتين: الأولى التغير المستمر للتشريعات المصرفية وضرورة المتابعة المستمرة من قبل المصرفيين لأحدث التشريعات والمتطلبات الخاصة بكل قانون.

والنقطة الثانية أن الغرض العام من رأس المال الإلزامي أن يكون أكثر حساسية للمخاطر وجعله أكثر قرباً من رأس المال الاقتصادي فمن المهم فهم حدود استخدامه بشكل مباشر لإدارة المخاطر وقياس الأداء وتسعير الائتمان. فالهدف العام ينبغي أن يكون وضع إطار عام لإدارة المخاطر في المنشأة يقيس رأس المال الاقتصادي ويوفق بينه و بين المتطلبات الإلزامية.

1- Carey, Mark. Dimensions of Credit Risk and Their Relationship to Economic Capital Requirements. National Bureau of Economic Research. University of Chicago Press. P 197. 2001.

ب –لجنة بازل للرقابة المصرفية ومقررات بازل:

إن حجر الزاوية في تشريعات رأس المال للمصارف على مستوى العالم هي لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي كانت أول من قدم إطار عمل دولي لمعايير كفاية رأس المال. هذا الإطار تم تبنيه كأساس للتشريعات المصرفية لكفاية رأس المال في الدول العشرة G10. واليوم حول العالم 100 دولة من المتوقع أن تنفذ آخر الخطوط الرئيسية التي وضعت من قبل بنك التسويات الدولية BIS والتي يشار إليها كمقررات بازل II.

عام 1988 قدمت اللجنة إطاراً لمعايير كفاية رأس المال وتم تبنيه من G10 وأكثر من 100 دولة أخرى. ويشار إليها باتفاقية بازل I وكانت أول خطوة لتأسيس إطار مشترك بين الدول الأعضاء للمصارف العاملة على مستوى دولي. وقد ركزت على المخاطر الائتمانية. وقد طرأت عليها تعديلات عدة في السنوات اللاحقة أهمها كان عام 1999 عندما وضعت اللجنة نموذجاً لإطار عمل جديد لاستبدال الاتفاقية الأولى. ويشار إليها عادة باتفاقية بازل II والتي حاولت رفع مستوى الحساسية للمخاطر والرقابة المصرفية وانضباط السوق. ووفق هذه الاتفاقية فعلى المصارف أن توزع رأس المال على المخاطر التشغيلية للمرة الأولى.

بين العامين 2002 و 2003 نشرت اللجنة العديد من الوثائق الاستشارية بالإضافة إلى الكثير من البيانات التي أطلق عليها Quantitative Impact Studies (QIS) وكان الغرض منها معرفة مدى تحقيق اللجنة لأهدافها.

1– اتفاقية بازل الأولى:

لقد ركزت بشكل أساسي على المخاطر الائتمانية واضعة الحد الأدنى لمعايير رأس المال التي ربطت رأس المال بالتعرضات الائتمانية للمصرف، و لقد تركت العديد من الخيارات للمشرعين المحليين والذي أدى إلى أشكال عديدة من تبني الاتفاقية. عام 1996 تم تعديل الاتفاقية لتشمل رأس المال الخطر عن المخاطر السوقية بالقيمة التبادلية trading book ولكنها لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية.

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال حسب بازل I:

متطلبات رأس المال هي مجموع:

- رأس المال عن المخاطر الائتمانية والذي يشمل كل الالتزامات بالقيمة التجارية أو التبادلية (بما فيها المشتقات و الالتزامات داخل الميزانية)
- رأس المال عن المخاطر السوقية للمحفظة والعناصر خارج الميزانية.

وقد سمحت الاتفاقية إضافة إلى المنهج القياسي استخدام نماذج القيمة تحت الخطر لرأس المال عن المخاطر السوقية سواء للأخطار الداخلية أو الخارجية.

رأس المال عن المخاطر السوقية يحسب على الشكل التالي:

حيث VaR و Specific VaR لحساب القيمة تحت الخطر الأولى بنسبة 99% والثانية خلال مدة 10أيام، أما M_{MR} و M_{SR} فهما مضاعفان مصممان لتعديل أخطاء النموذج ورفع كفاءته. أما trigger فيرتبط بنوع ضوابط المصرف.

أما رأس المال عن المخاطر الائتمانية فهي أبسط بكثير و يتم حسابه من خلال ما يعرف بـ Cook ratio:

$$Capital = [\sum_k RWA_k] \,.\, 8\%$$

أي مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.

إن واحدة من أهم نقاط القوة لبازل I هو البساطة ،وهذا سمح للعديد من البلدان تبني هذه الاتفاقية على اختلاف الأنظمة المصرفية والمحاسبية. لذا نجحت في تنفيذ الهدفين العامين للاتفاقية أي حماية النظام المصرفي وخلق مستوى عالمي للتعاملات المصرفية. هذه البساطة أصبحت نقطة الضعف الرئيسية نظراً لأن الاتفاقية لا تحدد بشكل فعال رأس المال بشكل يقترب من المخاطر التي تواجهها المنشأة فمن الانتقادات نقص التمييز بين نوعية

الائتمان وتواريخ الاستحقاق و قلة الانتباه لتأثير المحفظة. أن نقاط الضعف هذه و تطور الهندسة المالية للمخاطر الائتمانية خلال العقد الأخير أدى إلى تطوير ما يعرف بمراجحة رأس المال Regulatory capital arbitrage حيث يتم تخفيض رأس المال الإلزامي من خلال المشتقات الائتمانية أو التوريق من دون أن يكون هناك تخفيض مقابل في المخاطر أي تقوم المصارف بنقل التعرضات قليلة المخاطر من القيمة الدفترية إلى القيمة التبادلية أي خارج النظام المصرفي.

2- اتفاقية بازل الثانية

إن متطلبات بازل 2 التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) في حزيران 2006، تطلب من المؤسسات المالية أن يكون لديها حد أدنى من رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية والائتمانية والتشغيلية. وحاولت تطوير مفهوم كفاية رأس المال من خلال بعدين:

- تطوير تشريعات رأس المال بحيث لا تتعلق فقط بالحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال بل أيضاً بالرقابة المصرفية وانضباط السوق.
- زيادة جوهرية في حساسية الحد الأدنى لرأس المال للمخاطر.

إن بازل 2 بما فرضته من متطلبات من خلال الدعامات الثلاث مهدت لمفاهيم جديدة في العمل المصرفي تقوم على إعادة هيكلة الفكر المصرفي بدءاً من تفاصيل الأنشطة التقليدية وصولاً إلى التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة ويمكن تلخيص المتطلبات بالتالي:

أ -الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال و تتضمن ثلاث فئات للمخاطر (السوقية – الائتمانية – التشغيلية)

ب الدعامة الثانية: المصارف لديها رأس مال فعال و كافي ليغطي كل المخاطر وفقاً لآلية عمل مختارة.

ت الدعامة الثالثة: زيادة التحكم بانضباط السوق من خلال الإفصاح الحقيقي للعناصر المكملة للدعامتين الأولى والثانية، حيث يطلب من المصارف الإفصاح عن معلومات حول هيكلية رأس المال – كفاية رأس المال وإدارة وقياس المخاطر.

وقد قدمت اللجنة خيارات عدة لقياس كل نوع من أنواع المخاطر فللمخاطر الائتمانية قدمت اللجنة ثلاث خيارات:

- المدخل القياسي Standardized Approach

  وفيه تحتسب الحدود الدنيا لرأس المال حسب القاعدة التي حددتها اللجنة

- مدخل التصنيف الأساسي Foundation Internal Rating Based Approach

  وفيه يسمح للمصارف باستخدام بياناتها الداخلية لاحتساب رأس المال

- مدخل التصنيف الداخلي Internal Rating Approach حيث سمحت الاتفاقية للمصارف أن تحسب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال من خلال المنهج الداخلي IRB والذي يعتمد على أكثر النماذج الداخلية تطوراً لقياس مخاطر الائتمان[1]

على الرغم من الخيارات التي تقدمها اللجنة إلا أن ذلك لا يخفي الانتقاد الذي يوجه لقواعد احتساب الحدود الدنيا لرأس المال والتي تعتبر واحدة لكل المؤسسات بغض النظر عن حجمها أو طبيعة وصعوبة أنشطتها أو درجة التزامها بإدارة و قياس المخاطر.

فمن خلال المدخل القياسي فإن رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان يحتسب بشكل ثابت ولذلك تركت اللجنة المجال أمام المصارف التي تستخدم المدخل الداخلي لاستخدام بياناتها الخاصة لحساب رأس المال.

1- Michel Dietsch, Joel Pety, (The Credit Risk in SME Loan Portfolios: Modeling Issues, Pricing and Capital Requirements), Journal Of Banking And Finance- 2002- Volume 26- Pages 303- 322. Publisher Elsevier Science B.V.

رأس المال الإلزامي والاقتصادي اختلفا بشكل جذري في ما مضى وخاصة بالمخاطر الائتمانية (وأيضاً رأس المال الإلزامي وفق بازل I لم يغطي المخاطر التشغيلية)، الإصدارات الجديدة تحاول الوصول لمقابلة بين نوعي رأس المال من خلال إضافة المخاطر التشغيلية والسماح باستخدام النماذج الداخلية لكل مصرف لكل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية.

ولا يخفى أن قدرة المصارف على استخدام مدخل التصنيف الداخلي يحتم عليها أن تطور تقنيات القياس الكمي والكيفي للمخاطر، وهذا بدوره يتطلب استثمارات كبيرة من قبل المؤسسات المالية. أما الفائدة من استخدام هذا المنهج هو الحصول على مقاربة أفضل لمستويات الخطر ورأس المال. وهذا أمر في غاية الأهمية لأن الزيادة في رأس المال مكلف للمصرف سواء من حيث تكلفة التمويل أو عند احتساب مقاييس الأداء. وبالمقابل فإن مستويات منخفضة من رأس المال قد تهدد استمرار ربحية المصرف عند حدوث الأزمات.

إن استخدام المؤسسات المصرفية لبياناتها الداخلية لتقدير متطلباتها من رأس المال يبنى عل مفهوم رأس المال الاقتصادي والذي يعتبر بشكل عام من المؤشرات المفضلة لتحديد مخاطر الأصول نظراً لأنه يأخذ بالحسبان المخاطر والتدفقات النقدية المرتبطة بالمبالغ المعرضة للخطر.

أي وفقاً لبازل 1 فمتطلبات رأس المال المطبقة على قروض كل المؤسسات هي 8% وهو ثابت. وكذلك الأمر بالنسبة لقروض الشركات غير المصنفة حسب المدخل القياسي في بازل 2. ولكن وفق منهج القياس الداخلي IRB في بازل 2 فإن رأس مال المصرف يجب أن يغطي خسائر القرض الناتجة عن التوقف عن السداد (باحتمال محدد أو عند مستوى ثقة محدد)[1]

1- Rafael Repullo, Javer Suarez, Loan Pricing Under Basel Capital Requirements, 2004, Journal of financial intermediation. - Amsterdam [u.a.] : Elsevier, ISSN 1042-9573, ZDB-ID 10537818. - Vol. 13.2004, 4, p. 496-521

ت –مقاييس المخاطر:

بعد تحديد العناصر التي ستدخل في تكوين رأس المال الاقتصادي من المهم تحديد المقاييس التي سيتم اختيارها لقياس كل نوع من المخاطر. لأن اختيار مقياس الخطر يلعب دوراً هاماً في تقديره. فمثلاً اختيار مقياس معين للخطر سيؤثر على مستوى الخطر المرتبط بنوع معين من الأصول وبالتالي على إستراتيجية المصرف.

ومن الصفات التي يفضل توافرها في مقياس الخطر:

أ –يرتبط بشكل مباشر بالمخاطر

ب ثابت

ت سهل الحساب

ث متكامل

ج ذو معنى اقتصادي

ح مكوناته ذات معنى و بسيطة.

وهناك العديد من المقاييس المستعملة ولكل منها نقاط ضعف ونقاط قوة لأنه لا يستطيع أي مقياس للمخاطر أن يشمل كل صفات مقياس الخطر وليس هناك مقياس مثالي للأخطار.

الجدول التالي حسب ما حددته الورقة الصادرة عن بنك التسويات الدولية يوضح صفات الأنواع الأساسية لمقاييس المخاطر

جدول رقم (2)

صفات الأنواع الأساسية لمقاييس المخاطر [1]

		مقياس المخاطر			
		الانحراف المعياري	VAR	Expected Shortfall	Spectral and distorted risk measure
صفات مقياس الخطر	يرتبط بالمخاطر	مرتبط بشكل كاف	نعم	مرتبط بشكل كاف	
	ثابت	لا، يعتمد على منحنى توزيع الخسائر	لا، يعتمد على منحنى توزيع الخسائر	يعتمد على منحنى توزيع الخسائر	يعتمد على منحنى توزيع الخسائر
	سهل الحساب	نعم	سهل بشكل كاف	بحاجة لتقديرات لمنحنى توزيع الخسائر	سهل بشكل كاف
	سهل الفهم	نعم	نعم	بشكل كاف	في الوقت الحاضر غير قابل للفهم
	مكوناته بسيطة و ذات معنى	بسيطة و لكنها ليست ذات معنى كبير	ليست بسيطة	بسيطة نسبياً و ذات معنى	بسيطة نسبياً و ذات معنى

في الواقع VAR و ES هما أكثر مقاييس الخطر شيوعاً. المصارف عادة تستخدم أكثر من مقياس من المقاييس المذكورة أعلاه وأحياناً مقاييس مختلفة لأغراض مختلفة. ولكن VAR هو المقياس الأكثر استخداماً. بعض المصارف تستخدمه لقياس المستوى المطلق للخطر ولكن ES يستخدم بشكل متزايد لتحديد رأس المال ولكن يبقى VAR هو الأسهل استخداماً من قبل الإدارة لأنه يرتبط بتصنيف المصرف أما ES فهو أكثر استقراراً.

وعندما يستخدم المصرف مقاييس مختلفة للخطر فإن هذه المقاييس تعتمد على التقديرات نفسها لمنحنى توزيع المخاطر.

إن رأس المال الاقتصادي يعتبر المال الخطر "Risky Currency" لأنه يعكس مباشرة مستوى الخطر الذي يأخذه المصرف. ومستوى رأس المال الاقتصادي مرتبط بدرجة الثقة التي تختارها المؤسسة والفترة الزمنية المقاس خلالها. مستوى الثقة يرتبط بالتصنيف الائتماني المستهدف من قبل المصرف. إن المؤسسات ذات المستويات العالية من رأس المال يلاحظ انخفاض احتمال عدم السداد، وبالتالي فكلما ارتفع رأس المال ازداد التصنيف الائتماني.

1- BCBS. Range of Practices and issues in economic capital modeling, Consultative Document. 2008. P20.

وبالمقابل فإن المؤسسات التي ترغب بالوصول إلى تصنيف ائتماني ما يطلب منها أن يكون لديها حد أدنى من رأس المال. وعندها يصبح تعريف رأس المال الاقتصادي بأنه المبلغ من رأس المال المطلوب للحصول على تصنيف ائتماني ما يعتبر مقبولاً.

إن فهم رأس المال الاقتصادي يحتم تجزئته إلى مكوناته:

– الخسائر المتوقعة Expected Losses للقرض أو لمحفظة القروض، وهي عبارة عن التكلفة الطبيعية للقيام بالأنشطة ولذلك يجب ألا تغطى من رأس المال لا بل إن المصارف تأخذ بالحسبان عند تسعير القروض الخسائر المتوقعة.

إن الخسائر المتوقعة ترتبط بثلاث متغيرات:

- المبلغ المتوقع المعرض للخطر Expected size of credit exposure at default (L)
- احتمال عدم السداد Expected Default Frequency (EDF)
- خسائر عدم السداد Loss Given Default (LGD)

وبالتالي تحتسب الخسائر المتوقعة بالمعادلة التالية:

حيث يقدر L بالقيمة الاسمية للقرض.

تؤخذ عادة EDF من البيانات المتاحة والمنشورة من وكالات التصنيف الائتماني. وعادة ما يحتسب رأس المال الاقتصادي لسنة واحدة وبالتالي تؤخذ باقي المتغيرات لسنة واحدة.

أما خسائر عدم السداد فتتعلق بخبرة المصرف في خسائر سابقة ولذلك من الصعب الحصول على مستوى دقيق، لذا يقدر هذا المتغير تقريبياً.

أما الخسائر غير المتوقعة فتحتسب على الشكل التالي:

فرأس المال الاقتصادي هو مضاعف للانحراف المعياري عن الخسائر المتوقعة:

والخسائر الائتمانية مرتبطة بالجدارة الائتمانية للعميل من خلال تصنيفه الائتماني أما المضاعف m فهو يرتبط بمستوى الثقة الذي تريده المؤسسة وبالتالي بالتصنيف الائتماني المستهدف. فكلما ارتفع التصنيف الائتماني المستهدف ينخفض تكرار عدم السداد ويرتفع مستوى الثقة.

عند تحديد المضاعف m من المناسب اختيار منحنى توزيع احتمالي يأخذ بالحسبان الخطر. ويستخدم منحنى توزيع بيتا β.

ث –اشتقاق رأس المال الإلزامي:

إن التعريف البسيط لرأس المال أنه مساو للفارق بين القيم الدفترية لكل من الأصول والالتزامات ليس مؤشراً جيداً على الفرق بين القيم السوقية بينها. هذا دفع المشرعين لإجراء تعديلات على حساب رأس المال الإلزامي.

من ميزانية أي مصرف نستطيع الحصول على المعادلة:

$$A_0\{B/S\} - L_0\{BV\} = GP_0 + E_0\{BV\} + R_0$$

$A_0\{B/S\}$: القيمة الدفترية للأصول داخل الميزانية عند بداية الفترة

$L_0\{BV\}$: القيمة الدفترية للالتزامات عند بداية الفترة

GP_0: المؤونات عند بداية الفترة

$E_0\{BV\}$ القيمة الدفترية لحقوق الملكية عند بداية الفترة

R_0: الاحتياطيات

ج –تخصيص رأس المال و توزيع المخاطر

Capital Allocation and Risk Contribution

من المهم بعد احتساب EC الكلي لمحفظة المنشأة تطوير مناهج عامة لتخصيص / توزيع رأس المال بحيث يمكن:

– توزيعه إلى محافظ فرعية عدة حسب نشاطات المنشأة أو وحدات الأعمال أو حتى على مستوى المعاملات الفردية.

– توزيعه بالشكل الأمثل بغرض تعظيم العوائد المرجحة بالمخاطر.

إن تخصيص رأس المال الملائم للمحفظة مطلوب من أجل:

أ –دعم القرارات الإدارية والتخطيط للأعمال.

ب قياس الأداء والتعويض على أساس المخاطر.

ت التسعير وتقديرات الربحية.

ث إنشاء المحافظ والاستراتيجيات المثلى.

من وجهة نظر استراتيجيه للإدارة فإن تخصيص رأس المال الاقتصادي حسب أنواع الأعمال أو الأنشطة أو المعاملات الفردية هي قضية تأخذ الكثير من الاهتمام اليوم في الصناعة المصرفية اليوم. وهناك رأيان سائدان بين المنشآت المالية:

1– إن التنويع (Diversification) في المحفظة الكلية للمنشأة يجب ألا ينقل إلى مستوى وحدات العمل. فمن المتوقع أن كل وحدة ستقوم بأداء أعمالها بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى Stand–alone basis

2- إن المستوى الأمثل من تحمل المخاطر يمكن بلوغه عندما تستغل فوائد التنويع على الأقل على مستوى وحدات العمل الكبرى (وقد تصل للتعاملات الفردية). ولذا فمن المفضل أن يخصص لكل من وحدات العمل رأس مال اقتصادي يقترب من التوزيع الحدي لرأس المال الاقتصادي الكلي للمحفظة.

بشكل عام مجموع رأس المال الاقتصادي لكل أصل أو نشاط لا يساوي رأس المال الكلي للمحفظة. في الحقيقة هو أكبر نظراً لفوائد التنويع. لذا فمن الضروري إيجاد منهجية عامة لتخصيص رأس المال حسب الأنشطة أو الأعمال أو الأصول بحيث يتحدد بوضوح أثر التنويع في المحفظة.

ح -مناهج توزيع المخاطر لتخصيص رأس المال الاقتصادي

Risk Contribution Methodology for EC Allocation

لا يوجد منهج واحد لتخصيص رأس المال الاقتصادي للمحفظة ولذلك فمن المهم فهم كيفية استخدام أدوات توزيع المخاطر لتطبيقها في قرارات تخصيص رأس المال، ويمكن تصنيف هذه المناهج إلى:

1- التوزيع المستقل Stand-alone EC Contribution

يخصص رأس المال لكل نشاط أو محفظة فرعية على أساس مستقل. ولذلك لا يوجد أثر للتنويع وحاصل جمع رأس المال لكل محفظة أو نشاط سيكون بشكل عام أكبر من رأس المال الكلي للمحفظة.

2- التوزيع المستمر / المتزايد Incremental EC Contribution

ويشار إليه أحياناً بالتوزيع الحدي المنفصل discrete marginal EC allocation ووفقه يتحدد رأس المال بالمقدار الملائم من رأس المال الخطر الذي تحتاجه الوحدة من المتطلبات الكلية للمنشأة. حيث يحتسب من رأس المال الاقتصادي الكلي للمنشأة مطروحاً منه رأس المال للمنشاة بدون الوحدة أو النشاط المعني. ولذا يقيس بدقة كمية رأس المال المصدر في حالة بيع الوحدة أو امتلاكها. أي أنه مقياس ملائم لتقييم مخاطر الاستحواذ والتجريد.

ومع أنه يتسم بالبساطة إلا أنه لا يقبل التجميع. ونظراً لأنه يأخذ فوائد التنويع بعين الاعتبار فمجموع رأس المال الاقتصادي لوحدات المنشأة (الأنشطة أو المحافظ الفرعية) أصغر أو مساو لرأس المال الكلي للمحفظة.

3- التوزيع الحدي Marginal EC Contribution

من المهم استخدام مقاييس لتوزيع المخاطر بحيث تقبل التجميع وتسمى أحياناً Diversified EC Contributions هذه المقاييس صممت لتحديد الكمية من رأس مال المنشأة الكلي الذي يجب توزيعه على وحدات العمل أو المحافظ الفرعية على أنها واحدة من الأنشطة المتعددة للمحفظة. فهي مصممة خصيصاً لتحديد أثر التنويع بين الأنشطة والوحدات. ولذا فمجموع رأس المال لكل من وحدات وأنشطة المؤسسة يساوي إلى رأس المال الكلي.

إن الأسلوب الأكثر شيوعاً وعملية لتوزيع المخاطر يعتمد على التوزيع الحدي للمخاطر. ويعتمد على الغالب على استخدام التشتت والانحراف المعياري كمقاييس للخطر ولكن يمكن استخدام غيرها من المقاييس. ونظراً لأن الخسائر الائتمانية والتشغيلية لا تخضع للتوزيع الطبيعي فقد تم التوجه حالياً لاستخدام مقاييس القيمة تحت الخطر VaR أو العجز المتوقع Expected Shortfall (ES). ولذا:

وعندها تكون الحصة من رأس المال لكل وحدة: $$EC\ Contrib_i = \frac{ECi}{EC} .100\%$$

وإذا رمزنا لحجم المحفظة الفرعية أو وحدة العمل بـ Xi فعندها رأس المال بناء على التشتت أو VaR أو ES يساوي: $$ECi = \frac{\partial\ EC(x)}{\partial\ xi} .\ xi$$

وتعبر عن التغير في رأس المال الاقتصادي عند حدوث تغير صغير (هامشي) في حجم الوحدة أي المشتق الأول لمقياس الخطر. وعند استخدام التشتت كمقياس للخطر فعندها يمكن احتساب رأس المال الاقتصادي من خلال حساب الانحراف المشترك لخسائر وحدة العمل عن خسائر المحفظة مقسومة على تشتت الخسائر أي:

إن التوزيع الحدي لرأس المال الاقتصادي هي الأفضل والأكثر ملائمة لفهم كمية المال المستخدمة في محفظة أو أداة معينة. ففي منشأة ما وعلى فرض أن الخسائر تخضع للتوزيع الطبيعي وأن لا ارتباط بين المحافظ الفرعية رأس المال الاقتصادي يساوي:

ولكل منهج مزاياه ومساوئه وكل منها يناسب تطبيق إداري معين.

خ – متطلبات تطبيق مفهوم رأس المال الاقتصادي:

إن إطاراً تشريعياً يضبط آلية العمل وبيئة عمل تلبي ما يتطلبه هذا المفهوم هما عاملان أساسيان ومؤشران على مستوى الثقة بمقاييس رأس المال الاقتصادي المستخدمة من قبل المؤسسات المصرفية. إن النتائج المطلوبة من استخدام هذا المفهوم وبالتالي أداؤه بالفعالية المطلوبة تتطلب إحداث تغييرات في تقنيات إدارة المخاطر ومناهج قياس كفاية رأس المال وسياسات قادرة على ضمان تنفيذ الإجراءات المطلوبة. كما أن تنفيذ آلية العمل وفق هذا المفهوم تتطلب بشكل أساسي وجود التزام حقيقي من الإدارة التنفيذية بالإجراءات المطلوبة. فعلى الإدارة العليا أن تدرك أهمية استخدام مقاييس رأس المال الاقتصادي.

وحتى ندرس تطبيق هذا النموذج سنشمل الجوانب التالية:

- معرفة و خبرة الإدارة العليا بآلية العمل وفق النموذج.

إن أكثر الأسباب التي تدفع المؤسسات المصرفية لتبني بيئة عمل وفقاً لمفهوم رأس المال الاقتصادي هي: تطوير التخطيط الاستراتيجي، تحديد مصادر الخطر، تحسين كفاءة رأس المال، التركيز على مقاييس الأداء المعدلة بالخطر ووضع حدود لتقبل المخاطر.

فالمؤسسات التي تتبنى بيئة العمل هذه أو تخطط لتبنيها كان فريق إدارة المخاطر والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة هم الأطراف ذات التأثير الأكبر في اتخاذ هكذا قرار.

أما المصارف التي لا تتبنى هذا النموذج ترجع الأسباب إلى صعوبة جمع البيانات وإدراجها في نماذج وخاصة بيانات عن المخاطر غير الدورية وغير القابلة للقياس الكمي عند مستوى عالي من الثقة.

وعلى الرغم من صعوبات هذا النموذج فهناك إشارات واضحة لقبول متزايد لهذا المفهوم في الثقافة المصرفية بسبب تطور الصناعة المصرفية وتزايد الضغط الرقابي الذي تمارسه المنظمات المراقبة للعمل المصرفي، بالإضافة لثقة أكبر تبديها المصارف تجاه هذه المقاييس ويستدل على هذا من الاستخدام المتزايد لتطبيقات رأس المال الاقتصادي في الإدارة واتخاذ القرارات وحتى في المناقشات مع الأطراف الخارجية ذات العلاقة.

- مدى انخراط المؤسسة بآلية العمل سواء على مستوى إدارة المخاطر – التخطيط الاستراتيجي بالإضافة لمدى المعرفة بهذا النموذج.
- مدى تكرار استخدام مقاييس النموذج (ربعياً أو سنوياً ....)
- السياسات والإجراءات والتحديثات على نموذج رأس المال و مدى صلاحية النموذج و ثباته

رابعاً– أداء المصرف:

Bank Performance

إن دور مدراء البنوك هو اتخاذ وتطبيق القرارات التي من شأنها العمل على زيادة قيمة حقوق المساهمين، وقيمة المؤسسة مرتبطة بمخاطر العائد والمحفظة. فالبنوك التي تكون أسهما نشيطة تستطيع أن تعمل على تحديد أسعار الأسهم والقيمة السوقية المتراكمة لقياس قيمة المنشأة. سعر السهم يتم تحديده من خلال العائد المتوقع وطبيعة خصائص المخاطر المختلفة.

لا تتخذ قرارات الأعمال من فراغ ولكن داخل إطار من الأهداف التي يضعها متخذو القرارات. فالهدف الأساسي للإدارة هو تعظيم ثروة الملاك، ويمكن التعبير عن هذا الهدف بصورة أخرى وهي تعظيم سعر السهم العادي للشركة.

وتعتمد القيمة على قدرة البنك على حماية إيراداته، ونمو هذه الإيرادات، وتوليد الإيرادات المربحة، ويتحقق ذلك من خلال استخدام مخففات مخاطر الائتمان للحد من مخاطر المحافظ الائتمانية، والمحافظة على نوعية وتركيبة هذه المحفظة، والتي تكون المحصلة النهائية لها تحسين القيمة للملاك وحملة الأسهم من جهة والمحافظة على قيمة البنك من جهة أخرى.

ويرتبط أداء المصرف بمفهوم القيمة والتي تعرف بأنها مقياس للثروة، وتشير إلى مقدار ما تدره وحدات الأعمال من ثروة للملاك أو حملة الأسهم، كون الهدف الأساسي لإدارة البنك هو تعظيم ثروة المساهمين ويعني ذلك زيادة القيمة السوقية للأسهم العادية، وتشمل الجوانب التالية[1]:

- المبادلة ما بين العوائد والمخاطر.
- الاستثمار في الأصول التي تولد عوائد عالية.
- انخفاض كلفة العمليات التشغيلية.
- الفرص المتاحة لدخول الأسواق الجديدة.

Koch & Scott, 2003, P118.

– تقييم القيمة الحالية للقيمة النقدية الحالية والمستقبلية تحت ظروف عدم التأكد.

أ– المقاييس المتعلقة بتقدير الأداء والقيمة:

1– المقاييس المحاسبية المستخدمة في تقدير الأداء:

استخدمت معدلات الأداء المحاسبية كمقاييس لتقييم الإيرادات التي تحققها المنشآت ومن بينها المؤسسات المالية كالمصارف، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات المتأصلة فيها، لعل من أهمها أنها تعكس فقط المعلومات السابقة، ولا تأخذ التدفقات النقدية المستقبلية والمخاطر بعين الاعتبار، وهناك احتمال لتحريفها من خلال التأثير عليها بواسطة القواعد المحاسبية المستخدمة[1].

وهناك مجموعة من المقاييس يتم الاعتماد عليها في قياس أداء البنوك، ولعل من أهمها المقاييس المحاسبية المعتمدة على المعلومات المحاسبية والمستمدة من القوائم المالية للبنوك، ومن بين هذه المقاييس:

- **معدل العائد على الأصول (ROA) Return On Assets:**

يقيس معدل العائد على الأصول مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل. بالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة، ويتم قياس معدل العائد على الأصول من خلال قسمة صافي الدخل قبل الضريبة على متوسط مجموع الأصول وزيادة النسبة مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

$$ROA = \frac{EBT}{Average\ Total\ Assets}$$

[1] Rose & hudgins, 2005, P 149.

- **معدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE):**

تعتمد المصارف بسبب طبيعتها الخاصة على الرفع المالي من خلال الودائع ومصادر التمويل الخارجية لتمويل عملياتها الاستثمارية، ومن ثم تحقيق عوائد من الأموال المتاحة من غير رأس المال، والتي تزداد كلما زادت قدرة وكفاءة الإدارة في تشغيل مصادر تمويلها.

ويتم قياس معدل العائد على حقوق الملكية من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على متوسط حقوق الملكية.

$$ROE = \frac{EAT}{Average\ Total\ Equity}$$

- **ربحية السهم Earnings Per Share (EPS):**

يقيس معدل ربحية السهم حصة كل سهم من صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب المتحقق في نهاية كل سنة مالية، وبالتالي فإنه يعتبر مؤشراً من مؤشرات قياس كفاءة الأداء وتحديد سعر السهم السوقي، كونه يقدم معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية تساعدهم في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية.

- **هامش صافي الفوائد Net Interest Margin (NIM):**

وهو مقياس يشمل الفرق بين الفوائد المقبوضة والناتجة عن إيرادات استخدام الأصول والفوائد المدفوعة على الودائع والديون. حيث يكون هذا المؤشر دليل على كفاءة إدارة المنشأة في إدارة أصولها ومطلوباتها بما يحقق لها أفضل عائد ممكن ينعكس بزيادة ربحية المنشأة. ويتم قياسه من خلال الفرق بين مجموع الفوائد المقبوضة ومجموع الفوائد المدفوعة مقسوما على مجموع الأصول.

إن الاعتماد على استخدام المقاييس المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية في تقييم أداء البنوك يواجه العديد من الانتقادات من بينها:

– إن هذه المقاييس تعتمد على الأحداث التاريخية ولا تعكس القيمة المستقبلية.

– إن المقاييس المحاسبية الإيجابية لا تعني بالضرورة وجود قيمة للمالكين.

– لا تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين العائد والمخاطرة، وإن جزء كبير من عمليات البنك أصبح خارج الميزانية مثل المشتقات الائتمانية.

– الأرقام المحاسبية مأخوذة أصلاً من القوائم المالية المبينة على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي، لذا فإن قدرة الأرباح على عكس توقعات حملة الأسهم للتدفقات النقدية المستقبلية مقيدة بالأعراف المحاسبية التي تحكم عملية القياس المحاسبي، كمبدأ التكلفة التاريخية، ومبدأ الموضوعية، ومبدأ التحفظ.

2- المقاييس الاقتصادية المستخدمة في قياس الأداء:

ترتكز مقاييس القيمة الاقتصادية في تقييم الأداء، على مقدار الإضافة في قيمة الاستثمارات، وهي أكثر اتفاقاً مع أهداف الإدارة الاستراتيجية إذا ما تم تحديدها على أنها تعظيم القيمة السوقية.

وتضم المقاييس الاقتصادية في قياس الأداء مقياسين هما: القيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA، فإذا حسن المدراء من القيمة الاقتصادية المضافة EVA فإن القيمة السوقية المضافة MVA سوف تتحسن أيضاً لوجود علاقة طردية بينهما. وهذه المقاييس هي:

- **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added:**

ويعتبر أحد أهم المقاييس الاقتصادية للأداء حسب النموذج الاقتصادي في التحليل، وهو مقياس للربح المبني على المفهوم الاقتصادي، والذي يأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال لجميع مصادر التمويل. وهي تدرس مقدار العائد المتحقق بناء على ما تمت إضافته من قيمة إلى الشركة. وتقوم القيمة الاقتصادية المضافة على أساس خصم صافي الربح التشغيلي للشركة بمقدار كلفة رأس المال المستخدم فيها. ويقصد بالمعدل إزالة التأثيرات المحاسبية

التي لها تأثير إيجابي أو سلبي على الرقم المحاسبي لصافي الربح التشغيلي بعد الضرائب. ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة – كلفة رأس المال

EVA = Net Operating Profit After Tax – Capital Charge

فإذا كانت النتيجة من المعادلة موجبة، فهذا يعني وجود قيمة للشركة، أما إذا كانت القيمة سالبة فهذا يعني تدهور في قيمة الشركة.

ويؤخذ على استخدام القيمة الاقتصادية المضافة عدد من العيوب من بينها:

– هناك مؤسسات يصعب عليها التعامل مع القيمة الاقتصادية المضافة مثل المؤسسات المالية والشركات الحديثة جداً.

القيمة الاقتصادية المضافة تدرس فترات سابقة وليست حالية أو مستقبلية.

- **القيمة السوقية المضافة (MVA) Market Value Added:**

وهي الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية وهي تمثل أداءً شاملاً للأداء منذ إنشاء الشركة وحتى تاريخ احتساب قيمتها السوقية ولكن هنالك اختلاف واسع في كيفية التقدير. فالبعض يعرف القيمة السوقية المضافة مباشرة بالفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية مضروبة بعدد الأسهم. والبعض الآخر يعرفها على أنها الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الاسمية للأسهم مضروبة بعدد الأسهم. هذا المقياس يعكس تقييم أداء الإدارة حيث أن تعظيم قيمة ثروة المساهمين هو الموجه لاستراتيجية الشركة وهيكلها المالي والإجراءات التي تحكم الإدارة العليا.

3- المقاييس المعتمدة على السوق في قياس الأداء:

قدم العالم (Tobin) الفكرة لنموذج (Tobin's Q) كمقياس للتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار الرأسمالي، سواء كان باتجاه الزيادة أو النقصان. وهي تمثل نسبة تقارن بين القيمة السوقية لأصول المنشأة على القيمة الاستبدالية لها. وقد تم تطوير هذه النسبة وتبسيطها حتى عبر عنها نموذج (Chung & Pruitt) بالشكل التالي:

$$\text{Approximate Q} = (\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}) / \text{TA}$$

حيث:

MVE: سعر السهم في نهاية كل عام × عدد الأسهم العادية المكتتب بها.

PS: القيمة النقدية للأسهم الممتازة في الشركة.

DEBT: قيمة المطلوبات قصيرة الأجل مطروحاً منها الأصول قصيرة الأجل ومضافاً لها القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الأجل.

TA: القيمة الدفترية لإجمالي أصول الشركة.

كلما زادت قيمة Q عن الواحد الصحيح دل ذلك على الأداء الجيد للمنشأة والربحية العالية وزيادة في قيمة المنشأة. أي أن القيمة السوقية أعلى من قيمة الأصول ولكن في حال انخفاض قيم Q عن الواحد الصحيح فمعنى ذلك أن قيمة الأصول أعلى من القيمة السوقية للشركة.

ب- مقاييس الأداء المرجحة بالخطر

RAROC and Risk-Adjusted Performance Measurements

1- هدف مقاييس الأداء المرجحة بالخطر Objectives of RAPR

من المتعارف عليه أن المصارف تقيس الأداء من خلال الأصول في الميزانية أو ببساطة أكثر الحجم الكلي لأصول المحفظة أو من خلال الربحية من خلال مقارنة العائد عل الأصول ROA. وهناك العديد من الأسباب التي تجعل هذه الأدوات غير مثالية ونذكر نقطتين أساسيتين:

- من خلال التركيز على الأصول فقط فإن أثر الرافعة المالية يتم تجاهله لأن الهدف هو قياس المخاطر و العائد لحملة الأسهم. و بالإضافة لأثر الرافعة المالية فالعديد من المصارف اليوم لديها تعرضات خارج الميزانية و يتم تجاهل هذه التعرضات أو على الأقل لا يتم أخذها بالحسبان في ميزانية عادية.

- إن معدل العائد على الأصول ROA لا يميز بين الأنواع المختلفة للأصول مع ما ترتبط به من مستويات مختلفة من المخاطر. بالإضافة إلى كون الأصول في الميزانية يصرح عنها بالقيمة الدفترية و ليس بالقيمة السوقية.

إن المحاولات الأولى لاستدراك هاتين النقطتين ركزت عل التحول إلى مقاييس الأداء المرتبطة برأس المال أكثر من الأصول. هذا المدخل يقابل النقطة الأولى بمقياس العائد على حقوق الملكية ROE والذي يأخذ بالحسبان أثر الرافعة المالية و أثر الأصول خارج الميزانية. إن كلاً من نماذج رأس المال الاقتصادي و رأس المال الإلزامي تحاول أن تجد حلاً للنقطة الثانية من خلال التركيز على التقييم على أساس السوق بشكل مباشر كما في نموذج EC أو من خلال ترجيح القيم الدفترية كما في نماذج رأس المال الإلزامي.

إن هدف RAPM هو تحديد مقياس ثابت يلائم كل أنواع الأصول و تصنيفات المخاطر أي توفير مقياس مرجعي لمقارنة و تقييم أداء الفرص البديلة. و لذلك أصبح RAPM أداة مثالية لأغراض تخصيص رأس المال و هناك الكثير من الأشكال لها و لكن يمكن اختصارها جميعاً بالعائد على رأس المال حيث مخاطرة الأصول هي مكون رئيسي لاشتقاق المعادلة.

وفي أغلب النماذج المعقدة لـ RAPM فإن خطورة الأصول تصاغ في نموذج من خلال منحنى توزيع العوائد المعدلة بمخاطر التوقف عن السداد بشكل مباشر أو من منحنى توزيع خسائر التوقف عن السداد بعد طرح العوائد الاسمية على الأصول. و من خلال هذه التوزيعات نحصل على أسوأ سيناريو متوقع للخسارة و مستوى الثقة xi لخسائر التوقف عن السداد.

وهناك تصنيفان رئيسان لمقاييس RAPM و هما:

- Risk Adjusted Return On Capital (RAROC)
- Return On Risk Adjusted Capital (RORAC)

الأول يرجح البسط بالخطر بينما الثاني يرجح المقام. والتمييز بين هذين المدخلين غير واضح لأن الترجيح يحدث في كل من البسط والمقام ما دفع لاستخدام المصطلح

Risk Adjusted Return On Risk Adjusted Capital (RARORAC)

إن اختيار المنهج الملائم أمر في غاية الأهمية لما له من أثر مباشر على خطوط الأعمال الدنيا. فكل من رفض "التسليفات الجيدة" أو قبول "التسليفات السيئة" تضع المصرف في ضرر كبير.[1]

2- آلية عمل معدل العائد المرجح بالخطر على رأس المال

RAROC Mechanism

كل نماذج RAROC تتبع المعادلة العامة التالية:

$$RAROC = (Revenues - Costs - expected\ losses) / Capital$$

Revenues: تتضمن العوائد الاسمية على الأصول

Costs: تتضمن العوائد على التزامات المصرف

1 Rockey Ieraci, Model Validation A RAROC Case Study, Standard & Poor's Risk Solutions, February 27th, 2008.

في الواقع كل مصادر الأرباح الأخرى بما فيها رسوم الخدمات وكل مصادر التكاليف الأخرى يمكن أن تدرج في المقياس. أما الخسائر المتوقعة فيتم تحديدها من خلال تقدير مخاطرة الأصل بحيث تشمل المخاطر السوقية و الائتمانية و التشغيلية.

في مصرف يعتمد على الودائع فقط يكون لدينا:

$$RAROC = (A_0 r_A - D_0 r_D - expected\ loss) / EC_0$$

هذا المقياس مناسب للمقارنة بين المنشآت كما أن المنشأة تستفيد منه كمقياس مرجعي عند اتخاذ قرارات توزيع رأس المال.

3- التسعير وفقاً للخطر

Risk – Based Pricing

إن العلاقة بين رأس المال الاقتصادي الملائم وتسعير منتجات محددة (خاصة خدمات الائتمان التقليدية) هي من الأمور الشائعة بشكل واسع. فالمؤسسات المالية تسعر قروضها مع الرغبة في توليد ربح مستهدف على رأس المال من خلال منهج متكامل يبدأ بالأدوات (التسعير) وصولاً للأهداف (الربح) حيث يؤخذ بالحسبان المخاطر و التكاليف والعوائد لكل قرض.

نظرياً، وحسب فرضية السوق المالية الكفوءة فإن الأسعار لا تتحدد من قبل المصارف، التي تلعب دور القابل للسعر Price – Taker و تحدد العائد المتوقع من خلال مقاييس الأداء المعدلة بالخطر Risk–Adjusted Performance Measures و ذلك مثلاً كالعائد على رأس المال الاقتصادي المعدل بالخطر

Risk Adjusted Return on Capital (RAROC)

شكل رقم (2)

ضرورة قياس / إدارة الأخطار [1]

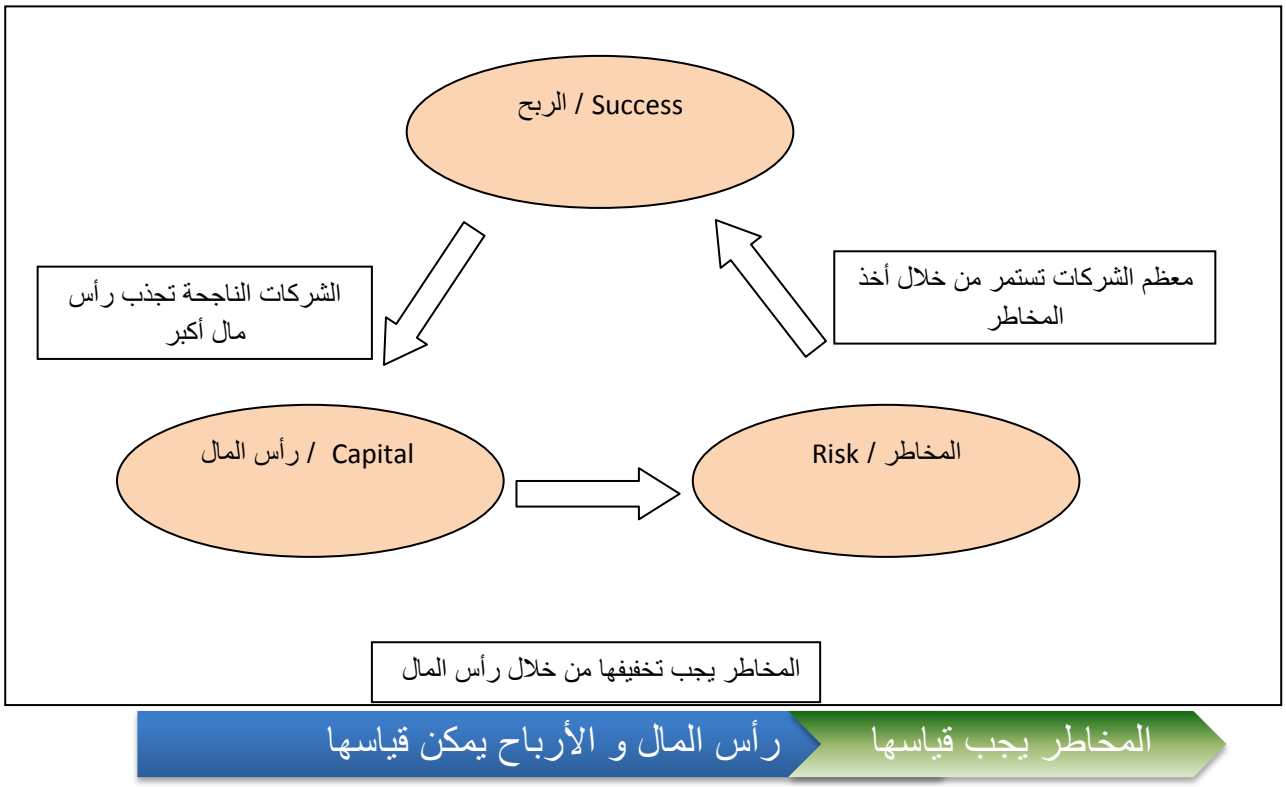

Rockey Ieraci, Model Validation A RAROC Case Study, Standard & Poor's Risk Solutions, February 27th, 2008.

أما في الواقع العملي فالأسواق مقسمة إلى قطاعات، فمثلاً قطاع القروض يمكن تقسيمه إلى:

- قطاع الجملة و تكون فيه المصارف آخذة للسعر Price Taker.

- القطاع التجاري المصرفي وفيه تعرف المصارف مشاكل السوق (عدم تجانس المعلومات و مراقبة التكاليف) و بالتالي فإن لدى المصارف قدرة أكبر على تحديد الأسعار لزبائنها.

إن الاختلاف بين كل من الحالتين كبير ففي الحالة الأولى يتخذ القرار على أساس سعر فائدة محدد مع مراعاة مستوى العائد المتوقع على رأس المال RAROC أي أن المصارف لا تستطيع تحديد السعر و يقتصر دور القرار المتخذ على رفض الطلبات التي يكون فيها العائد المتوقع RAROC أقل من المطلوب.

أما في الحالة الثانية و عندما تكون المصارف قادرة على تحديد سعر الفائدة فإنها تحددها وفقاً لكل زبون (طلب قرض).

في كلا الحالتين يتخذ القرار على أساس حد أدنى من العائد على رأس المال المعدل بالخطر أو الفائدة محسوبة وفقاً لرأس المال الاقتصادي الملائم الذي يخصص لكل طلب قرض.

إن مدخلات نموذج التسعير على أساس الخطر هي متغيرات مدخل الإدارة على أساس القيمة Value-based Management Approach. فتسعير الخدمات الائتمانية يتضمن متغيرات مثل (تكلفة التمويل – الخسائر المتوقعة – رأس المال الاقتصادي المخصص لكل طلب إضافة إلى عائد ما) أي أن رأس المال الاقتصادي يؤثر في احتساب الحد الأدنى للفائدة التي ستؤثر بدورها في زيادة ثروة المالكين أو على الأقل عدم انخفاضها.

4- التسعير وفقاً للعائد على رأس المال الاقتصادي:

إن مزايا هذا المدخل أن المؤسسات المالية لا تملك فائض من رأس المال أو رأس مال غير مستخدم مخصص لمواجهة المخاطر و بالتالي مواجهة أخطاء التسعير Mis – Pricing[1]، فزيادة السعر قد تخرج السوق من دائرة المنافسة أما النقصان في السعر فيزيد من مخاطر التعرضات و ذلك لأن المخاطر و التكاليف لم تحتسب بدقة عند تسعير القروض و بالتالي تكون المؤسسة المالية عرضة للخسائر.

عند وضع سعر على قرض جديد فمن الشائع أن يحدد المصرفي نقطة التعادل التي تغطي الخسائر المتوقعة من القرض وهامش مقبول من الخسائر الائتمانية غير المتوقعة بحيث يكون معدل العائد المتوقع على رأس المال المخصص للقرض (RAROC) يحقق العائد المستهدف للمصرف[2]

مكونات نموذج العائد على رأس المال RAROC:

$$RAROC = \frac{Total\ Revenue - Overhead - Expected\ Loss - Taxes}{Marginal\ Credit\ Capital} > Hurdle\ Rate$$

حيث المدة الزمنية: سنة واحدة لتقدير الربحية.

1- Rous, Philippe. The Expansion of Services in European Banking: implications for loan pricing and interest margins. Journal of Banking and Finance, Vol 32, issue 11, Nov 2008, p 23-25.
2- Jones, David & Mingo, Hohn. Credit Risk Modeling and Internal Capital Allocation Processes. Journal of Economics and Business. 1999. V 51. P 79 - 108

الإيرادات الكلية / Total Revenue: الهامش المتوقع للإيرادات خلال السنة الأولى + الرسوم

Overhead: المصاريف من غير الفوائد

الخسائر المتوقعة / Expected Loss:

معدل عدم السداد × معدل الخسارة × مبلغ التعرض من القرض

$$Loan\ Exposure \times LGD \times PD$$

الضرائب / Tax: الضريبة المفروضة على عائد القرض

هامش رأس المال الائتماني / Marginal Credit Capital: رأس المال الائتماني للسنة الأولى محسوباً على أساس نموذج عامل واحد للخطر (One factor VaR Model) مشابه لبازل 2.

العائد المستهدف / Hurdle: تكلفة رأس المال + علاوة مخاطرة تطبق على كل المعاملات.

و فيما يلي عرض لأهم البنود الداخلة في معادلة التسعير و العوامل المؤثرة بها مأخوذة من نشرة لـ S&P.

<u>خطوات العمل:</u>

– تقسيم أصول الميزانية إلى أقسام A3, A2, A1 مثلاً حسب معدل العائد على الأصول مع حساب الأوزان النسبية لكل قسم بحيث r3,r2,r1 العوائد الاسمية على الأقسام بالترتيب و x3,x2,x1 الأوزان النسبية لكل قسم إلى إجمالي الأصول.

يحدد مقدار الدين الذي يمول كل أصل من الأصول و الذي يمكن تقديره من حساب رأس المال الاقتصادي عند الزمن t=0 لكل قسم.

حيث:

$$EC_{1,0} = A_{1,0}\{1-(1+r_{1,A})(1-L)/(1+r_D)$$

$$EC_{2,0} = A_{2,0}\{1-(1+r_{2,A})(1-L)/(1+r_D)$$

$$\boldsymbol{EC_{3,0} = A_{3,0}\{1-(1+r_{3,A})(1-L)/(1+r_D)}$$

وعندها $D_{1,0} = A_{1,0} - EC_{1,0}$ وهكذا

جدول رقم (3)

الميزانية الحالية عند الزمن t = 0

	Asset Class 1	Asset Class 2	Asset Class 2	Total
Assets	$A_{1,0}$	$A_{2,0}$	$A_{3,0}$	100%
Debt	$D_{1,0}$	$D_{2,0}$	$D_{3,0}$	sum
EC	$EC_{1,0}$	$EC_{2,0}$	$EC_{3,0}$	sum

المصدر: إعداد الباحثة

جدول رقم (4)

الميزانية المتوقعة عند الزمن t = 1

	Asset Class 1	Asset Class 2	Asset Class 2	Total
Assets	$A_{1,1}$	$A_{2,1}$	$A_{3,1}$	100%
Debt	$D_{1,1}$	$D_{2,1}$	$D_{3,1}$	sum
EC	$EC_{1,1}$	$EC_{2,1}$	$EC_{3,1}$	sum
RAROC	$(EC_{1,1}/ EC_{1,0})-1$	$(EC_{2,1}/ EC_{2,0})-1$	$(EC_{3,1}/ EC_{3,0})-1$	

المصدر: من إعداد الباحثة

- نحدد أسوأ سيناريو متوقع للخسارة لكل قسم.

- نحسب العائد المتوقع على رأس المال RAROC لكل أصل بالعلاقة:

$$RAROC = EC_1 / EC_0 - 1$$

5- مقاييس الأداء و مناهج تخصيص رأس المال

RAROC and Capital Allocation Methodology

عند استخدام مقاييس الأداء لأصل أو نشاط أو لتخصيص رأس المال فمن المهم الانتباه إلى أن مقام المقياس يأخذ بعين الاعتبار مساهمة رأس المال للأصل أو النشاط نسبة لكل المحفظة و لذا فمن المهم اختيار المنهج الذي تعتمده المؤسسة فمثلاً إذا استخدمت المؤسسة التوزيع المستقل لرأس المال فعندها لن تؤخذ فوائد التنويع بعين الاعتبار. فمن الضروري استخدام مناهج التوزيع التي تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار كالتوزيع الحدي للمخاطر.

6- استخدام رأس المال على مستوى الأنشطة (الأعمال) Business-Level Use:

إن هذا المستوى من استخدام رأس المال الاقتصادي هو الوجه الذي سنركز عليه، ففعالية استخدام رأس المال الاقتصادي عل مستوى الأنشطة يعتمد على مدى الترابط بين المستوى الملائم من رأس المال الاقتصادي على مستوى المنشأة آلية اتخاذ القرار.

إن نجاح أو فشل المصرف في استخدام مفهوم رأس المال الاقتصادي يمكن تقديره من خلال مدى اعتماد المدراء على مستوى الأنشطة على الفرص و القيود المرتبطة بهذا المفهوم في مجال:

أ -إدارة المحفظة الائتمانية.

ب التسعير وفقاً للخطر.

ت تحليل ربحية الزبون، التصنيف الائتماني للعميل، تحديد المحفظة المثلى.

استخدامات نموذج RAROC[1]:

- قرارات الرفض / القبول
- تسعير القروض
- التركيبة (أي نسبة التغطية من الضمانات)
- مقارنة الربحية بين قطاعات الأعمال المختلفة

* Rockey Ieraci, Model Validation A RAROC Case Study, Standard & Poor's Risk Solutions, February 27th, 2008.

شكل رقم (3)

المكونات الداخلة في حساب نموذج RAROC التقليدي*

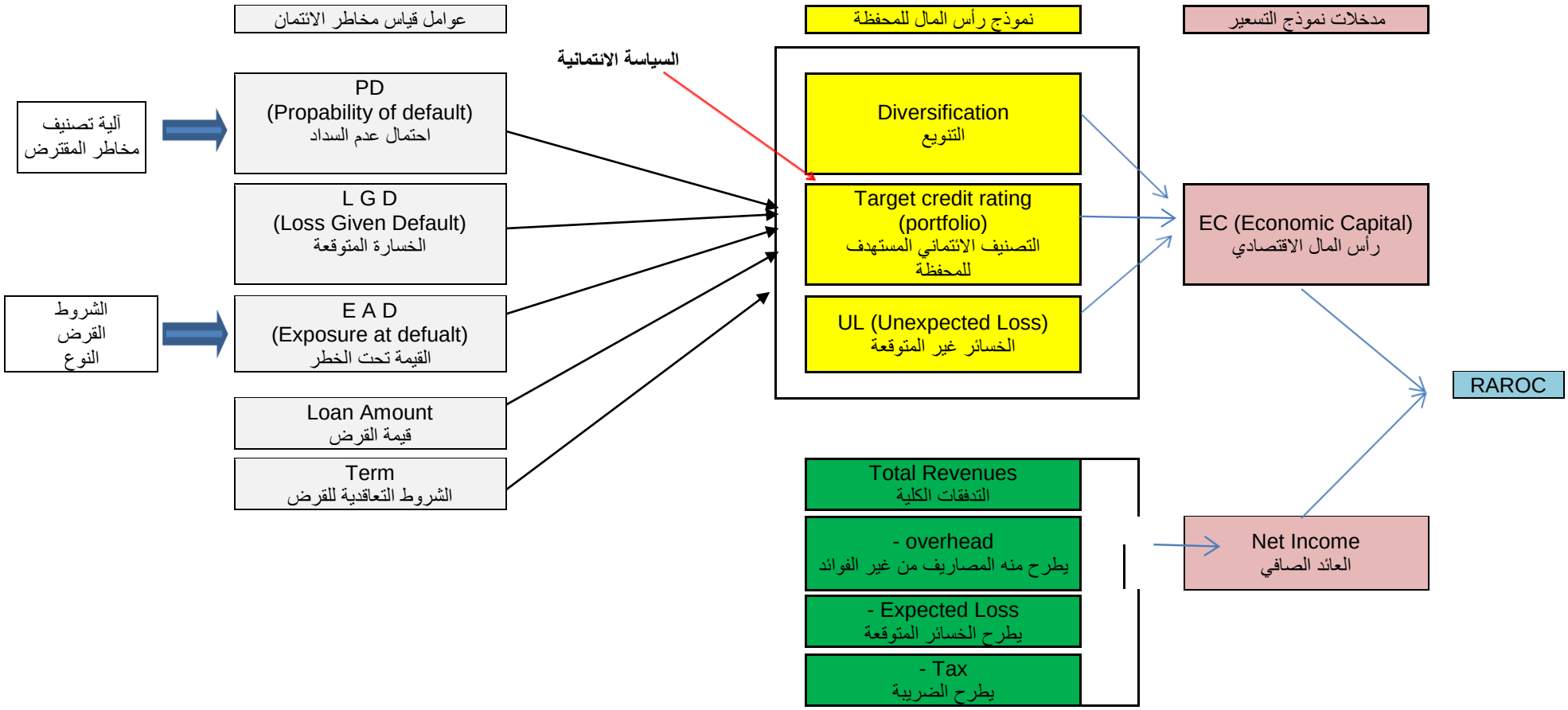

* Rockey Ieraci, Model Validation A RAROC Case Study, Standard & Poor's Risk Solutions, February 27th, 2008.

وبذلك يتوجب على المصرف أن يمتلك البيانات التالية لتسعير القرض للزبون / المحفظة واتخاذ القرار بالرفض أو القبول.

جدول رقم (5)

النتائج النهائية لتطبيق نموذج تسعير الأصول وفقاً لمدخل العائد عل رأس المال الاقتصادي

	قرض من الفئة الثالثة	قرض من الفئة الثانية	قرض من الفئة الأولى	المحفظة المشكلة	
Target Bank Rating					**التصنيف الائتماني المستهدف للمصرف**
Borrower Data					معلومات عن المقترض
Internal Credit Rating					التصنيف الائتماني الداخلي
Expected Default Frequency					معدل عدم السداد
Loss Given Default					معدل الخسارة المتوقعة
Exposure					قيمة المحفظة / القرض
Expected Loss					الخسائر المتوقعة
Unexpected Loss					الخسائر غير المتوقعة
Beta Distribution Data					**بيانات منحنى بيتا للخسائر**
Cumulative Function Date (x, a, b)					منحنى بيتا التراكمي (x, α, β)
Max (x)					أكبر قيمة لـ x
α					α
β					β
Capital Multiplier (CM)					مضاعف رأس المال
Bank Data					**بيانات المصرف**
Proportion of not-rated debt					جزء القرض غير المصنف
Economic Capital					رأس المال الاقتصادي
Minimum Regulatory Capital					الحد الأدنى لرأس المال النظامي
Hurdle Rate					العائد المستهدف على حقوق الملكية
Leverage (Debt/Equity)					الرافعة المالي (الديون / حقوق الملكية)
Results					النتائج
Loan Price					سعر القرض

المصدر: من إعداد الباحثة

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

Field Study

أولاً: منهجية الدراسة

1- The Methodology Of The Study

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

2- The Study's Society and Sample

ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

3- Analysis Of The Study Results And The Hypothesis Test

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

4- Conclusions And Recommendations

أولاً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المدخل التحليلي الوصفي من خلال الاستفادة من المنهج الاستنباطي وفق مايلي:

المنهج الاستنباطي

وذلك من خلال قيام الباحثة بدراسة الأساس النظري المتوفر من دراسات سابقة متصلة بموضوع تسعير القروض في المصارف التجارية والأساليب الحديثة للتسعير بما فيها أسلوب العائد على رأس المال الاقتصادي. إضافة إلى جميع المراجع من كتب وغيرها المتوفرة ورقياً وإلكترونياً. إضافة إلى دراسة المعايير الدولية المعتمدة لقياس المخاطر المصرفية وخاصة المخاطر الائتمانية وارتباطها مع عوائدها.

كما تمت دراسة التشريعات الناظمة لعملية تسعير القروض في الجمهورية العربية السورية وتشريعات تصنيف الديون وقياس المخاطر المصرفية والمتمثلة بالقرار 597 /م ن /ب4 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة بالإضافة للقرارات 93 / م ن /ب4 و 395 / م ن /ب4 وغيرها من القرارات ذات الصلة. وخلصت الباحثة إلى تحديد فرضيات الدراسة المتمثلة بالعوامل المؤثرة في اختيار أسلوب التسعير في المصرف ونتائج استخدام أسلوب العائد على رأس المال الاقتصادي في احتساب التكاليف بشكل أكبر دقة والحصول على مقياس أكثر دقة لقياس أداء المصرف.

ومن أجل فحص صحة الفرضيات السابقة قامت الباحثة باستخدام أسلوبين:

1 – تطبيق منهج تسعير العائد على رأس المال الاقتصادي على أحد المصارف السورية.

2– إجراء دراسة ميدانية باستخدام استبيان (Questionnaire) قسم ثلاثة أقسام يقابل كل قسم منه فرضية من فرضيات الدراسة. وتم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة الممثل بأعضاء لجنة إدارة الأصول والخصوم وضباط الائتمان العاملين في عدد من المصارف التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية. حيث تم تحليل البيانات التي تم جمعها من الاستبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) والوصول للنتائج.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة والاستبيان المستخدم في الدراسة

1– مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة موظفي المصارف التجارية الذين يقومون بتحديد أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء سواء كانوا من أعضاء لجنة إدارة الأصول والخصوم التي تتولى مراقبة هيكلية وتركيبة أصول المصرف وخصومه والبت في تسعير جميع منتجاته، بالإضافة لوضع رؤية المصرف لسعر الفائدة. كما يشمل

مجتمع الدراسة ضباط الائتمان الذين يقومون بدراسة الملفات الائتمانية والتوصية بأسعار الفائدة على التسهيلات المقدمة. لذلك قامت الباحثة بأخذ عينة من المصارف التجارية السورية (5 مصارف) وقامت الباحثة بتوزيع الاستبيان الخاص بجمع البيانات الخاصة بالقسم الميداني من الدراسة على عناصر المجتمع الإحصائي وتم استرداد (49) من أصل (65) استبيان جرى توزيعها. أي ما يمثل حوالي 75% وذلك لاعتذار مصرفين عن تقديم أي بيانات أو تعبئة الاستبيانات بداعي السرية المصرفية.

2- الاستبيان المستخدم في الدراسة:

قامت الباحثة بإعداد استبيان جرى توزيعه على عينة الدراسة وذلك لجمع البيانات المتعلقة بإتمام الجزء الميداني من الدراسة. قامت الباحثة بتقسيم هذا الاستبيان إلى ثلاثة محاور رئيسة وفق التالي:

1- مقدمة توضيحية

تضمنت المقدمة التوضيحية أهداف الدراسة وغرض الاستبيان وبعض المفاهيم التي جرى ذكرها في الاستبيان.

2- قسم خاص بالخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة

حيث يتضمن هذا القسم بعض الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة من حيث أعمار مجتمع الدراسة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة والمنصب الوظيفي الذي يشغله المستجيب.

3- القسم المتعلق بجمع بيانات الدراسة الميدانية

حيث جرى تقسيم هذا المحور في ثلاث مجموعات رئيسة يرتبط كل منها بفرضية من الفرضيات التي تقوم الباحثة باختبارها من خلال الدراسة وذلك وفق التالي:

- المجموعة الأولى من الأسئلة والتي تتعلق بالفرضية الأولى من الدراسة:

"لا تؤثر البيئة الناظمة للعمل المصرفي في سورية على تبني أسلوب تسعير القروض على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي"

ومن أجل جمع البيانات اللازمة لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بتقسيم مجموعة الأسئلة السابقة على أربع فرضيات فرعية تم تخصيص ثلاث أسئلة لكل من الفرضيات الأولى والثانية والرابعة، أما الفرضية الثالثة فتم تخصيص أربع أسئلة لاختبار صحتها.

وتتلخص هذه الفرضيات الفرعية بالتالي:

1- إن التشريعات الناظمة لعملية تسعير القروض تشكل إطاراً كافياً لمثل هذه العملية

2- إن السياسة النقدية للمصرف المركزي ليست العامل الأكبر المؤثر في اتخاذ قرارات التسعير في المصارف السورية

3- يشكل أسلوب قياس المخاطر الائتمانية الذي حددته التشريعات إطاراً كافياً لأغراض تسعير القروض

4- عدم تمييز الإدارة العليا في المصرف لمفهوم رأس المال الاقتصادي لا يؤثر على تبني المفهوم لأغراض التسعير

- المجموعة الثانية من الأسئلة والتي تتعلق بالفرضية الثانية من الدراسة:

"لا يؤثر استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي في حساب تكاليف الإقراض بشكل أكثر دقة"

ومن أجل جمع البيانات اللازمة لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بتقسيم مجموعة الأسئلة السابقة وفق أربع فرضيات فرعية حيث خصص أربع أسئلة للفرضية الفرعية الأولى وخمس أسئلة لكل من الفرضيات الفرعية الأخرى. وتتلخص هذه الفرضيات الفرعية بالتالي:

1- يميز أسلوب تسعير القروض المعتمد في المصرف بين المخاطر الإفرادية للزبائن عند منح التسهيلات الائتمانية

2- إن بناء نموذج داخلي للمصرف لقياس المخاطر لا يؤثر على القياس الحقيقي لتكلفة الإقراض

3- لا توفر مدخلات نموذج رأس المال الاقتصادي نتائج أكثر دقة في قياس تكاليف الإقراض

4- لا يؤثر توزيع رأس المال الاقتصادي على محافظ المصرف في قياس تكلفة المخاطر

- المجموعة الثالثة من الأسئلة والتي تتعلق بالفرضية الثالثة من الدراسة:

" لا يوفر منهج رأس المال الاقتصادي مقياس أفضل لتقييم أداء المصرف "

ومن أجل جمع البيانات اللازمة لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بتقسيم مجموعة الأسئلة السابقة على فرضيتين فرعيتين تم تخصيص عدد من الأسئلة لكل منهما. وتتلخص هاتين الفرضيتين بالتالي:

1- توفر مقاييس الأداء التقليدية إطاراً كافياً لاتخاذ القرارات كقرار التسعير

2- لا يوفر مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي مقياساً أفضل لاتخاذ قرارات أكثر دقة

3- الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان باستخدام برنامج الحزمة الخاصة بالعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science) حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية[1]:

1- الإحصاء الوصفي: وذلك لعرض خصائص أفراد العينة ووصف إجاباتهم، من خلال استخدام مايلي:

- النسب المئوية: واستخدمت لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم عن أسئلة الاستبيان.

- الوسط الحسابي: واستخدم كأحد مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات عينة الدراسة التي حدد لها خمسة خيارات وفقاً لمقياس ليكرت. وسيكون قبول أو رفض الفرضية بالاعتماد على الوسط الحسابي (3) والذي يعبر عن أثر إحصائي جوهري، هام نسبياً.

- الانحراف المعياري: حيث استخدم كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

2- اختبار (t- student) وذلك لاختبار فرضيات الدراسة التي تم قياس متغيراتها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي. ويستخدم هذا الاختبار لفحص ما إذا كان متوسط متغير لعينة ما يساوي قيمة معينة أو لا يساويه. وقد استخدمته الباحثة لاختبار ما إذا كان الوسط الحسابي للعينة يساوي قيمة معينة (3) لأغراض هذه الدراسة أو مختلف بشكل جوهري عن قيمة معينة.

3- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) حيث يتم استخدامه لاختبار الفروق الإحصائية بين متوسطات فئات المتغيرات المستقلة.

1- Pallant, Julie. SPSS Survival Manual (A step by step guide to data analysis using SPSS). Allen & Unwin publication, second edition 2005.

ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1- الحالة العملية تطبيق نموذج تسعير القروض على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي على بيانات بنك قطر الوطني

- **تجميع البيانات**

قامت الباحثة بتقديم طلب للحصول على بعض البيانات المتعلقة بالبحث إلى 5 مصارف خاصة لأن هذه البيانات غير منشورة في التقارير الدورية لهذه المصارف. وقد اعتذر 4 مصارف عن تزويد الباحثة بالبيانات المطلوبة بسبب السرية المصرفية.

وقد قام بنك قطر الوطني – سورية المساهمة، بتزويد الباحثة بالبيانات المطلوبة. وقد شمل طلب الحصول على البيانات المالية الوثائق التالية:

أ -طلب تسهيل مهمة الباحثة من جامعة دمشق / كلية الاقتصاد [1]

ب -طلب بيانات مالية (من إعداد الباحثة) [2]

ت -ملحق يبين أهداف البحث ونموذج التسعير المعتمد [3]

- **لمحة عن بنك قطر الوطني – سورية المساهمة (شركة مساهمة مغفلة)**

تأسس بنك قطر الوطني بموجب قانون المصارف الخاصة رقم (28) لعام 2001 وتم قيد البنك بالسجل التجاري تحت رقم (15961) بتاريخ 2009/09/30، وفي سجل المصارف برقم (20).

جدول رقم (6)

معلومات عن تأسيس بنك قطر الوطني[4]

تاريخ إنشاء الشركة	تاريخ السجل التجاري	تاريخ المباشرة	تاريخ الإدراج في سوق دمشق المالي
2009/01/18	2009/09/30	2009/11/15	2010/04/08

[1] ملحق رقم (3)
[2] ملحق رقم (4)
[3] ملحق رقم (4)
[4] QNBS _ First Quarter Report 2013. www.dse.sy

غاية البنك القيام بكافة العمليات المصرفية وقبول الودائع وتوظيفها والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة. يزاول البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي في دمشق ومن خلال فروعه في الجمهورية العربية السورية وعددها خمسة عشر فرعاً.

جدول رقم (7)

رأس المال وعدد الأسهم لبنك قطر الوطني[1]

رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع	عدد الأسهم	عدد المساهمين في نهاية الفترة
15,000,000,000	15,000,000,000	150,000,000	3,918 مساهم

ويملك بنك قطر الوطني ش.م.ق 50.81% من رأس المال.

- **التصنيف الائتماني المستهدف:**

من كل ما سبق نستنتج أن التصنيف الائتماني المستهدف للمصرف هو حجر الأساس الذي ينطلق منه المصرف للحفاظ على تصنيف محفظته الائتمانية أو الانتقال إلى تصنيف ائتماني أعلى وتفترض الباحثة استمرار العمل على أساس المحافظة على التصنيف الائتماني الحالي خلال السنة التالية وستفترض تطبيق هذه الحالة على البيانات المالية لبنك قطر الوطني.

- **اختيار الفترة الزمنية:**

تعتمد مقاييس المخاطر في حسابها على المدة الزمنية، فاختيار المدة الزمنية الملائمة تعتمد على مجموعة من العوامل:

أ -سيولة أصول المنشأة المأخوذة بعين الاعتبار

ب -متطلبات إدارة المخاطر في المصرف

ت -مكانة المصرف في السوق

ث -نوع الخطر

فمخاطر السوق تقدَّر عادة خلال فترة زمنية قصيرة جداً (أيام أو أسابيع) أما المخاطر الائتمانية تقدر عادة خلال فترة سنة واحدة، بينما اختيار فترة زمنية أطول قد تكون ملائمة لمخاطر أخرى. كما أن اختيار الفترة الزمنية يتأثر

[1] QNBS _ First Quarter Report 2013. www.dse.sy

بالمتطلبات التشريعية، فمثلاً فترة زمنية لسنة واحدة يحدد للمخاطر التشغيلية بينما فترة زمنية لعشر أيام يحدد للمخاطر السوقية العامة والخاصة.[1]

إن اختلاف الفترات الزمنية المستخدمة في مقاييس المخاطر يطرح تحدياً للمصارف لتجميع رأس المال الاقتصادي عبر الأنواع المختلفة للمخاطر. ووفقاً لاستبيان أجرته كل من IFRI و CRO عام 2007 فإن 80% من الخبراء يستخدمون سنة واحدة كفترة زمنية لحساب رأس المال الاقتصادي أما 20% الباقية فيستخدمون فترات مختلفة.

وستعتمد الباحثة مدة سنة واحدة لأغراض البحث. حيث اختارت الباحثة العامين 2011 و 2012 للحصول على متوسط البيانات السنوية وذلك بعد تاريخ صدور قرار تصنيف الديون رقم 597/م ن/ب4 في 2009/12/09، ولأن هاتين السنتين خضعتا للكثير من التقلبات الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر بشكل كبير على المخاطر التي تواجه العمل المصرفي وبالتالي يمكن اعتبارهما سنتين مرجعيتين وعلى الرغم من قصر السلسلة الزمنية إلا أنها كافية لأغراض البحث.

- **<u>اختيار مستوى الثقة المطلوب:</u>**

تحتاج المصارف عند الاستخدام الداخلي لمقاييس المخاطر إلى تحديد المستوى الملائم من الثقة في نماذج رأس المال الاقتصادي. التصنيف المستهدف يلعب دوراً هاماً في اختيار مستوى الثقة المطلوب. وعادة تفسر العلاقة بين التصنيف المستهدف للمصرف وبين اختيار مستوى الثقة من خلال كمية رأس المال الاقتصادي الضروري لمنع تآكل رأس المال في المصرف عند مستوى محدد من الثقة.

إن اختيار مستوى ثقة عالي يعكس وجهة نظر الدائنين، ووكالات التصنيف والمشرعين، حيث تستخدم لتحديد الكمية من رأس المال المطلوب لتقليل مخاطر الإفلاس. ومن ناحية أخرى، فالمصارف تستخدم مستوى منخفض من الثقة لأغراض الإدارة لتخصيص رأس المال لخطوط الأعمال المختلفة و/أو التعرضات الفردية ولتحديد التعرضات الحساسة للأرباح في بيئة عمل عادية. أي أن المصارف تستخدم مستويات مختلفة من الثقة تبعاً للأغراض المختلفة[2]

وستختار الباحثة مستوى ثقة 0.05 وهو معتمد في الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها الباحثة في القسم النظري.

[1] Range of Practices and Issues in Economic Capital Modeling, BIS, consultative document, August, 2008.
2 Basel Committee on Banking Supervision, Range of Practices and Issues in Economic Capital Frameworks, Bank for International Settlements ,March 2009.

- **تشكيل المحفظة وصفاتها:**

إن محدودية البيانات التي يمكن الحصول عليها ورفض بعض المصارف تقديم بعض البيانات بداعي السرية المصرفية، هذه الأسباب دفعت الباحثة للتكيف مع البيانات، فحتى تكون الدراسة العملية لتسعير القروض منطقية ومجدية وغير مكلفة للمصرف فإننا سننطلق من بعض الفرضيات التي ستحدد إطار الدراسة:

– إن البيانات التي ستتخذها الباحثة أساساً للدراسة مستمدة من البيانات السنوية المصرح عنها من أحد المصارف السورية (بنك قطر الوطني) لمصرف سورية المركزي خلال السنتين 2011 –2012.

– إن محفظة القروض التي سنشكلها هي عبارة عن التسهيلات الائتمانية المباشرة التي يصرح عنها للمصرف المركزي ضمن القرارات المستخدمة في البحث 597/م ن/ب4 و 395/م ن/ب4 وغيرها من القرارات التي ستستخدم وتذكر لاحقاً.

- **فرضيات الدراسة:**

– تفترض الباحثة أن كل التسليفات التي تندرج ضمن محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة تأخذ شكل القروض وذلك للصعوبة في تفصيل أصل هذه المبالغ إلى سلف أو قروض أو غيرها من أنواع التسليفات التي تندرج ضمن المحفظة. وذلك مع مراعاة ما توصلت إليه دراسة Zaik "على المصارف أن تبقي معدلات ثابتة لقطاعات واسعة من الأعمال مصنفة إلى خطوط Lines وهذا يعود بدرجة كبيرة إلى صعوبة تقدير بيتا لكل خط ائتماني على حدى"[1]

– تتراوح مدة القروض بين سنة وأقل من خمس سنوات حسب تحديد مصرف سورية المركزي.

– لم تأخذ الباحثة بعين الاعتبار وجود خطوط ائتمان دوارة Revolving بل اعتبرت كل القروض لمرة واحدة تبدأ وتنتهي حسب الشروط التعاقدية.

– افترضت الباحثة أن سعر الفائدة ثابت طوال المدة التعاقدية للقرض.

– كل القروض بالليرات السورية حيث أهملت الباحثة حالة التسليفات بعملات أجنبية والتي قد تنص شروطها التعاقدية على وضع حد أدنى للفائدة يضاف إليه عدد من النقاط المئوية من معدل LIBOR (إهمال مخاطر تقلب أسعار الصرف ويمكن تحسين النموذج بأخذها بعين الاعتبار).

1- Zaik, E., Walter, J. Kelling, G. and James, C., (1996), "RAROC at Bank of America: From Theory to Practice'', Journal of Applied Corporate Finance, Summer, 1996.

– قامت الباحثة بتشكيل محفظة (من 30 قيمة) تقارب قدر الإمكان البيانات الفعلية للمصرف، وذلك لعدم القدرة على احتساب رأس المال الخطر لكل بيانات المصرف بالإضافة لأنه يستهلك الكثير من الوقت. وذلك على طريقة دراسة Derviz[1] على البنوك التشيكية بسبب:

1– لأن العمل على البيانات الأصلية يستهلك الكثير من الوقت.

2– الكثير من المدخلات المطلوبة في نماذج مخاطر الائتمان غير متوفرة للزبائن الفعليين للمصرف (مثل أحجام القروض، مدة القروض، الفوائد المحتسبة، العائد على أصول المقترض، معدل التغطية) ولذلك اعتمدت الدراسة على تشكيل محفظة بناء على خصائص محفظة فعلية للمصرف وتم الحصول على المدخلات الناقصة بناء على تشكيل متغيرات وكيلة (Proxy Variables) على مستوى الاقتصاد أو مبالغ عشوائية من توزيعات معروفة.

وفي ما يلي بعض صفات البيانات الفعلية المطلوبة لتشكيل المحفظة الافتراضية والتي تم طلب جزء منها في طلب البيانات المقدم للمصارف حسب ما يظهره الملحق رقم (4)

جدول رقم (8)

الصفات العامة لمحفظة القروض الفعلية لبنك قطر[2]

فئة التصنيف	عدد القروض[3] في كل فئة	مبالغ القروض في كل فئة	متوسط معدل الفائدة المطبق/ الانحراف المعياري	متوسط نسبة التغطية بالضمانات المقبولة
1	عدد القروض / النسبة	مبالغ القروض / النسبة	σ1 / μ1	R1
2	عدد القروض / النسبة	مبالغ القروض / النسبة	σ2 / μ2	R2
3	عدد القروض / النسبة	مبالغ القروض / النسبة	σ3 / μ3	R3
4	عدد القروض / النسبة	مبالغ القروض / النسبة	σ4 / μ4	R4
5	عدد القروض / النسبة	مبالغ القروض / النسبة	σ5 / μ5	R5
المجموع	العدد الكلي للقروض/100%	مجموع القروض / 100%	–	–

حيث:

– الفئات من 1 – 5 تمثل التصنيفات التالية للديون (عادية – تتطلب اهتمام – دون المستوى العادي والمقبول – مشكوك بتحصيلها – رديئة) على الترتيب وحسب القرار 597 / م ن/ ب4.

– μ_i متوسط معدل الفائدة المدينة السنوي المطبق لكل فئة من فئات التصنيف

[1] Derviz, Alexis and Kadlcakova, Narcisa, " Business Cycle, Credit Risk, and Economic Capital Determination by Commercial Banks, BIS Papers No22.

[2] من إعداد الباحثة بناء على بيانات المصرف المصرح عنها لمصرف سورية المركزي

[3] إن كل قرض يمثل زبوناً واحداً حيث تم تجميع كل البيانات المتعلقة به.

– σ_i الانحراف المعياري عن متوسط الفائدة المدينة السنوي لكل فئة من الفئات

– R_i متوسط نسبة تغطية الضمانات المقبولة حسب القرار 597/م ن/ب4 للتسهيلات المقدمة، وتشمل الضمانات المقبولة (الضمانات النقدية والرهونات العقارية ورهونات الآليات)

ومن الجدول السابق نستنتج وسطي مبلغ القروض في كل فئة:

جدول رقم (9)

وسطي مبالغ القروض لكل فئة [1]

الفئة حسب القرار 597/م ن/ب4	وسطي مبالغ القروض
1	مبالغ القروض في الفئة 1 / عدد قروض الفئة 1
2	مبالغ القروض في الفئة 2 / عدد قروض الفئة 2
3	مبالغ القروض في الفئة 3 / عدد قروض الفئة 3
4	مبالغ القروض في الفئة 4 / عدد قروض الفئة 4
5	مبالغ القروض في الفئة 5 / عدد قروض الفئة 5

– قدم بنك قطر الوطني – سورية البيانات التالية عن محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة (عدا قروض التجزئة) كما تظهر في وضعية 2012/12/31، وذلك على الشكل التالي:

جدول رقم (10)

عدد القروض في محفظة بنك قطر الوطني حسب فئة التصنيف

فئة التصنيف	عدد القروض في الفئة
1	818
2	11
3	61
4	32
5	2
المجموع	**924**

وبناء على التقارير السنوية المدققة والمنشورة لبنك قطر الوطني حصلت الباحثة على البيانات التالية موقوفة كما في 2012/12/31:

[1] من إعداد الباحثة بناء على بيانات المصرف المصرح عنها لمصرف سورية المركزي

جدول رقم (11)

الصفات العامة لمحفظة القروض الفعلية لبنك قطر الوطني

فئة التصنيف	عدد القروض في كل فئة	مبالغ القروض في كل فئة[1]	معدل الفائدة المطبق/ الانحراف المعياري	الضمانات المقبولة
1	818 (%88.53)	%38,06 /1,107,210,897	σ1 / μ1	1,797,749,750
2	11 (%1.19)	%29.98 /872,083,907	σ2 / μ2	227,823,000
3	61 (%6.60)	%12,49 /363,492,689	σ3 / μ3	516,180,575
4	32 (3.46)	%10,46 /304,216,128	σ4 / μ4	
5	2 (%0.21)	%9,01 /262,233,860	σ5 / μ5	
المجموع	924 (%100)	%100 /2,909,237,481	%	

المصدر: من إعداد الباحثة

وهكذا تستطيع الباحثة بناء على البيانات السابقة تشكيل محفظة افتراضية من (30) شركة تمتلك ذات الصفات الفعلية السابقة

- **<u>حساب معدل عدم السداد:</u>**

يعرف عدم السداد بأنه حدث ائتماني ينتقل فيه تصنيف قرض زبون ما من فئتي التصنيف الأولى والثانية إلى فئات التصنيف الثالثة والرابعة والخامسة خلال فترة زمنية معينة.[2]

عند احتساب احتمال عدم السداد سنستخدم البيانات التاريخية السنوية التي صرح عنها المصرف خلال سنتي 2011-2012 من خلال النماذج (2-3-4-5-6) للقرار 597 /م ن /ب4 و تعديلاته من خلال احتساب معدل الانتقال من تصنيف ائتماني إلى آخر مع تلافي أثر نمو المحفظة (بدون أخذ الزبائن الجدد).

وقامت الباحثة بدمج بعض فئات التصنيفات لعدم توفر البيانات التفصيلية ويمكن تحسين النموذج من خلال الحصول على كل البيانات، والفئات التي حصلت عليها الباحثة:

- الفئة الأولى / Cat1: (الديون المنتجة العادية والمتدنية)
- الفئة الثانية / Cat2: (الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً)
- الفئة الثالثة / Cat3: (الديون غير المنتجة)

[1]- المبالغ هي مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدون طرح الفوائد المعلقة ومخصص تدني التسهيلات المباشرة.

2- Business cycle, credit risk and economic capital determination by commercial banks

أي احتمال انتقال التصنيف الائتماني للزبون من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية هو:

الديون التي انتقلت من الفئة الأولى إلى الثانية خلال الربع / الديون المصنفة في الفئة الأولى في الربع السابق

وهكذا نحسب احتمال الانتقال من فئة لأخرى مع مراعاة أن الانتقال سيكون بشكل تسلسلي ثم نحسب متوسط احتمال الانتقال من فئة لأخرى لكل تصنيف. وبذلك نحصل على متوسط عدم السداد السنوي للانتقال من تصنيف لآخر.

جدول رقم (12)

احتساب معدل عدم السداد حسب طريقة الانتقال من فئة التصنيف[1]

الأثر	الانتقال من – إلى	Q1 – 2011	Q2 – 2011	Q3 – 2011	Q4 – 2011	Q1 – 2012	Q2 – 2012	Q3 – 2012	Q4 – 2012	المتوسط
+ 2	2 – 1		D1	D1	D1	D1	D1	D1	D1	
+ 3	3 – 1		D2	D2	D2	D2	D2	D2	D2	
– 2	1 – 2									
+ 3	3 – 2		D3	D3	D3	D3	D3	D3	D3	
– 3	1 – 3									
– 3	2 – 3									
	احتمال الانتقال من 1 2–	–	D1/Cat1	D1/Cat1	D1/Cat1	D1/Cat1	D1/Cat1	D1/Cat1	D1/Cat1	Σ
	احتمال الانتقال من 1 3–	–	D2/Cat1	D2/Cat1	D2/Cat1	D2/Cat1	D2/Cat1	D2/Cat1	D2/Cat1	Σ
	احتمال الانتقال من 2 3–	–	D3/Cat2	D3/Cat2	D3/Cat2	D3/Cat2	D3/Cat2	D3/Cat2	D3/Cat2	Σ

حيث نستطيع تحسين النموذج بأخذ أثر الخلايا الملونة والتي لم تحتسبها الباحثة لصعوبة الحصول على البيانات بمثل هذا التفصيل.

[1] الجدول من إعداد الباحثة

من خلال التقارير السنوية المنشورة لبنك قطر الوطني استطاعت الباحثة حساب معدل عدم السداد على الشكل التالي:

جدول رقم (13)

نتائج احتساب معدل عدم السداد

الأثر	الانتقال من – إلى	2012
2 +	2 – 1	258,075,907
3 +	3 – 1	614,008,000
2 –	1 – 2	
3 +	3 – 2	672,398,265
3 –	1 – 3	
3 –	2 – 3	
احتمال الانتقال من 1 –2		0.10
احتمال الانتقال من 1 –3		0.23
احتمال الانتقال من 2 –3		1

المصدر: من إعداد الباحثة

- **حساب معدل التغطية:**

قامت الباحثة بحساب معدل التغطية بالضمانات المقبولة المحددة في القرار 597/ م ن/ب4 وهي (الضمانات النقدية والرهونات العقارية ورهونات السيارات). وذلك من خلال الملاحظات الواردة في التقرير السنوي في البند توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات، وقد صرح المصرف أن كل ضماناته المقبولة هي ضمانات عقارية. حيث كانت نسبة التغطية كالتالي:

جدول رقم (14)

نتائج حساب معدل التغطية

الفئة	مبلغ التسهيلات في الفئة	الضمانات المقبولة	نسبة التغطية
1	1,107,210,897	1,797,749,750	1.62
2	872,083,907	227,823,000	0.26
3	363,492,689	201,762,829	0.56
4	304,216,128	168,860,361	0.56
5	262,233,860	145,557,385	0.56

المصدر: من إعداد الباحثة

- **مدة القرض:**

إن القروض التي تندرج ضمن فئة "قروض قصيرة وسندات لأمرنا" تتراوح مدة القرض فيها بين سنة وخمس سنوات ولذلك استخدمت الباحثة متغيراً عشوائياً يأخذ قيمة ضمن المجال من (1 – 5) للقروض الفردية بناء على التوزيع الطبيعي ثم تقريب هذه القيم لأقرب عدد صحيح.

- **معدل الفائدة المدينة المطبقة:**

حصلت الباحثة من المصرف على متوسط معدل الفائدة السنوي المطبق على كل فئة من فئات القروض بالإضافة للانحراف المعياري. ولذلك ستستخدم الباحثة متغيراً عشوائياً يخضع للتوزيع الطبيعي بمتوسط هو المتوسط المحسوب و بانحراف معياري محسوب.

- **حساب مجموع الخسائر المتوقعة أو تقدير القيمة الكلية للمحفظة**

هناك العديد من الأساليب التي يستخدمها الاختصاصيون من أجل الوصول لحساب رأس المال الاقتصادي وستعتمد الباحثة نموذج CreditMetrics Model لأنه أسهل من حيث التطبيق وتوفر أغلب البيانات المطلوبة.

- **CreditMetrics Model**

تحتسب القيمة الكلية للمحفظة باستخدام أسلوب CreditMetrics Model فيه ترتبط المخاطر بحدوث تغيرات في قيمة المحفظة ناتجة عن تغيرات في نوعية الائتمان للمقترضين الفرديين (انخفاض التصنيف أو عدم السداد) خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة). وتم استخدام القاعدتين الأساسيتين في هذا الأسلوب. القاعدة الأولى التحليلية تتطلب اشتقاق مقاييس المخاطر الأساسية مثل المتوسط، التباين والانحراف المعياري على مستوى الأصول والمحفظة. القاعدة التقديرية تتضمن خلق محاكاة لتوزيع قيم المحفظة. وبناء على هذا التوزيع يتم تقدير رأس المال الاقتصادي عند مستويات ثقة مختلفة. وستستخدم الباحثة محاكاة مونت كارلو Monte Carlo Simulation للحصول على التوزيع المطلوب.

- **محاكاة مونت كارلو Monte Carlo Simulation**

تعطي هذه المحاكاة قيم عشوائية من التوزيع الطبيعي (سيناريوهات في نموذج CreditMetrics) لعوائد الأصول ويحتوي كل سيناريو العدد نفسه من القيم (الأعداد الفعلية) وهذا العدد يماثل عدد الأصول في المحفظة المشكلة وهي (30).

كل قيمة من قيم كل سيناريو تقارن مع قيم محددة مسبقاً لعتبة الانتقال من تصنيف لآخر. وبهذه الحالة، ففي كل سيناريو سيكون هناك تصنيف جديد لكل أصل (مقترض) في المحفظة.

في حالة عدم التوقف عن السداد، كل أصل i يعاد تقييمه وفقاً للمعادلة:

$$V^{g'}{}_i = \sum_{t=1}^{Ti-1} \frac{r_i}{(1+fg_t)^t} + \frac{r_i+F_i}{(1+fg_{Ti})^{Ti}}$$

حيث ri و Fi هي دفعات الفائدة على القرض والقيمة الاسمية للقرض على التوالي.

Ti هي مدة القرض.

و fgt هي معدلات الفائدة السنوية الآجلة للسنوات من 1 إلى Ti الموافق للتصنيف 'g. في هذه الدراسة نفترض أن التصنيف الحالي سيتغير من g إلى 'g خلال سنة واحدة.

أما في حالة التوقف عن السداد فالقيمة الحالية للقرض تحسب من حاصل ضرب القيمة الاسمية للقرض بنسبة التغطية. وذلك عل الشكل التالي:

شكل رقم (4)

نموذج عن تطبيق محاكاة مونت كارلو على منحنى الخسائر

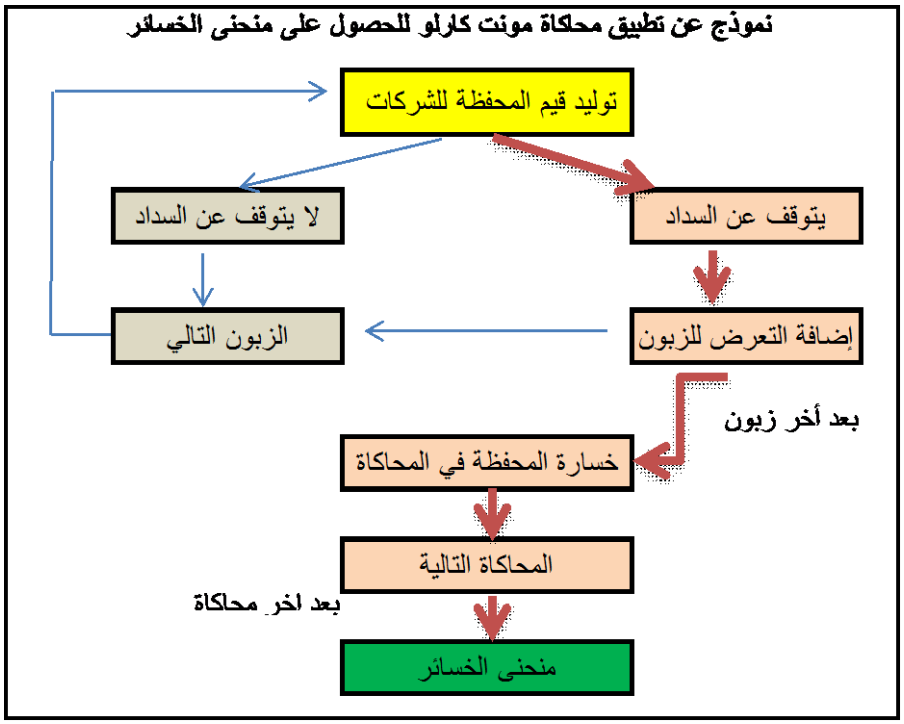

المصدر من إعداد الباحثة

للحصول على توزيع قيم المحفظة ومبالغ متطلبات رأس المال الاقتصادي الموافقة قامت الباحثة بتشكيل محاكاة مونت كارلو من 10,000 قيمة عشوائية. حيث كل سيناريو يحتوي 30 قيمة عشوائية من منحنى التوزيع الطبيعي. كل قيمة من كل سيناريو تمثل العائد القياسي المرتبط بواحد من أصول المحفظة الثلاثين. وبمقارنة قيم السيناريو مع قيم عتبة الانتقال من تصنيف لآخر نجد أن تصنيفات جديدة تم تعيينها لكل من الأصول الثلاثين. بجمع قيم 30 أصل في كل سيناريو نحصل على القيمة الناتجة للمحفظة. والشكل رقم (5) يظهر نتائج تطبيق محاكاة مونت كارلو

شكل رقم (5)

محاكاة مونت كارلو لقيم المحفظة

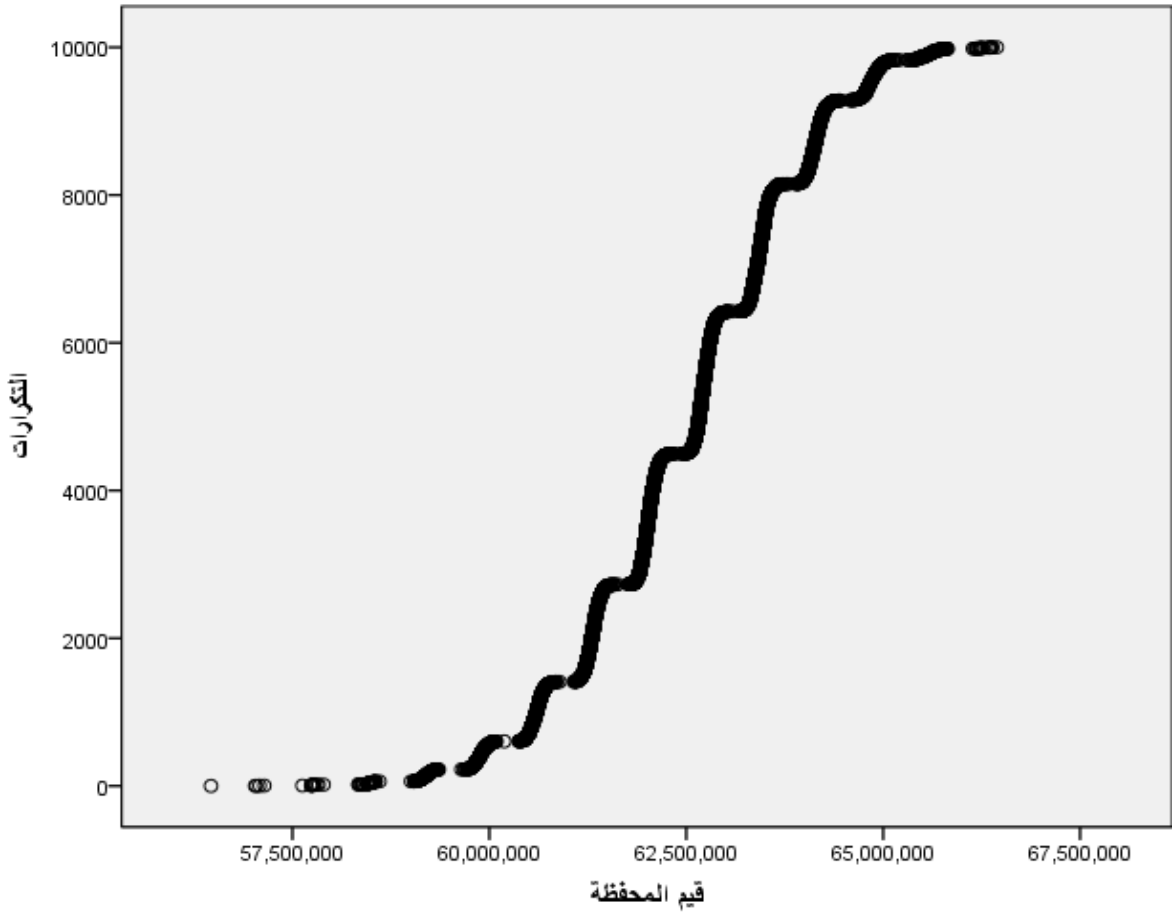

Statistics		
قيم المحفظة		
N	Valid	10000
	Missing	0
Mean		62,500,020.50
Median		62,664,959.50
Std. Deviation		1,421,729.720
Skewness		-.230-
Std. Error of Skewness		.024
Kurtosis		-.107-
Std. Error of Kurtosis		.049
Minimum		56,466,161
Maximum		66,442,655
Percentiles	.01	56,466,217.02
	.05	57,143,456.35

المصدر : برنامج SPSS

رأس المال الاقتصادي هو الفرق بين متوسط قيم المحفظة ومستوى الثقة الذي عادة ما يكون (P% = 1%, 2%, 5%)

Economic Capital = Mean Value of the Portfolio – p–percentile[1]

أما p–percentile فهو أقل قيمة للمحفظة تكرارها التجميعي يتجاوز P%. وحسب الجدول السابق نتوقع أن 100 حالة فقط من أصل 10000 حالة ستكون قيم المحفظة أقل من 56,466,217 مليون ليرة وأن 500 حالة من أصل 10000حالة ستكون قيم المحفظة المتوقعة أقل من 57,143,456 مليون ليرة.

وبناء على التقديرات السابقة، فإن مستوى رأس المال الاقتصادي المطلوب عند مستويات ثقة مختلفة سيكون:

جدول رقم (15)

تقديرات رأس المال الاقتصادي للمحفظة

1%–percentile	5%– Percentile	Mean	99% Economic Capital	95% Economic Capital
56,466,217.02	57,143,456.35	62,500,020.50	6,033,803	5,356,564

المصدر: من إعداد الباحثة

- **<u>الخسائر المتوقعة:</u>**

وتحتسب من العلاقة[2]: Expected Loss = PD * EAD * LGD

الخسائر المتوقعة = معدل عدم السداد * قيمة التعرض * خسائر عدم السداد

وبالتطبيق على السيناريوهات المفترضة استطاعت الباحثة الحصول على النتائج التي تظهر في الجدول والشكل الواردين في الصفحة التالية. حيث بلغ متوسط الخسائر المتوقعة للمحفظة مبلغ 17,953,505 مليون ليرة سورية. وبلغت أعلى وأدنى قيمة للخسائر المتوقعة على التوالي 19,298,125 و 17,129,671 مليون ليرة سورية.

[1]- Derviz, Alexis and Kadlcakova, Narcisa, " Business Cycle, Credit Risk, and Economic Capital Determination by Commercial Banks, BIS Papers No22, p307, 2005.

[2] المرجع السابق.

جدول رقم (16)

نتائج حساب الخسائر المتوقعة للمحفظة

Statistics		
الخسائر		
N	Valid	10000
	Missing	0
Mean		17,953,504.92
Median		17,944,110.50
Std. Deviation		280,177.875
Skewness		.265
Std. Error of Skewness		.024
Kurtosis		.037
Std. Error of Kurtosis		.049
Minimum		17,129,671
Maximum		19,298,125

شكل رقم (6)

الخسائر المتوقعة للمحفظة

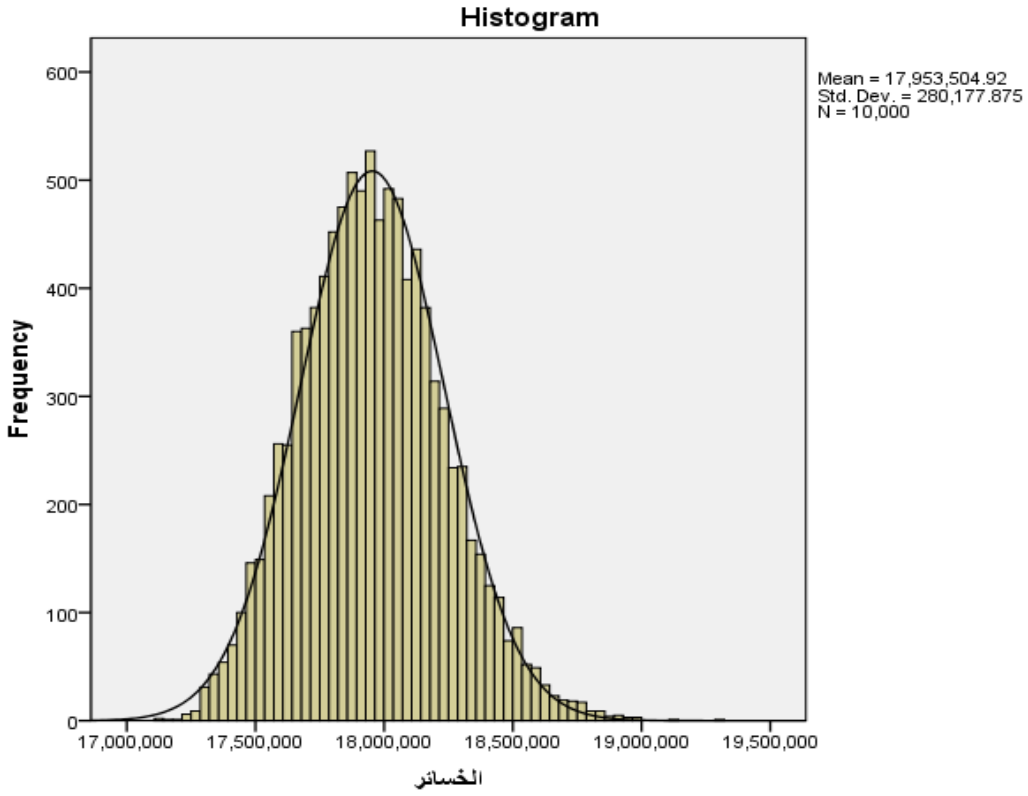

المصدر: برنامج SPSS

- **<u>تطبيق نموذج التسعير</u>**

العائد الصافي المطلوب على القرض "بعد الضريبة" هو الأساس في معادلة التسعير[1]

$$Ri = \frac{\left((h*ECi)+\frac{(h*ECi)*T}{(1-T)}\right)+EL+vR0+\{(v+dv-ECi)(Y_R R_R+(1-Y_R)R_W)\}-vdR_D}{v}$$

حيث ECi هو رأس المال الاقتصادي للأصل i (القرض) / المحفظة ككل
h العائد المطلوب على حقوق الملكية المستهدفة (وستعتبره الباحثة العائد على حقوق الملكية كما في 2012/12/31)
T معدل الضريبة على العوائد، El الخسائر المتوقعة المحسوبة للقرض / للمحفظة
v حجم القرض / المحفظة، $R0$ التكاليف التشغيلية المرتبطة بالقرض / المحفظة
d متطلبات السيولة كجزء من القرض، RD الفائدة على متطلبات السيولة
YR الجزء الممول من التجزئة، RR تكلفة التمويل من التجزئة
(1-YR) الجزء الممول من غير التجزئة، RW تكلفة التمويل من غير التجزئة.

حقوق الملكية 18,453,692,437 ل.س

الربح قبل الضريبة 2,733,256,811 ل.س

معدل العائد على حقوق الملكية ROE = 14.81%

$$Ri = \frac{\left((14.81*5,356,564)+\frac{((14.81*5,356,564))*0.25}{(1-0.25)}\right)+17,953,505+0+\{(58,686,365+11,737,273-5,356,564)(0.92*0.09+(0.08)0.10)\}-11737273}{58,686,365}$$

$$\boldsymbol{Ri = 0.24}$$

[1] Ford, Guy and Sundmacher Maike, The Impact of Economic Capital on The Optimal Funding Equation For a Bank, Macquarie University, Graduate School of Management, p 9, November 2004

- حيث معدل الضريبة على العوائد 25%
- التكاليف التشغيلية تساوي الصفر لصعوبة الحساب
- متطلبات السيولة حسب قرار مصرف سورية المركزي رقم 73 / م ن / ب4 تاريخ 2004/09/19 تبلغ 20%
- الجزء الممول من التجزئة 92% ومتوسط الفائدة المطبقة 9%، والجزء الممول من غير التجزئة 8% ومتوسط الفائدة المطبقة 10%

وفي الجدول التالي النتائج النهائية لتطبيق نموذج تسعير القروض حسب مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي

جدول رقم (17)

النتائج النهائية لتطبيق نموذج تسعير القروض حسب مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي

مستوى الثقة	متوسط قيمة المحفظة	رأس المال الاقتصادي	معدل الفائدة المحسوب حسب رأس المال الاقتصادي	معدل الفائدة المطبق
5%	62,500,020.50	5,356,564	0.24	0.14

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال تطبيق نموذج التسعير وفقاً لمدخل العائد على رأس المال الاقتصادي نجد أن الفائدة المطلوبة على مستوى المحفظة بلغ 24% مقارنة مع الفائدة الفعلية والتي تبلغ 14%. قد تكون هذه النسبة عالية جداً وغير قابلة للتطبيق ولكنها تعطي صورة حقيقية عن المخاطر التي سيتحملها المصرف عند منح القروض.

2- الاستبيان

- **متوسط الأوزان النسبية للاستبيان:**

قامت الباحثة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي من حيث تقسيم إجابات كل سؤال من أسئلة الاستبيان إلى خمسة خيارات هي على التوالي:

- لا أوافق بشدة حيث تم منح هذا الخيار قيمة قدرها 1
- لا أوافق حيث تم منح هذا الخيار قيمة قدرها 2
- حيادي حيث تم منح هذا الخيار قيمة قدرها 3
- أوافق حيث تم منح هذا الخيار قيمة قدرها 4
- أوافق بشدة حيث تم منح هذا الخيار قيمة قدرها 5

بالتالي تم تحديد متوسط حسابي نظري للدراسة ليكون 3 = (1+2+3+4+5)/5

- **نتائج اختبار الاستبيان للثبات**

من أجل التأكد من مصداقية البيانات التي تم الحصول عليها من قبل المستجيبين ومدى إمكانية الاعتماد عليها، قامت الباحثة بإجراء اختبار الثبات وفق مايلي:

الثبات: معامل ألفا كرونباخ

جدول رقم (18)

ملخص اختبار معامل ألفا كرونباخ للثبات

		N	%
Cases	Valid	49	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	49	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.772	42

بلغت نسبة الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ 77.2% وهي نسبة مقبولة [1] وبالتالي يمكن استخدام الاستبيان كأداة صالحة لهذه الدراسة.

[1] أكبر من 70% الذي هو دليل ثبات الاستبيان

- **خصائص توزيع عينة الدراسة:**

ترى الباحثة وقبل الانطلاق في تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان الذي جرى توزيعه على المجتمع الإحصائي أن تقوم الباحثة بإجراء تحليل على خصائص العينة الديمغرافية والذي تم جمع البيانات حوله في القسم الأول من الاستبيان.

1- تحليل العمر للمستجيبين:

جدول رقم (19)

تحليل تكرار عامل العمر للمستجيبين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	40	81.6	81.6	81.6
	من 30- 40 سنة	8	16.3	16.3	98.0
	من 41 - 50سنة	1	2.0	2.0	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

من الجدول السابق يتبين لنا بأن 81.6% من المستجيبين كانوا من الفئة العمرية الأولى للأشخاص الذين عمرهم أقل من 30 سنة، و 16.3% من الفئة العمرية الممتدة من 30 – 40سنة. بينما لم تتجاوز الإجابات من المستجيبين الذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة 2%. ويعكس الشكل التالي الخصائص العمرية للمستجيبين.

شكل رقم (7)

توضيح تكرار المستجيبين بناء على متغير العمر

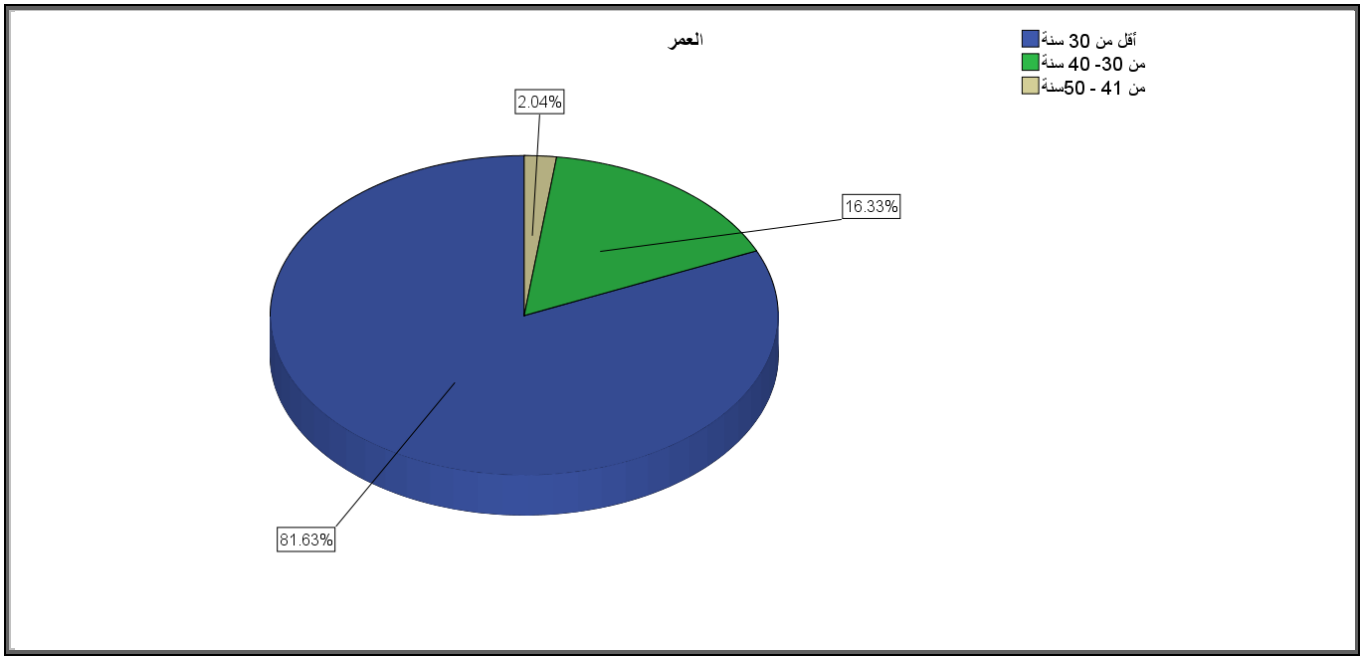

2- تحليل المؤهل العلمي للمستجيبين:

جدول رقم (20)

تحليل تكرار المستجيبين على المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إجازة جامعية	21	42.9	42.9	42.9
	دبلوم دراسات	8	16.3	16.3	59.2
	ماجستير	20	40.8	40.8	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

من الجدول السابق يتبين أن 42.9% من المستجيبين كانوا من حملة الشهادة الجامعية و 40.8% من حملة شهادة الماجستير ولم يكن هناك أي مستجيب من حملة شهادة الدكتوراه. ويعكس الشكل التالي خصائص المستوى التعليمي للمستجيبين.

شكل رقم (8)

توضيح تكرار المستجيبين بناء على المؤهل العلمي

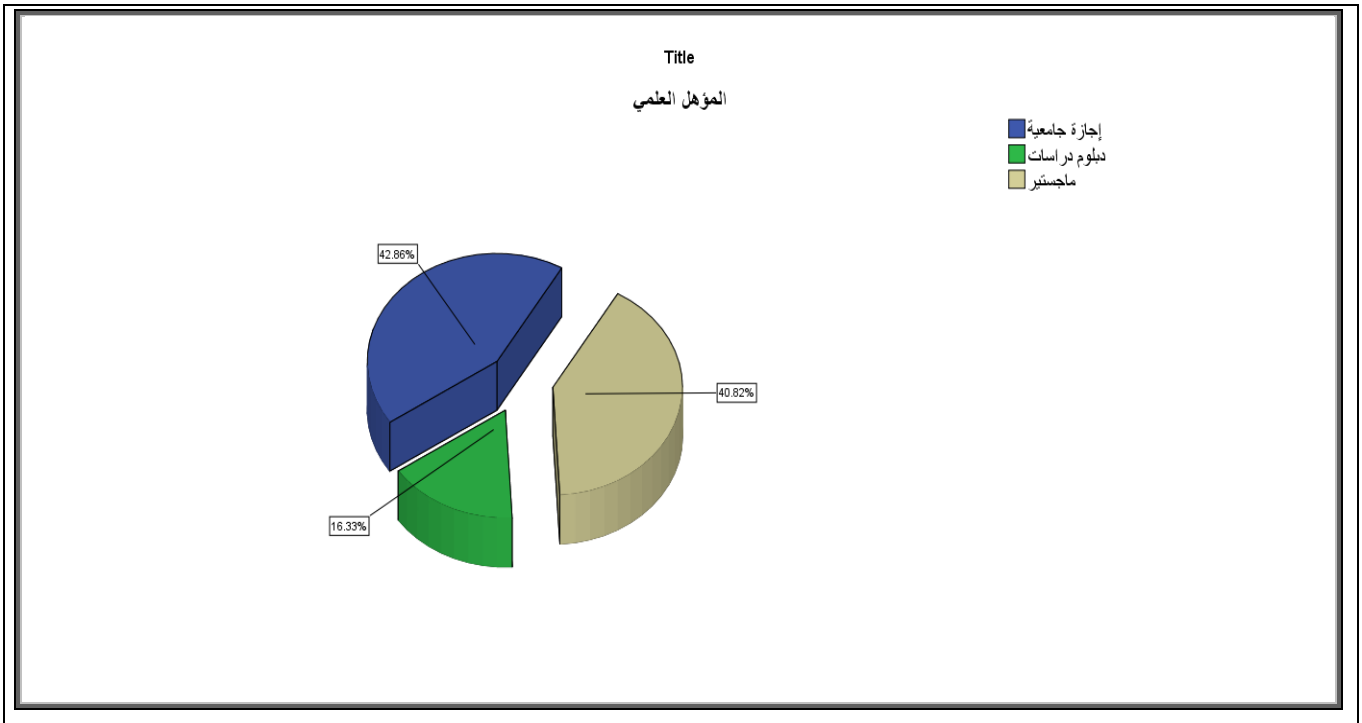

3- تحليل عدد سنوات الخبرة للمستجيبين:

جدول رقم (21)

تحليل عدد سنوات الخبرة للمستجيبين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	31	63.3	63.3	63.3
	من 5 – 10 سنوات	18	36.7	36.7	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

من الجدول السابق يتبين لنا أن المستجيبين يتوزعون من حيث عدد سنوات الخبرة بين 63.3% من موظفي المصارف الذين يملكون خبرة أقل من 5 سنوات و36.7% من المستجيبين كانوا من موظفي المصارف الذين تمتد سنوات خبرتهم بين 5 و10 سنوات. ويعكس الشكل التالي توزع المستجيبين بحسب سنوات الخبرة التي يمتلكونها.

شكل رقم (9)

توضيح تكرار المستجيبين بناء على سنوات الخبرة

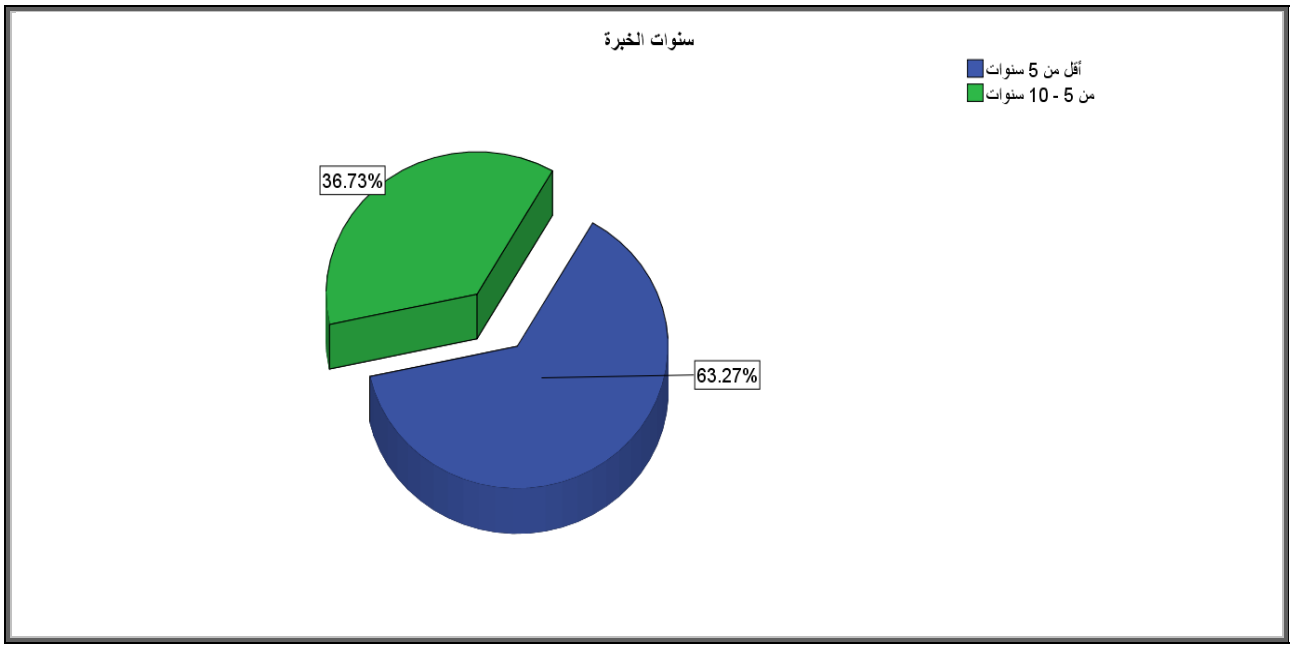

ثالثاً: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

Analysis Of The Study Results And The Theory Hypothesis Tests

الفرضية 1-1

إن التشريعات الناظمة لعملية تسعير القروض تشكل إطاراً كافياً لمثل هذه العملية

جدول رقم (22)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الأولى

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1.1	49	1.8299	.36083	.05155

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of	
					Lower	Upper
H1.1	-	48	.000	-1.17007-	-1.2737-	-1.0664-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.83) وقيمة الاختبار الافتراضي (3)، وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد أن التشريعات الناظمة لعملية تسعير القروض لا تشكل إطاراً كافياً لأغراض التسعير وذلك حسب آراء أفراد عينة البحث.

الفرضية 1-2

السياسة النقدية للمصرف المركزي ليست العامل الأكبر المؤثر في اتخاذ قرارات التسعير في المصارف السورية

جدول رقم (23)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1.2	49	1.8231	.34762	.04966

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of	
					Lower	Upper
H1.2	-23.698-	48	.000	-1.17687-	-1.2767-	-1.0770-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.82) وقيمة الاختبار الافتراضي (3)، وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي فالفرق دال إحصائياً، ومتوسط العينة أصغر بنسبة دالة، وهذا يعني أن أفراد العينة يرفضون محتوى الفرضية ويرون أن السياسة النقدية للمصرف المركزي هي العامل الأكبر المؤثر في اتخاذ قرارات التسعير في المصارف السورية.

الفرضية 1-3

يشكل أسلوب قياس المخاطر الائتمانية الذي حددته التشريعات إطاراً كافياً لأغراض تسعير القروض

جدول رقم (24)

ملخص اختبار T- Student للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الأولى

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1.3	49	1.8214	.32676	.04668

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of	
					Lower	Upper
H1.3	-	48	.000	-1.17857-	-1.2724-	-1.0847-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.82) وقيمة الاختبار الافتراضي (3)، وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد أن أسلوب قياس المخاطر الائتمانية الذي حددته التشريعات لا يشكل إطاراً كافياً لأغراض تسعير القروض وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث.

الفرضية 1-4

عدم تمييز الإدارة العليا لمفهوم رأس المال الاقتصادي لا يؤثر على تبني المفهوم لأغراض التسعير

جدول رقم (25)

ملخص اختبار T- Student للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الأولى

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1.4	49	1.7551	.43978	.06283

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the	
					Lower	Upper
H1.4	-	48	.000	-1.24490-	-1.3712-	-1.1186-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.75) وقيمة الاختبار الافتراضي (3)، وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد أن عدم تمييز الإدارة العليا لمفهوم رأس المال الاقتصادي يؤثر على تبني مفهوم العائد على رأس المال الاقتصادي لأغراض التسعير وذلك حسب آراء أفراد عينة البحث.

الفرضية (1)

لا تؤثر البيئة الناظمة للعمل المصرفي في سورية على تبني أسلوب تسعير القروض على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي

جدول رقم (26)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الرئيسة الأولى

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1	49	1.8085	.23507	.03358

One-Sample Test					
	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-	Mean	95% Confidence Interval of the

			tailed)	Difference	Lower	Upper
H1	-	48	.000	-1.19152-	-1.2590-	-1.1240-

يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.8) وقيمة الاختبار الافتراضي (3)، وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد أن البيئة الناظمة للعمل المصرفي في سورية تؤثر على تبني أسلوب تسعير القروض على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي وذلك وفقاً لآراء أفراد العينة.

الفرضية 2-1

يميز أسلوب تسعير القروض المعتمد في المصرف بين المخاطر الإفرادية للزبائن عند منح التسهيلات الائتمانية

جدول رقم (27)

ملخص اختبار T- Student للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H2.1	49	1.9082	.36334	.05191

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of	
					Lower	Upper
H2.1	-	48	.000	-1.09184-	-1.1962-	-.9875-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.9) وقيمة الاختبار الافتراضي (3)، وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد أن أسلوب تسعير القروض المعتمد في المصرف (الذي يعمل فيه المستجيب) لا يميز بين المخاطر الإفرادية للزبائن عند منح التسهيلات الائتمانية وذلك حسب آراء أفراد عينة البحث.

الفرضية 2-2

إن بناء نموذج داخلي في المصرف لقياس المخاطر لا يؤثر على القياس الحقيقي لتكلفة الإقراض

جدول رقم (28)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H2.2	49	1.7878	.32509	.04644

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the	
					Lower	Upper
H2.2	-	48	.000	-1.21224-	-1.3056-	-1.1189-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.79) وقيمة الاختبار الافتراضي (3)، وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد أن بناء نموذج داخلي في المصرف لقياس المخاطر يؤثر على قياس تكاليف الإقراض بشكل أدق وذلك حسب آراء أفراد عينة البحث.

الفرضية 2-3

لا توفر مدخلات نموذج رأس المال الاقتصادي نتائج أكثر دقة في قياس تكاليف الإقراض

جدول رقم (29)

ملخص اختبار T- Student للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H2.3	49	1.8571	.31358	.04480

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of	
					Lower	Upper
H2.3	-	48	.000	-1.14286-	-1.2329-	-1.0528-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.86) وقيمة الاختبار الافتراضي (3)، وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من

مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد أن مخرجات نموذج رأس المال الاقتصادي توفر نتائج أكثر دقة في قياس تكاليف الإقراض وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث.

الفرضية 2-4

لا يؤثر توزيع رأس المال الاقتصادي على محافظ المصرف في قياس تكلفة المخاطر بشكل أدق:

جدول رقم (30)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H2.4	49	1.8531	.36234	.05176

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of	
					Lower	Upper
H2.4	-	48	.000	-1.14694-	-1.2510-	-1.0429-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.85) وقيمة الاختبار الافتراضي (3)، وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد أن توزيع رأس المال الاقتصادي على محافظ المصرف يؤثر في قياس التكاليف بشكل أكثر دقة وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث.

الفرضية الثانية

لا يؤثر استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي في حساب تكاليف الإقراض بشكل أكثر دقة

جدول رقم (31)

ملخص T-Student للفرضية الرئيسة الثانية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H2	49	1.8485	.20174	.02882

One-Sample Test		
	Test Value = 3	

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of	
					Lower	Upper
H2	-	48	.000	-1.15145-	-1.2094-	-1.0935-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق ذات دالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.85) وقيمة الاختبار الافتراضي (3) وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد على أن استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي في تسعير القروض يؤثر على حساب تكاليف الإقراض بشكل أكثر دقة وذلك حسب رأي أفراد العينة.

الفرضية 3-1

توفر مقاييس الأداء التقليدية إطاراً كافياً لاتخاذ القرارات كقرارات التسعير وفق المخاطر المرتبطة بالعائد

جدول رقم (32)

ملخص T-Student للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الثالثة

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H3.1	49	1.7296	.28338	.04048

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of	
					Lower	Upper
H3.1	-	48	.000	-1.27041-	-1.3518-	-1.1890-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق ذات دالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.73) وقيمة الاختبار الافتراضي (3) وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد أن مقاييس الأداء التقليدية لا تشكل إطاراً كافياً لاتخاذ القرارات كقرارات التسعير وفق المخاطر المرتبطة بالعائد وذلك حسب رأي أفراد العينة.

الفرضية 3-2

لا يوفر مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي مقياساً أفضل لاتخاذ قرارات أكثر دقة

جدول رقم (33)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثالثة

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H3.2	49	1.9218	.28075	.04011

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of	
					Lower	Upper
H3.2	-	48	.000	-1.07823-	-1.1589-	-.9976-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق ذات دالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.92) وقيمة الاختبار الافتراضي (3) وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد أن مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي يوفر مقياساً أفضل لاتخاذ قرارات أكثر دقة وذلك حسب رأي أفراد العينة.

الفرضية 3

لا يوفر مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي مقياساً أفضل لتقييم الأداء

جدول رقم (34)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الرئيسة الثالثة

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H3	49	1.8449	.22459	.03208

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the	
					Lower	Upper
H3	-	48	.000	-1.15510-	-1.2196-	-1.0906-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروق ذات دالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (1.85) وقيمة الاختبار الافتراضي (3) وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد أن مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي يوفر مقياساً أفضل لتقييم الأداء وذلك حسب رأي أفراد العينة.

رابعاً– الاستنتاجات والتوصيات

Conclusions And Recommendations

بعد تحليل نتائج الاختبارات الإحصائية التي تمت على فرضيات البحث توصلت الباحثة إلى الاستنتاجات التالية:

– لا تشكل التشريعات الناظمة لعملية تسعير القروض إطاراً كافياُ لمثل هذه العملية

– إن السياسة النقدية للمصرف المركزي هي العامل الأكبر المؤثر في اتخاذ قرارات التسعير في المصارف السورية

– لا يشكل أسلوب قياس المخاطر الائتمانية الذي حددته التشريعات إطاراً كافياً لأغراض التسعير

– عدم تمييز الإدارة العليا لمفهوم رأس المال الاقتصادي يؤثر على تبني المفهوم لأغراض التسعير

– بناءً على الاستنتاجات الفرعية السابقة فإن الباحثة ترفض الفرضية الأولى وتؤكد على تأثير البيئة الناظمة للعمل المصرفي في سورية على تبني أسلوب تسعير القروض على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي، وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث.

– لا يميز أسلوب تسعير القروض المعتمد في المصرف بين المخاطر الإفرادية للزبائن عند منح التسهيلات الائتمانية.

– إن بناء نموذج داخلي في المصرف لقياس المخاطر الائتمانية يؤثر على القياس الحقيقي لتكلفة الإقراض.

– توفر مخرجات نموذج رأس المال الاقتصادي نتائج أكثر دقة في قياس تكاليف الإقراض

– يؤثر توزيع رأس المال الاقتصادي على محافظ المصرف في قياس تكلفة المخاطر بشكل أدق.

– بناء على الاستنتاجات الفرعية السابقة فإن الباحثة ترفض الفرضية الرئيسة الثانية وتؤكد على أن استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي يؤثر في حساب تكاليف الإقراض بشكل أكثر دقة وذلك حسب رأي أفراد العينة.

– لا توفر مقاييس الأداء التقليدية إطاراً كافياً لاتخاذ القرارات كقرار التسعير وفق المخاطر المرتبطة بالعائد.

– يوفر مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي مقياساً أفضل لاتخاذ قرارات أكثر دقة.

– بناء على الاستنتاجات الفرعية السابقة فإن الباحثة ترفض الفرضية الرئيسة الثالثة وتؤكد أن مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي يوفر مقياساً أفضل لتقييم الأداء.

التوصيات:

أ– ضرورة اشتمال التعليمات التنفيذية للقرارات التي تحكم عالم الأعمال في الجمهورية العربية السورية، على كافة التفاصيل التي تشكل إطاراً متكاملاً وشاملاً ومحدداً الأمر الذي يساهم في سهولة التنفيذ والتطبيق.

ب– ضرورة إشراك القطاع الأكاديمي والمهني في الجمهورية العربية السورية في سن مثل هذا النوع من القرارات التي تحتاج إلى آراء علمية تنسجم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم والأبحاث الحديثة التي توصلت إليها المراكز العلمية في مختلف الدول المتقدمة وخبرة المهنيين العملية في السوق السورية والأسواق المجاورة الذين يقومون بأداء عملهم بما ينسجم مع معايير دولية متطورة حاكمة لمثل هذا النوع من الخدمات الحديثة.

ج– إعادة النظر في وضع ضوابط حقيقية لعملية تسعير القروض بناء على نماذج القياس الكمي للتكاليف التي تم تطويرها حتى أصبحت غاية في الدقة في الدول المتقدمة.

د– تشجيع المصارف التجارية على تبني الأساليب الحديثة في التسعير والتي تربط بين المخاطر والعوائد وخاصة في ظل الأوضاع الحالية التي ترتفع فيها المخاطر ولابد أن تنعكس في قياس العوائد.

هـ– أن يوفر المصرف المركزي قاعدة بيانات كمية عن المخاطر التي يواجهها العمل المصرفي في الجمهورية العربية السورية على المستوى الإجمالي والذي قد يشجع المصارف على استعمال هذه البيانات التي قد تكلف كل مصرف على حدى تكاليف هائلة لقياس هذه المخاطر.

و– تشجيع إدارات المصارف على تبني نماذج داخلية لقياس المخاطر بناء على البيانات الداخلية لكل مصرف وتطوير نماذج خاصة بها تشكل مدخلات النماذج الحديثة لتسعير القروض.

المراجع

References

1- الكتب والأبحاث باللغة العربية

- البكري ثامر ياسر، تسويق الخدمات الصحية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2005.

- الحاج حسن أحمد راغب، أنظمة ضمان الودائع، مجلة البنوك العدد 27 2007.

- الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر في البنوك، منهج عملي وتطبيقي، منشأة المعارف، الإسكندرية 2005.

- الشعار محمد، أسس العمل المصرفي، الجندي للطباعة والنشر، حلب 2005.

- العجارمة تيسير، التسويق المصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2005.

- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، دراسة حول إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2004.

- انجرو إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28) العدد (3) 2006.

- أحمد عماد الدين أحمد السندي، أثر طرق تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات في المصارف السودانية خلال الفترة 2000-2005 ، رسالة ماجستير، أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية 2007.

- جعفر، عبد الإله نعمة، محاسبة التكاليف في البنوك التجارية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

- جهماني عمر عيسى، عمري أحمد محمد، تطبيق نظم محاسبة التكاليف في البنوك التجارية العاملة في الأردن، دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (19) العدد (2) 2003.

- حشاد نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل II، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية 2005.

– خطيب منال، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004.

– رجب، معين محمد، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين بقطاع غزة، 1996 .

– شملخ، ساطع سعدي، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة (دراسة ميدانية)، الجامعة الإسلامية غزة 2008.

– شهابي عماد أمين، خريطة طريق تطبيق بازل المصارف العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة، الدراسة للبلاد العربية، 2008.

– صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت 1998.

– طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد و المخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001.

– عبد الحميد عبد الطيف، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.

– عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك و تطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، بيروت 2000.

– عبد الله خالد أمين، إطار إدارة المخاطرة الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان 2002.

– عبيدات محمد، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر: مدخل سلوكي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2004.

– محمد عبده مصطفى، تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998.

– معلا ناجي، أصول التسويق المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان 1994.

2- الكتب والأبحاث باللغة الإنكليزية

Alessandri, Piergiorgio and Drehmann, Mathias, An Economic Capital Model Integrating Credit and Market Risk in the Banking Book, European Central Bank, Working Paper Series No 1041. April 2009.

Alistair, Milne and Mario, Onorato, Risk Adjusted Measures of Value Creation in Financial Institutions. Bank of Finland Research Discussion papers, 2009.

Altman, Edward I., Managing Credit Risk: The Challenge For The New Millennium, New York University, 2002.

Aziz. A. & Rosen, D. (2004) Capital allocation and RAPM, Professional Risk Manager (PRM) handbook, Chapter 3, PRMIA Publications.

Basel Committee on Banking Supervision, Range of practices and issues in economic capital modeling, Consultative Document, August 2008.

Basel Committee on Banking Supervision, Range of Practices and Issues in Economic Capital Frameworks,
Bank for International Settlements ,March 2009.

Carey, Mark. Dimensions of Credit Risk and Their Relationship to Economic Capital Requirements. National Bureau of Economic Research. University of Chicago Press. P 197. 2001.

Derviz, Alexis and Kadlcakova, Narcisa, " Business Cycle, Credit Risk, and Economic Capital Determination by Commercial Banks, BIS Papers No22, 2005.

Edelberg, Wendy, Risk-based Pricing of Interest Rates in Household Loan Markets, Federal Reserve Board, University of Chicago, 2003.

Ford, Guy and Sundmacher, Maike, Bank Credit Rating Dynamics, International Review of Business Research Papers, Vol.3 No.4 October 2007.

Ford, Guy and Sundmacher, Maike, The Impact of Economic Capital on The Optimal Funding Equation For a Bank, Macquarie University, Graduate School of Management, November 2004.

Jones, David & Mingo, Hohn. Credit Risk Modeling and Internal Capital Allocation Processes. Journal of Economics and Business. 1999. V 51. P 79 – 108

Kupiec. P, (2002(. Calibrating your Intuition. Capital Allocation for Market and Credit Risk, working paper, IMF, at http:www.Imf.org/external/pubs/ft/wp/2002/wp0299.pdf

Matten. C. (2002). Managing Bank capital. Wilev. Chichster.

Merton, R. C. & Perold, A. F (1993). Theory of Risk Capital in Financial Firms, Journal of Applied Corporate Finance, (Fall), 16 – 32.

Michel, Dietsch and Joel, Pety, The Credit Risk in SME Loan Portfolios: Modeling Issues, Pricing and Capital Requirements, Journal Of Banking And Finance, Volume 26, 2002.

Milne, Alistair and Onorato, Mario, Risk-Adjusted measures of value creation in financial institutions, Bank of Finland, Research discussion papers, 2009.

Ong, M.K, Internal Credit Risk Models: Capital Allocation and Performance Measurement. London: Risk Books, 1999.

Pallant, Julie. SPSS Survival Manual (A step by step guide to data analysis using SPSS). Allen & Unwin publication, second edition 2005.

Perold, A. F. (2005). Capital allocation in financial firms, Journal of Applied Corporate Finance 17(3), 110-118.

Peter S. Rose & Sylvia Conway hudgins, Bank management and financial services, 2005, P 149.

Philip, Jorion, Value-at-Risk: The New Benchmark for Managing Financial Risk, 3rd Edition ,New York: Mcgraw –Hill, 2007.

Porteous, Bruce T. and Tapadar, Pradip, An Introduction to Economic Capital for Financial Services Firms, University of Kent, 2007.

PWC and Economist Intelligence Unit. 2005. Effective Capital Management: Economic Capital as an Industry Standard? PWC FS Briefing Programme. 13th Briefing

Rafael, Repullo and Javer, Suarez, Loan Pricing Under Basel Capital Requirements, Journal of Financial Intermediation, Vol. 13, No.4, October 2004.

Rockey Ieraci, Model Validation A RAROC Case Study, Standard & Poor's Risk Solutions, February 27th, 2008.

Rosen, Dan & Saunders, David." Economic Capital" Encyclopedia of Quantitative Finance. Hoboken: Wiley, 2010. Credo Reference. Web. 24 February 2012

Saita, F (2003), Measuring risk-adjusted performances for credit risk. Working Paper 89/03, March.

Schweser, Kaplan, Foundations of Risk Management. Kaplan, Inc, 2012.

Sundmacher, Maike and Ellis, Craig. Economic Capital, Loan Pricing and Rating Arbitrage, University of Western Sydney, School of Business, October 2, 2008

Zaik, E., Walter, J. Kelling, G. and James, C., (1996), "RAROC at Bank of America: From Theory to Practice", Journal of Applied Corporate Finance, Summer, 1996.

3- مواقع الإنترنت

www.dse.sy
www.bis.org
www.banque**central**e.gov.sy

الملاحق

الملحق الأول: تكرارات الإجابات التي تم الحصول عليها من جمع الاستبيانات

Question 1

عدم إلزام المصارف بوضع ضوابط مكتوبة لتقييم القروض وتسعيرها ضمن السياسة الائتمانية لن يؤثر على عملية تسعير القروض

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	13	26.5	26.5	26.5
	2	31	63.3	63.3	89.8
	3	5	10.2	10.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 13 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و31 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 89.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 2

عدم وجود سياسة تسعير مكتوبة لن تؤثر على اختيار أسلوب تسعير يربط بين المخاطر المصرفية والعوائد المتوقعة وفقاً لمتطلبات القرار 93/م ن/ب4 الخاص بإدارة مخاطر الائتمان

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	12	24.5	24.5	24.5
	2	35	71.4	71.4	95.9
	3	2	4.1	4.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 12 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال 35 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 95.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 3

عدم تمييز المشرع لمفهوم رأس المال الاقتصادي لا يؤثر على إعداد نصوص تشريعية تدعم توجه المصرف المركزي لربط العوائد بالمخاطر المرتبطة بها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	9	18.4	18.4	18.4
	2	38	77.6	77.6	95.9
	3	2	4.1	4.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 9 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 38 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 95.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 4 السياسة النقدية للمصرف المركزي برفع/ خفض أسعار الفائدة الدائنة على الودائع ليست العامل الأكبر المؤثر في قرار التسعير في المصارف					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	16	32.7	32.7	32.7
	2	32	65.3	65.3	98.0
	3	1	2.0	2.0	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 16 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 32 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 98% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 5 إن هامش التسعير الذي تقبله المصارف بحكم المنافسة لن يؤثر على قرار المصرف في تسعير القروض التي يمنحها حسب المخاطر المرتبطة بها					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	10	20.4	20.4	20.4
	2	35	71.4	71.4	91.8
	3	4	8.2	8.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 10 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 35 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 98% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 6 أن يكون المصرف قابلاً للسعر بحكم المنافسة لن يؤثر على تبني مخرجات نموذج قياس داخلي للمخاطر في تسعير القروض					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	10	20.4	20.4	20.4
	2	34	69.4	69.4	89.8
	3	5	10.2	10.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 10 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 34 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 89.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 7 إن نسب التثقيل الموحدة التي تحددها التشريعات المصرفية للمخاطر المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القرار 395 /م ن/ب4 تميز في قياس المخاطر الإفرادية لكل قرض					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	11	22.4	22.4	22.4
	2	35	71.4	71.4	93.9
	3	3	6.1	6.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 11 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 35 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 93.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 8 إن تحديد التشريعات الصادرة عن المصرف المركزي للمخاطر الائتمانية بمخاطر التركزات والتجاوز على الحد الأقصى للتسليفات لن يؤثر على قياس المخاطر الائتمانية على مستوى المعاملات الإفرادية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	12	24.5	24.5	24.5
	2	34	69.4	69.4	93.9
	3	3	6.1	6.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 12 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 34 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 93.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 9 إن نظام الأخطار المصرفية الذي يوفره المصرف المركزي يشكل إطاراً كافياً لقياس المخاطر الائتمانية عند منح التسهيلات الائتمانية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	14	28.6	28.6	28.6
	2	30	61.2	61.2	89.8
	3	5	10.2	10.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 14 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 30 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 89.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 10 المصرف قادر على قياس احتمال عدم السداد للمقترض عند منح التسهيلات الائتمانية بناء على مقاييس محكمة طالب المصرف المركزي بوضعها حسب معايير إدارة مخاطر الائتمان					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	13	26.5	26.5	26.5
	2	32	65.3	65.3	91.8
	3	4	8.2	8.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 13 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 32 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 91.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 11 إدراك الإدارة العليا للمزايا التي يوفرها نموذج رأس المال الاقتصادي لن يؤثر على استخدامه لأغراض التسعير					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	20	40.8	40.8	40.8
	2	27	55.1	55.1	95.9
	3	2	4.1	4.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 20 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 27 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 95.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 12 تستخدم الإدارة نماذج التسعير المرجحة بالمخاطر لتحقيق الربط الحقيقي بين المخاطر والعوائد					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	14	28.6	28.6	28.6
	2	30	61.2	61.2	89.8
	3	5	10.2	10.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 14 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 30 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 89.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 13 تعزز الإدارة العليا الثقافة المصرفية بتبني أساليب التسعير الحديثة للقروض كما نصت مسؤوليات مجلس الإدارة حسب القرار 390 /م ن/ب4					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	14	28.6	28.6	28.6
	2	30	61.2	61.2	89.8
	3	5	10.2	10.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 14 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 30 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 89.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 14 يدخل في حساب نموذج تسعير القروض المعتمد في المصرف هامش مخاطر للخسائر المتوقعة المرتبطة بالعميل					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	11	22.4	22.4	22.4
	2	34	69.4	69.4	91.8
	3	4	8.2	8.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 11 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 34 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 91.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 15 يدخل في حساب نموذج تسعير القروض المعتمد في المصرف هامش مخاطر للخسائر غير المتوقعة المرتبطة بالعميل					
		Frequency	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	11	22.4	22.4	22.4
	2	30	61.2	61.2	83.7
	3	8	16.3	16.3	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 11 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 34 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 83.7% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 16 إن الحد الأقصى للتركزات الائتمانية المسموح بها – 25% من الأموال الخاصة الصافية وفقاً لمتطلبات القرار 395 / م ن /ب4 – يميز بين المخاطر الائتمانية للمقترضين المختلفين					
		Frequency	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	9	18.4	18.4	18.4
	2	37	75.5	75.5	93.9
	3	3	6.1	6.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 9 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 37 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 93.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 17 تضمن الإجراءات المتبعة من قبل المصرف عدم تجاوز المخاطرة الكلية التي تنتج عند منح الائتمان أسوأ حالة من الخسائر عند مستوى محدد من الثقة					
		Frequency	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	8	16.3	16.3	16.3
	2	35	71.4	71.4	87.8
	3	6	12.2	12.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 8 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 35 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 87.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 18 إن البيانات الداخلية لكل مصرف لا تؤثر في قياس التكاليف المرتبطة بالإقراض					
		Frequency	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	13	26.5	26.5	26.5
	2	36	73.5	73.5	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 13 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 36 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 100 % من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 19 إن المعدل العالمي للإقراض والمحدد ب 8% حسب مقررات بازل والتشريعات السورية الساعية لتطبيق هذه التشريعات يعبر عن التكلفة الحقيقية للإقراض					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	15	30.6	30.6	30.6
	2	29	59.2	59.2	89.8
	3	5	10.2	10.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 15 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 29 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 89.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 20 إن بناء نموذج داخلي لقياس مخاطر الائتمان –على الأقل– اعتماداً على بيانات المصرف لن يؤثر على قياس التكاليف الحقيقية المرتبطة بهذه المخاطر					
		Frequenc	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	10	20.4	20.4	20.4
	2	36	73.5	73.5	93.9
	3	3	6.1	6.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 10 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 36 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 93.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 21 النظام المعلوماتي في المصرف يحتسب معدل عدم السداد لكل زبون حسب التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان					
		Frequenc	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	14	28.6	28.6	28.6
	2	32	65.3	65.3	93.9
	3	3	6.1	6.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 14 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 32 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 93.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 22 عند منح التسهيلات الائتمانية للعميل تتم مقارنة المخاطر المرتبطة بالعميل مع حد أقصى للمخاطر تضعه الإدارة العليا					
		Frequenc	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	14	28.6	28.6	28.6
	2	32	65.3	65.3	93.9
	3	3	6.1	6.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 14 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 32 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 93.9 % من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 23 إن حجم التعرضات لن يؤثر في حساب رأس المال الاقتصادي الذي يجب تخصيصه لتجنب المخاطر المرتبطة بالقرض					
		Frequenc	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	6	12.2	12.2	12.2
	2	39	79.6	79.6	91.8
	3	4	8.2	8.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 6 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 39 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 91.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 24 إن معدل عدم السداد المحتسب من البيانات التي يوفرها نظام تصنيف الديون حسب القرار 597 وتعديلاته لا يؤثر في حساب تكاليف الإقراض					
		Frequenc	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	10	20.4	20.4	20.4
	2	36	73.5	73.5	93.9
	3	3	6.1	6.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 10 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 36 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 93.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 25 إن نسب التغطية من الضمانات المقبولة المحتسبة من البيانات التي يوفرها نظام تصنيف الديون حسب القرار 597 وتعديلاته لا تؤثر في حساب تكاليف الإقراض					
		Frequenc	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	12	24.5	24.5	24.5
	2	35	71.4	71.4	95.9
	3	2	4.1	4.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 12 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 35 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 95.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 26 عدم تمييز واضعي سياسة التسعير بين المخاطر المتوقعة والمخاطر غير المتوقعة لن يؤثر في قياس التكلفة الحقيقية للإقراض					
		Frequenc	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	13	26.5	26.5	26.5
	2	32	65.3	65.3	91.8
	3	4	8.2	8.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 13 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 32 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 91.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 27 إن أخذ المخصصات والمؤونات بعين الاعتبار عند تسعير القروض لا يؤثر على حساب تكاليف الإقراض بشكل أدق					
		Frequenc	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	11	22.4	22.4	22.4
	2	34	69.4	69.4	91.8
	3	4	8.2	8.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 11 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 34 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 91.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 28 إن تخصيص رأس المال الملائم المرتبط بالمخاطر لكل محفظة ائتمانية لا يؤثر على حساب العائد على التكلفة الحقيقية					
		Frequency	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	13	26.5	26.5	26.5
	2	31	63.3	63.3	89.8
	3	5	10.2	10.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 13 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 31 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 89.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 29 عدم تمييز الدور الرئيسي لرأس المال في امتصاص الخسائر غير المتوقعة لا يؤثر على قياس تكلفة المخاطر عند تسعير القروض					
		Frequency	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	11	22.4	22.4	22.4
	2	34	69.4	69.4	91.8
	3	4	8.2	8.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 11 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 34 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 91.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 30 إن قدرة رأس المال الاقتصادي على نقل قيم الميزانية إلى القيم السوقية ليس له أثر على نقل خصوصية مخاطر المنشأة بحد ذاتها إلى سعر القرض					
		Frequenc	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	15	30.6	30.6	30.6
	2	30	61.2	61.2	91.8
	3	4	8.2	8.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 15 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 30 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 91.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 31

إن ميزة رأس المال الاقتصادي في قياس خسائر المحفظة حسب قيمتها السوقية لا تؤثر على قياس التكاليف عوضاً عن النماذج التي تأخذ الخسائر عند نهاية الفترة الزمنية

		Frequenc	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	14	28.6	28.6	28.6
	2	29	59.2	59.2	87.8
	3	6	12.2	12.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 14 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 29 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 87.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 32

إن استخدام نموذج رأس المال الاقتصادي لا يسمح للمصارف باستخدام نتائج اختبارات الجهد التي طالب بها المصرف المركزي من خلال تقدير الأوزان النسبية للمخاطر التشغيلية والسوقية بناء على القرارات الداخلية للمنشأة

		Frequenc	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	7	14.3	14.3	14.3
	2	37	75.5	75.5	89.8
	3	5	10.2	10.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 7 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 37 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 89.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 33

إن قياس الأداء من خلال معدل العائد على الأصول يؤثر على هدف إدارة المخاطر في ربط المخاطر والعوائد

		Frequenc	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	10	20.4	20.4	20.4
	2	37	75.5	75.5	95.9
	3	2	4.1	4.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 10 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 37 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 95.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 34 إن قياس الأداء من خلال العائد على الأصول يأخذ بعين الاعتبار الأنواع المختلفة للأصول					
		Frequenc	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	10	20.4	20.4	20.4
	2	39	79.6	79.6	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 10 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 39 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 100 % من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 35 إن قياس الأداء من خلال العائد على الأصول يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المختلفة للأصول					
		Frequenc	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	17	34.7	34.7	34.7
	2	32	65.3	65.3	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 17 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 32 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 100 % من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 36 إن قياس الأداء من خلال العائد على حقوق الملكية يأخذ بعين الاعتبار الأنواع المختلفة للمخاطر					
		Frequenc	Percent	Valid	Cumulative Percent
Valid	1	18	36.7	36.7	36.7
	2	31	63.3	63.3	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 18 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 31 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 100 % من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 37 إن مقياس العائد على رأس المال الاقتصادي لا يأخذ بعين الاعتبار الأنواع المختلفة للأصول والمخاطر					
		Frequenc	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	13	26.5	26.5	26.5
	2	31	63.3	63.3	89.8
	3	5	10.2	10.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 13 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 31 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 89.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 38 إن قياس الأداء من خلال القيم السوقية للأصول لا يؤثر في إعطاء مقياس دقيق لقيمة المنشأة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	11	22.4	22.4	22.4
	2	34	69.4	69.4	91.8
	3	4	8.2	8.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 11 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 34 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 91.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 39 إن اتخاذ القرارات وفقاً لمقياس العائد على رأس المال الاقتصادي لا يؤثر في المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2	42	85.7	85.7	85.7
	3	7	14.3	14.3	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 42 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 7 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 85.7% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 40 إن ثبات وملائمة مقياس الأداء حسب العائد على رأس المال الاقتصادي لكل أنواع الأصول والمخاطر لا يوفر إطاراً كافياً لمقارنة وتقييم الفرص البديلة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	12	24.5	24.5	24.5
	2	32	65.3	65.3	89.8
	3	5	10.2	10.2	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 12 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 32 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 89.8% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 41 لا يؤثر استخدام رأس المال الاقتصادي لفهم ومقارنة وتجميع المخاطر في دعم اتخاذ القرارات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	5	10.2	10.2	10.2
	2	35	71.4	71.4	81.6
	3	9	18.4	18.4	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 5 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 35 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 81.6% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

Question 42 إن استخدام المدخل لا يساعد في رفض القروض التي لا تحقق معدل العائد المطلوب إلا بتكلفة مرتفعة					
		Frequenc	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	15	30.6	30.6	30.6
	2	31	63.3	63.3	93.9
	3	3	6.1	6.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أن 15 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و 31 آخرين كانوا غير موافقين أي أن نسبة 93.9% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين تجاه الإجابة.

الملحق الثاني: نموذج الاستبيان الذي تم استخدامه من قبل الباحثة

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم التأمين والمصارف
ماجستير أسواق مالية

استبيان لإجراء دراسة ميدانية

السادة أعضاء لجنة إدارة الأصول والخصوم وضباط الائتمان المحترمين
تحية طيبة وبعد،

أتوجّه إليكم بالتقدير والاحترام راجيةً تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة الميدانية التي تهم القطاع المصرفي السّوري.

أرجو التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة والتي تهدف إلى التعرف على أثر تسعير القروض وفقاً لمدخل العائد على رأس المال الاقتصادي (حيث يعرف رأس المال الاقتصادي بالحد الأدنى من رأس المال الذي يحتاجه المصرف لامتصاص الخسائر غير المتوقعة خلال فترة زمنية معينة وعند مستوى ثقة محدد).

إنَّ إجاباتكم الموضوعيّة على هذه الاستبانة سيكون لها الأثر الكبير في دقةِ النتائج والحصول على الفائدة المرجوة منها، علماً أنَّ المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسريّةٍ تامة وستستعمل لغايات البحث العلمي فقط.

شكراً لحسن تعاونكم.

المشرف: الدكتور عبد الرزاق القاسم

الطالبة: ميشلين بسام الصويتي

يرجى التكرم بوضع إشارة على الإجابة المناسبة في واحد فقط من الخيارات المتاحة

القسم الأول: معلومات شخصية

1- العمر

- ☐ أقل من 30 سنة
- ☐ من 30 إلى 40 سنة
- ☐ من 41 إلى 50 سنة
- ☐ فوق 50 سنة

2- المؤهل العلمي

- ☐ إجازة جامعية
- ☐ دبلوم دراسات عليا
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراه

3- سنوات الخبرة

- ☐ أقل من 5 سنوات
- ☐ من 5 – 10 سنوات
- ☐ من 11 إلى 15 سنة
- ☐ من 16 إلى 20 سنة
- ☐ أكثر من 20 سنة

4`- المنصب الوظيفي .....

القسم الثاني: أسئلة الاستبيان

حيث جرى تقسيم الأسئلة في ثلاث مجموعات وفق التالي:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا تؤثر البيئة الناظمة للعمل المصرفي في سورية على تبني أسلوب تسعير القروض على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي					
الفرضية الفرعية الأولى: إن التشريعات الناظمة لعملية تسعير القروض تشكل إطاراً كافياً لمثل هذه العملية					
السؤال الأول: عدم إلزام المصارف بوضع ضوابط مكتوبة لتقييم القروض وتسعيرها ضمن السياسة الائتمانية لن يؤثر على عملية تسعير القروض	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثاني: عدم وجود سياسة تسعير مكتوبة لن تؤثر على اختيار أسلوب تسعير يربط بين المخاطر المصرفية والعوائد المتوقعة وفقاً لمتطلبات القرار 93/م ن/ب4 الخاص بإدارة مخاطر الائتمان	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثالث: عدم تمييز المشرع لمفهوم رأس المال الاقتصادي لا يؤثر على إعداد نصوص تشريعية تدعم توجه المصرف المركزي لربط العوائد بالمخاطر المرتبطة بها.	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الفرضية الفرعية الثانية: إن السياسة النقدية للمصرف المركزي ليست العامل الأكبر المؤثر في اتخاذ قرارات التسعير في المصارف السورية					
السؤال الأول: السياسة النقدية للمصرف المركزي برفع/ خفض أسعار الفائدة الدائنة على الودائع ليست العامل الأكبر المؤثر في قرار التسعير في المصارف	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثاني: إن هامش التسعير الذي تقبله المصارف بحكم المنافسة لن يؤثر على قرار المصرف في تسعير القروض التي يمنحها حسب المخاطر المرتبطة بها	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثالث: أن يكون المصرف قابلاً للسعر بحكم المنافسة لن يؤثر على تبني مخرجات نموذج قياس داخلي للمخاطر في تسعير القروض	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الفرضية الفرعية الثالثة: يشكل أسلوب قياس المخاطر الائتمانية الذي حددته التشريعات إطاراً كافياً لأغراض تسعير القروض					
السؤال الأول: إن نسب التثقيل الموحدة التي تحددها التشريعات المصرفية للمخاطر المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القرار 395 /م ن/ب4 تميز في قياس المخاطر الإفرادية لكل قرض	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثاني: إن تحديد التشريعات الصادرة عن المصرف المركزي للمخاطر الائتمانية بمخاطر التركزات والتجاوز على الحد الأقصى للتسليفات لن يؤثر على قياس المخاطر الائتمانية على مستوى المعاملات الإفرادية	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثالث: إن نظام الأخطار المصرفية الذي يوفره المصرف المركزي يشكل إطاراً كافياً لقياس المخاطر الائتمانية عند منح التسهيلات الائتمانية	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الرابع: المصرف قادر على قياس احتمال عدم السداد للمقترض عند منح التسهيلات الائتمانية بناء على مقاييس محكمة طالب المصرف المركزي بوضعها حسب معايير إدارة مخاطر الائتمان	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة

الفرضية الفرعية الرابعة: عدم تمييز الإدارة العليا في المصرف لمفهوم رأس المال الاقتصادي لا يؤثر على تبني المفهوم لأغراض التسعير					
السؤال الأول: إدراك الإدارة العليا لمزايا رأس المال الاقتصادي لن يؤثر على استخدامه لأغراض التسعير	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثاني: تستخدم الإدارة نماذج التسعير المرجحة بالمخاطر لتحقيق الربط الحقيقي بين المخاطر والعوائد	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثالث: تعزز الإدارة العليا الثقافة المصرفية بتبني أساليب التسعير الحديثة للقروض كما نصت مسؤوليات مجلس الإدارة حسب القرار 390 /م ن/ب4	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الفرضية الرئيسة الثانية: لا يؤثر استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي في حساب تكاليف الإقراض بشكل أكثر دقة					
الفرضية الفرعية الأولى: يميز أسلوب تسعير القروض المعتمد في المصرف بين المخاطر الإفرادية للزبائن عند منح التسهيلات الائتمانية					
السؤال الأول: يدخل في حساب نموذج تسعير القروض المعتمد في المصرف هامش مخاطر للخسائر المتوقعة المرتبطة بالعميل	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثاني: يدخل في حساب نموذج تسعير القروض المعتمد في المصرف هامش مخاطر للخسائر غير المتوقعة المرتبطة بالعميل	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثالث: إن الحد الأقصى للتركزات الائتمانية المسموح بها - 25% من الأموال الخاصة الصافية وفقاً لمتطلبات القرار 395 / م ن /ب4 يميز بين المخاطر الائتمانية للمقترضين المختلفين	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الرابع: تضمن الإجراءات المتبعة من قبل المصرف عدم تجاوز المخاطرة الكلية التي تنتج عند منح الائتمان أسوأ حالة من الخسائر عند مستوى محدد من الثقة	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الفرضية الفرعية الثانية: إن بناء نموذج داخلي في المصرف لقياس المخاطر لا يؤثر على القياس الحقيقي لتكلفة الإقراض					
السؤال الأول: إن البيانات الداخلية لكل مصرف لا تؤثر في قياس التكاليف المرتبطة بالإقراض	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثاني: إن المعدل العالمي للإقراض و المحدد ب 8% حسب مقررات بازل والتشريعات السورية الساعية لتطبيق هذه التشريعات يعبر عن التكلفة الحقيقية للإقراض	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثالث: إن بناء نموذج داخلي لقياس مخاطر الائتمان -على الأقل- اعتماداً على بيانات المصرف لن يؤثر على قياس التكاليف الحقيقية المرتبطة بهذه المخاطر	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الرابع: النظام المعلوماتي في المصرف يحتسب معدل عدم السداد لكل زبون حسب التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة

السؤال الخامس: عند منح التسهيلات الائتمانية للعميل تتم مقارنة المخاطر المرتبطة بالعميل مع حد أقصى للمخاطر تضعه الإدارة العليا	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الفرضية الفرعية الثالثة: لا توفر مدخلات نموذج رأس المال الاقتصادي نتائج أكثر دقة في قياس تكاليف الإقراض					
السؤال الأول: إن حجم التعرضات لن يؤثر في حساب رأس المال الاقتصادي الذي يجب تخصيصه لتجنب المخاطر المرتبطة بالقرض	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثاني: إن معدل عدم السداد المحتسب من البيانات التي يوفرها نظام تصنيف الديون حسب القرار 597 وتعديلاته لا يؤثر في حساب تكاليف الإقراض	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثالث: إن نسب التغطية من الضمانات المقبولة المحتسبة من البيانات التي يوفرها نظام تصنيف الديون حسب القرار 597 وتعديلاته لا تؤثر في حساب تكاليف الإقراض	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الرابع: عدم تمييز واضعي سياسة التسعير بين المخاطر المتوقعة والمخاطر غير المتوقعة لن يؤثر في قياس التكلفة الحقيقية للإقراض	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الخامس: إن أخذ المخصصات والمؤونات بعين الاعتبار عند تسعير القروض لا يؤثر على حساب تكاليف الإقراض بشكل أدق	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الفرضية الفرعية الرابعة: لا يؤثر توزيع رأس المال الاقتصادي على محافظ المصرف في قياس تكلفة المخاطر بشكل أدق					
السؤال الأول: إن تخصيص رأس المال الملائم المرتبط بالمخاطر لكل محفظة إئتمانية لا يؤثر على حساب العائد على التكلفة الحقيقية	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثاني: عدم تمييز الدور الرئيسي لرأس المال في امتصاص الخسائر غير المتوقعة لا يؤثر على قياس تكلفة المخاطر عند تسعير القروض	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثالث: إن قدرة رأس المال الاقتصادي على نقل قيم الميزانية إلى القيم السوقية ليس له أثر على نقل خصوصية مخاطر المنشأة بحد ذاتها	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الرابع: إن ميزة رأس المال الاقتصادي في قياس خسائر المحفظة حسب قيمتها السوقية لا تؤثر على قياس التكاليف عوضاً عن النماذج التي تأخذ الخسائر عند نهاية الفترة الزمنية	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الخامس: إن استخدام نموذج رأس المال الاقتصادي لا يسمح للمصارف باستخدام نتائج اختبارات الجهد التي طالب بها المصرف المركزي من خلال تقدير الأوزان النسبية للمخاطر التشغيلية والسوقية بناء على القرارات الداخلية للمنشأة	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة

الفرضية الثالثة الرئيسة: لا يوفر منهج رأس المال الاقتصادي مقياس أفضل لتقييم الأداء					
الفرضية الفرعية الأولى: توفر مقاييس الأداء التقليدية إطاراً كافياً لاتخاذ القرارات كقرار التسعير					
السؤال الأول: إن قياس الأداء من خلال معدل العائد على الأصول يؤثر على هدف إدارة المخاطر في ربط المخاطر والعوائد	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثاني: إن قياس الأداء من خلال العائد على الأصول يأخذ بعين الاعتبار الأنواع المختلفة للأصول	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثالث: إن قياس الأداء من خلال العائد على الأصول يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المختلفة للأصول	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الرابع: إن قياس الأداء من خلال العائد على حقوق الملكية يأخذ بعين الاعتبار الأنواع المختلفة للمخاطر	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الفرضية الفرعية الثانية: لا يوفر مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي مقياساً أفضل لاتخاذ قرارات أكثر دقة					
السؤال الأول: إن مقياس العائد على رأس المال الاقتصادي لا يأخذ بعين الاعتبار الأنواع المختلفة للأصول والمخاطر	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثاني: إن قياس الأداء من خلال القيم السوقية للأصول لا يؤثر في إعطاء مقياس دقيق لقيمة المنشأة	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الثالث: إن اتخاذ القرارات وفقاً لمقياس العائد على رأس المال الاقتصادي لا يؤثر في المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الرابع: إن ثبات وملائمة مقياس الأداء حسب العائد على رأس المال الاقتصادي لكل أنواع الأصول والمخاطر لا يوفر إطاراً كافياً لمقارنة وتقييم الفرص البديلة	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال الخامس: لا يؤثر استخدام رأس المال الاقتصادي لفهم ومقارنة وتجميع المخاطر في دعم اتخاذ القرارات	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
السؤال السادس: إن استخدام المدخل لا يساعد في رفض القروض التي لا تحقق معدل العائد المطلوب إلا بتكلفة مرتفعة	أوافق بشدة	أوافق	حيادي	لا أوافق	لا أوافق بشدة

الملحق الثالث: طلب تسهيل مهمة

الملحق الرابع: طلب بيانات مالية

السادة بنك ..... المحترمين دمشق، //

مديرية إدارة الموارد البشرية الموقرة

تحية وبعد،

أنا الموظفة ميشلين الصويتي من مديرية إدارة المخاطر وطالبة ماجستير اختصاص أسواق مالية في جامعة دمشق وأعمل حالياً على بحث لاستكمال درجة الماجستير بعنوان

"تسعير القروض في المصارف التجارية وفقاً لمدخل العائد على رأس المال الاقتصادي / دراسة تطبيقية على المصارف السورية"

Loan Pricing According to Return on Economic Capital Method / A Case study

يعتبر هذا البحث من أول البحوث في سورية التي تستخدم نماذج القياس الكمي للمخاطر الائتمانية في تسعير القروض المصرفية بناء على البيانات الداخلية للمصارف. ويركز البحث على أن قدرة المصارف على قياس الأرباح ومتطلبات رأس المال يجب أن يقابلها قدرة المصرف على قياس المخاطر التي يتحملها عند منح التسهيلات الائتمانية.

نرفق لكم ربطاً موجز عن أهداف البحث والنتائج المتوقعة منه.

إن نموذج التسعير المعتمد في البحث والمشار إليه أعلاه، يتطلب توفر مجموعة من البيانات تمثل خصائص المحافظ الائتمانية للمصارف التجارية السورية المعتمدة في عينة البحث.

<u>البيانات المطلوبة:</u>

1- البيانات التالية[1] كما تظهر في وضعية 2011/12/31 والتي تصنف إلى خمس فئات وفقاً للقرار رقم 597 /م ن/ب4 وتعديلاته لتصنيف الديون الصادر عن مصرف سورية المركزي:

فئة التصنيف	عدد القروض[2] في كل فئة	مبالغ القروض في كل فئة	متوسط معدل الفائدة المدينة السنوي المطبق/ الانحراف المعياري	متوسط نسبة التغطية بالضمانات المقبولة
1	عدد القروض في الفئة 1	مبالغ القروض في الفئة 1	σ1 / μ1	R1
2	عدد القروض في الفئة 2	مبالغ القروض في الفئة 2	σ2 / μ2	R2
3	عدد القروض في الفئة 3	مبالغ القروض في الفئة 3	σ3 / μ3	R3
4	عدد القروض في الفئة 4	مبالغ القروض في الفئة 4	σ4 / μ4	R4
5	عدد القروض في الفئة 5	مبالغ القروض في الفئة 5	σ5 / μ5	R5
المجموع	العدد الكلي للقروض	مجموع مبالغ القروض		

[1] البيانات المطلوبة تشمل جميع التسهيلات المباشرة عدا قروض التجزئة واستخدمت الباحثة كلمة قروض وتشمل الحسابات الجارية المدينة والسندات المحسومة.

[2] إن كل قرض يمثل زبوناً واحداً حيث تم تجميع كل البيانات المتعلقة به.

الفئات من 1-5 تمثل التصنيفات التالية للديون (عادية – تتطلب اهتمام – دون المستوى – مشكوك بتحصيلها – رديئة) على الترتيب.

2- نتائج حساب المتوسطات التالية مأخوذة من بيانات الأعوام 2010 – 2011 والمصرح عنها في التقارير الربعية لمصرف سورية المركزي:

متوسط نسبة انتقال القروض من فئة القروض العادية إلى فئة القروض التي تتطلب اهتماماً خاصاً
متوسط نسبة انتقال القروض من فئة القروض التي تتطلب اهتماماً خاصاً إلى فئة القروض غير المنتجة
متوسط نسبة انتقال القروض من فئة القروض العادية إلى فئة القروض غير المنتجة
متوسط معدل الفائدة الدائنة المطبق على الودائع التي تتجاوز فترة الإيداع سنة واحدة

يرجى التفضل بالإطلاع وتزويدي بالبيانات المطلوبة والمشار إليها سابقاً. مع العلم أن الباحثة لن تستخدم هذه البيانات إلا لأغراض البحث العلمي وتلتزم بالسرية المصرفية حيث أن هذه النتائج هي مجمعة ولا تحمل أي مدلول على هوية زبائن المصرف أو حجم التسليفات التي يحصلون عليها.

والباحثة جاهزة للإجابة على أي استفسارات بخصوص البحث أو البيانات المطلوبة.

ولكم جزيل الشكر

الباحثة ميشلين الصويتي

ملحق

<u>لمحة عن أساليب التسعير التقليدية ومنهج رأس المال الاقتصادي</u>

إن معظم المؤسسات المالية الكبيرة والعاملة على نطاق عالمي Internationally Active FIs تستخدم الآن أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر في تقدير توازن العائد – المخاطرة Risk-Return Tradeoff و هذا ما يعرف بإدارة رأس المال الاقتصادي أو كفاية رأس المال Capital Allocation.

و هنا فإن تحقيق التوازن بين العائد و المخاطرة هو الأساس في إدارة العمل المصرفي، و ترتبط بهذه العلاقة العديد من مؤشرات قياس الأداء مثل RAROC، RORAC، RARORAC ولعل أكثر هذه المقاييس انتشاراً واستخداماً هو RAROC والذي يربط بين العوائد المتوقعة خلال فترة معينة (سنة عادة) ودرجة التعرض للمخاطر من خلال ما يعرف برأس المال الاقتصادي حيث تحتسب درجة التعرض من خلال مجموعة من النماذج التي يحتسب من خلالها المخاطر السوقية ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية.

إن مقياس الأداء هذا يستخدم لدعم قرارات مثل توزيع الحصص في المحافظ، تركيبة الأعمال، تسعير المنتجات وحساب تعويضات الموظفين. وذلك على خلاف نموذجي تسعير القروض الرئيسين:

- نموذج تسعير الخيارات Option – based Model

- نموذج تسعير أكثر تقليدية يكون معدل الإقراض يتألف من عنصرين هما معدل إقراض أساسي وعلاوة مخاطرة:

Base lending Rate + Credit Spread

إن المدخل الثاني يأخذ بعين الاعتبار الجدارة الائتمانية للمقترض ولكنه لا يأخذ بالحسبان المخاطر الخاصة بهذا المقترض ولا العائد المستهدف للمصرف. ولكن من المهم جداً أن يسعر المصرف أصوله بشكل مرتفع كفاية ليغطي المخاطر والتكاليف المرتبطة بالأصل ولتوليد العائد المستهدف على حقوق الملكية.

أما نموذج التسعير وفقاً لمدخل العائد على رأس المال الاقتصادي فيحل هاتين المشكلتين من خلال الربط بين المخاطر الخاصة بكل عميل ومعدل العائد المستهدف على رأس المال الاقتصادي.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على آثار تبني أسلوب تسعير القروض على أساس العائد على رأس المال الاقتصادي في المصارف التجارية السورية من خلال التعرف على النقاط التالية:

1 - أثر البيئة الناظمة للعمل المصرفي في عملية تسعير القروض بحسب القرارات و القوانين ذات الصلة، ودور الإدارة العليا في تبني الأسلوب.

2 - أثر استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي في قياس التكلفة الحقيقية للقروض من خلال استخدام نماذج قياس المخاطر المرتبطة بالمدخل وتبني نتائج هذه المقاييس كمدخلات لنماذج التسعير.

3 - أثر استخدام مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي في تقويم أداء المصرف بشكل أفضل من خلال تبني الإدارة العليا لمفهوم رأس المال الاقتصادي في تسعير القروض واتخاذ القرارات.

نموذج التسعير المعتمد في البحث

$$\mathbf{Ri} = \frac{\left((h*ECi)+\frac{(h*ECi)*T}{(1-T)}\right)+EL+vR0+\{(v+dv-ECi)(Y_R R_R+(1-Y_R)R_W)\}-vdR_D}{v}$$

حيث ECi هو رأس المال الاقتصادي للأصل i (القرض) / المحفظة ككل
h العائد المستهدف على حقوق الملكية
T معدل الضريبة على العوائد، El الخسائر المتوقعة المحسوبة للقرض / للمحفظة
v حجم القرض / المحفظة، $R0$ التكاليف التشغيلية المرتبطة بالقرض / المحفظة
d متطلبات السيولة كجزء من القرض، RD الفائدة على متطلبات السيولة
YR الجزء الممول من التجزئة، RR تكلفة التمويل من التجزئة
(1-YR) الجزء الممول من غير التجزئة، RW تكلفة التمويل من غير التجزئة.

ABSTRACT

Ministry Of Higher Education

Damascus University

Faculty of Economic

Banking & Insurance Department

Loan Pricing in Commercial Banks According to Return on Economic Capital Method

A study on Syrian Bank

Study Submitted To Meet The Master Degree Requirements in Damascus University -2014

Supervisor: Dr. Abed Al Razak Kasim

Prepared By: Michlin Bassam Al Sowity

Applied loan pricing methods In banks differ according to working environments, costs measurements ways and pricing equation entries. This study explored loan pricing method according to return on economic capital by limiting the scope to three points.

First, the effect of legal environment of banking industry in adopting the method for pricing purpose. Second, the effect of using the method in measuring the costs accurately. Third, the effect of using the method in making decisions according to quantity measures.

To complete the study, a questionnaire was designed and distributed to a sample of the study society; which is presented by ALCO members and credit officers in working banks in Syrian Arab Republic. 49 questionnaires were replied by the precipitants from the distributed ones.

A financial data report was also designed and distributed to the sample to apply the pricing method to real data. One bank reported the required data while the other banks apologized due to safety rules.

After conducting a statistical analysis on the collected data, we have come up with the following conclusions:

1- The legal environment that regulates banking industry in Syria has an effect on adopting return on economic capital method for pricing proposes. Regulations, monetary policy, competitive prices, risk measures specified in regulations and lawmaker recognition of the method; all these factors that makes the working environment affects the adoption of the method.

2- The method computes the costs more accurately than the traditional methods used in banks. The method contributes the capital into portfolios and asses the return according to risk associated with the portfolio.

3- Return on economic capital method gives a better performance measurement than traditional performance measurements for the purpose of making decisions.

This study end with many recommendations as follows;

1- The necessity to incorporate sufficient mechanisms and instructions in the legislative decree, which will ensure a fair application and implementation for this kind of decree.

2- To make a double revision for making strict rules for loan pricing process according to advanced quantitative methods.

3- Motivate commercial banks to adopt new pricing methods that prices assets in relation to risks associated with transactions.

4- The central bank should provide historical, quantitative and accumulated data base about risks that faces the banking industry in Syria and that will motivate banks to use this data which may costs individual banks huge amounts.

5- Encourage bank's management to develop internal risk measurement methods depends on its data, and these methods provide loan pricing equation's entries.